

پاسكال بونیفاس

إرادة العجز

هل هي نهاية التطلعات الدولية والاستراتيجية؟

ترجمة: حليم طوسون

0185654



Bibliotheca Alexandrina



باسكال يونيفاس

إرادة العجز

إرادة العجز

« هل هي نهاية التطلعات الدولية الاستراتيجية ؟ »

باسكال بونيفاس

ترجمة: حليم طوسون

الطبعة الأولى

١٩٩٧

© حقوق النشر محفوظة

الناشر:

دار العالم الثالث

٢٢ شارع صبري أبو علم / باب الشرق، القاهرة

ت وفاكس: ٣٩٢٢٨٨٠

هذه ترجمة لكتاب :

La volonté d'impuissance

تأليف:

Pascal Boniface

الناشر:

© Seuil

1996

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع

المركز الفرنسي للثقافة

والتعاون العلمي بالقاهرة



إضافة تتعلق ببداية ما جاء في صفحة ٥٦ تحت عنوان:

«الخطر موجود في الأذهان أكثر مما هو في الواقع»

فى لقاء مع مؤلف هذا الكتاب أبدت له بصفتى مترجمه إلى اللغة العربية ملاحظة خاصة بعدم تعرضه لمسألة امتلاك إسرائيل مئتى سلاح نووى واستثنائها فى الوقت نفسه من الالتزام بالتوقيع على معاهدة نزع السلاح النووى والخضوع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رغم أنه أوضح فى هذا المؤلف أن «إسرائيل التى كثيرا ما تصور على أنها النظام الديمقراطي الوحيد فى الشرق الاوسط شنت حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٨٢» (صفحة ٣٥). وقد أوضح لى أنه لم يتناول تلك القضية لأنه سبق له أن عرضها بإسهاب فى كتاب سابق له عنوانه «نخبا القنبلة» (P. Boniface, Vive la bombe, Edition °1 Paris, pp. 22 - 25) حيث أورد ما يلى:

«ولنتناول حالة البلدان التى يمكننا أن نعتبر أنها باتت نووية فعلا. هناك فى المقام الأول إسرائيل. وهذا البلد لا يمكن أن يشكل تهديدا لفرنسا أو أوروبا. وإذا كان قد تزود ببرنامج نووى فذلك لأنه إلى حد كبير دولة - قلعة، محاطة ببلدان عربية تعتبر أعداء لها حاليين أو كامنين. وقد جرت مناقشات فى هذا البلد بخصوص انتمائه إلى النادى النووى. وكان يبدو للمدافعين عن هذا الاختيار أن إسرائيل لا يمكن أن تكون واثقة تماما من أنها ستتمتع دائما بالتفوق فى مجال التكنولوجيا والتسلح التقليدى فى مواجهة البلدان العربية. فلو توصلت هذه البلدان إلى اللحاق بإسرائيل وتخطيها بفضل ما لديها من موارد، فى مجال المعدات التقليدية، فإن امتلاك القدرة على الردع يتيح لها التمتع بضمان مؤكد، فى مواجهة احتمال تخلى الأمريكيين عنها. وفى هذه الحالة يكون هذا الاحتمال ضئيلا (لأن واشنطن لا يمكن أن تترك إسرائيل تتنقل على رسلها) وأقل كلفة على صعيد الأمن (فإسرائيل ليست معدومة الموارد).

وكان فى رأى المعارضين لتلك النظرة أن سير إسرائيل فى هذا الطريق سيسلكه بالضرورة بلد عربى إن عاجلا أو آجلا. وفى حالة حدوث مواجهة نووية فإن البلدان العربية لن تخاطر إلا بجزء منها، بينما ستعرض إسرائيل وجودها نفسه للخطر. ولذا زودت الدولة اليهودية نفسها بالسلاح النووى مع التصميم على عدم الاعتراف بذلك رسميا حتى لا تقدم «مبررأ» لبلد عربى للإقدام على نفس الخطوة (كان المواطن الاسرائيلى مردوخاى قانونو، العامل بالبرنامج النووى قد أمار اللثام عن قدرة إسرائيل النووية العسكرية. وقد تم احتطافه فى

المياه الدولية، وصدر ضده حكم بالسجن، وهو لا يزال فيه ومنوع تماما من أى اتصال به). وفي عام ١٩٨١ أغارت إسرائيل على المفاعل العراقي تموز الذى كان سيجب للعراق امكانية التوصل إلى السلاح الأسمنى. ومن جهة أخرى فقد تصدت الدولة العربية باستمرار، وباستخدام القوة إذا احتاج الأمر لذلك للبرامج النووية العربية ولكن ليس بالضرورة بالطريقة السافرة التي لجأت إليها بثن غارة.

غير أن إسرائيل لا تصور للعالم الغربى على أنها بلد لا يحتكم إلى العقل، على عكس بعض البلدان العربية أو الاسلامية. بل إنها على العكس، البلد المتمرد على معاهدة حظر الانتشار النووى الذى يحظى أكثر من غيره بالتفهم لموقفه والتسامح معه. ولم يحدث أبدا أن دارت حروب كلامية بخصوص قدراتها النووية على غرار تلك التي دارت بخصوص بلدان معتبرة «نوية» ولو من باب الافتراض. وبما لا شك فيه أن إسرائيل تعتبر فى نظر أغلبية المعلقين الشماليين جزءا من العائلة لأن نظامها ديمقراطى.

ومع ذلك لم يحرم هذا البلد نفسه أبدا من اللجوء إلى الحروب الوقائية عندما يعتبر أن مصالحه مهددة. ومفهومه لأسنه مفرط، خاصة وأن مبدأ وجوده كان موضع أخذ ورد. ويقال إن إسرائيل وضعت قواتها النووية فى حالة استنفار فى عام ١٩٧٣ عندما تعرضت لهجمات القوات المصرية والسورية فى البداية.

ومن الواضح فضلا عن ذلك أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووى يشكل حافزا أو مبررا أو عذرا للعديد من البلدان، ومن بينها تلك التي ينظر إليها على أنها خطر على الاستقرار العالمى (لبنان، إيران، العراق، بل وسوريا والجزائر أيضا) لعزمها على التزود هى أيضا بنفس السلاح: فهي ليست أول من أمتك القوة النووية ولا يعدو ذلك من جانبها سوى إعادة للتوازن المفقود. وتلك هى حجج هذه الدول.

وعليه فإن البرنامج النووى الإسرائيلى من أخطر تلك البرامج. فليس هناك موازن له حاليا من خلال تواجد ترسانة أخرى فى المنطقة مما قد يؤدى إلى استخدامه دون رد انتقامى خاصة فى الوقت الذى فقدت فيه البلدان العربية الأشد عداء لإسرائيل حليفها السوفيتى وضامنها المحتمل. وبوسعنا أن نقول إنه يولد الانتشار لأنه يجعل عدول الدول العربية عن القوة النووية غير مقبول طالما لم يتم حل المشكلة الفلسطينية.

وإذا كانت هناك ضغوط تعين أن تمارس إزاء البرنامج النووى لدولة ما، فيجب أن يكون ذلك من نصيب إسرائيل. بيد أنه البرنامج الأكثر تمتعا بالقبول والأقل تعرضا للمناقشة. وهكذا اقترح الرئيس بوش فى ٢٩ مايو ١٩٩١ خطة لنزع السلاح فى الشرق الأوسط يقضى بوقف البرامج النووية الجارية فى المنطقة، مما يترك لإسرائيل كل التفوق القائم.

باسكال بونيفاس

إرادته العجز

هل هي نهاية التطلعات الدولية والاستراتيجية؟

ترجمة: حليم طوسون

دار العالم الثالث

إهداء

إلى طلبة وفريق التدريس

المشغول عن الدراسات الاستراتيجية

(معهد العلاقات الدولية الاستراتيجية، جامعة باسكال باريس)

تمهيد

ها هو العالم وقد تخلص في تيقنات الحرب الباردة والقطبية الثنائية، وبات يواجه العديد من المفارقات التي تجعل فهمه أصعب. ولو أردنا استخدام كلمة واحدة لوصف المجال الاستراتيجي الراهن لوردت فوراً إلى الذهن عبارة «التناقضات» إذ ما أكثرها في الواقع: التهديد يتلاشى ولكن مع تعدد النزاعات؛ ونزع السلاح النووي والكيميائي مصحوب بانتشار الاتجار بالذرة ووسائل نقل الباليستية؛ وانتصار القوة الأمريكية يقابلة تعدد الأقطاب على نطاق الكرة الأرضية؛ والعملة لا تحدد من تأصل الخصائص؛ وأزمة الدولة - الأمة يرافقها تصاعد النزاعات القومية؛ والتجمعات الإقليمية لاتنفى نفشى التفتتات القومية؛ وتزايد عدد الدول يقابله تجاوز دور الدولة كمرکز مؤثر في العلاقات الدولية؛ والانفتاح الشامل والفقوى على العالم بفضل وسائل الإعلام لا يحول دون الانزعال؛ والثراء الدولي تتبعه أثنائية مقدسة؛ والرغبة المتزايدة في فهم العالم لا تستبعد اللجوء إلى التبسيط المتعسف.

ومن المفهوم بالطبع أن تثير هذه التناقضات الظاهرة حيرة المواطن الذى يواجه هو نفسه تناقضه الذاتى: فالقطائع التى يمكنه أن يراها يومياً على شاشة جهاز التليفزيون فى منزله تهز مشاعره، وهو يود أن يعيى جهوده لوضع حد لها، ولكنه يشعر مع ذلك أنه أعجز من أن يقدم على ذلك. ولذا سرعان ما تفتت العواطف الجياشة نتيجة الإحساس بالسأم.

ومع أن الجماهير أصبحت أكثر اهتماماً بما يجرى بعيداً عن أفقها المباشر، وأوفر شعوراً بأنه يمسه ولو من بعيد، إلا أنها غدت أقل فأقل قدرة على فهم التطورات الجارية - كان الصدد الواضح والجلى بين الشرق والغرب يعيى للمواطن جدولاً للقراءة يسهل استخدامه لفهم أغلب النزاعات من أفغانستان حتى أمريكا الوسطى، بينما حل محل هذا الجدول عدد لا يحصى من الملبسات والتدخلات المتشابكة والظروف المعقدة.

□□□

الفصل الأول مستقبل الحرب

فى العاشر من نوفمبر ١٩٨٩ ، اليوم الأول لتخلص أوروبا فى سور برلين كان رد فعل ميشيل روكار، رئيس وزراء فرنسا آنذاك فى منتصف ذلك اليوم أمام كاميرات التلفزيون التى أعلنت النبأ: «هذا شئ عظيم حقاً، إنه يعنى أن الحرب غدت مستحيلة الآن» وهو رد فعل أقرب إلى الحلم وأبعد ما يكون عن الواقعية الجديرة بموقف حكومة.

كانت هناك بالطبع سوابق لهذا النوع من التصريحات المفرطة فى تفاؤلها. ففى عام ١٩١٤ ، كتب هيرت جروج ويلز، وهو إخصائى فى المستقبليات تموزة الكفاءة، كتب يقول: «مع مولد القرن العشرين، ليس هناك ما هو أشد وضوحاً من السرعة التى باتت الحرب معها أمراً مستحيلاً». ولاحظ البريطاني بريلز فورد، من جانبهِ فى يوليو ١٩١٤ أن «عهد الفتح انتهى فى أوروبا اللهم إلا فى البلقان، وربما أيضاً فى تخوم الامبراطورية النمساوية والامبراطورية الروسية. ومن المؤكد، أياً كانت الأوضاع السياسية ، أن حدود دولنا القومية أصبحت مستقرة أخيراً. وأنا مؤمن تماماً بأنه لن تكون هناك حروب بين الدول الكبرى»^(١) وفى نفس تلك الحقبة، شرع نورمان انجيل فى كتابه الوهم الأكبر الذى أكد الفكرة القائلة بأن الحرب أضحت غير معقولة من وجهة النظر الاقتصادية، وأن حرية التجارة جعلت كل تطلع إلى التوسع فى كسب الأراضي غير مجد^(٢).

وقد تلمعت الحرب العالمية الأولى، فكانت بمثابة تكذيب قاطع لكل تلك الأوهام. وفيما بعد قضت الأحداث أيضاً على آمال من تراءى لهم أن مجزة ١٩١٤ - ١٩١٨ ستكون آخر الحروب. ففى عام ١٩٢٨ صرح هنرى فورد بأن «الناس أصبحوا يتحلون بما يكفى من الذكاء بحيث لا يمكن أبداً أن تتكرر حرب من جديد». وما جرى بعد ذلك معروف بالطبع.

ولم تتلاشى الحرب اليوم من على ظهر البسيطة، بل أصبحت على العكس جزءاً

لا يتخراً من واقعنا اليومي المتلفز.

فما أن انتهى الاحتفال بسقوط سور برلين حتى نشبت أزمة الخليج ثم حربها على أثر احتلال العراق للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠. وعياً العالم الغربي قواه دفاعاً عن الشرعية الدولية (لا يمكن التفاوض عن قيام دولة بضم دولة أخرى إليها بالوسائل العسكرية) وعن مصالح استراتيجية (لا يمكن ترك ٢٠٪ من الاحتياطي الدولي من البترول للعراق، مع احتمال الضغط على العربية السعودية التي تمتلك هي أيضاً ٢٠٪ أخرى). وعلاوة على ذلك كان الأمريكيون عازمون على تحطيم الآلة العسكرية العراقية، باعتبارها الدولة الأشد تهديداً بالنسبة لإسرائيل.

ومع حلول شهر سبتمبر راحت وسائل الإعلام تعرض على نطاق واسع الاستعدادات الجارية لشن الحرب. وبمجرد نشوب المعارك انقلبت زمام الإعلام المرئي والمسموع والمقروء بشكل لم يشهده العالم من قبل.

وهياً الانتصار السهل الذي أحرزته التحالف المضاد للعراق الفرصة لقدر جديد من التفاؤل. وأخيراً، فإن هذا الجيش الذي قيل عنه إنه يحتل المرتبة الرابعة بين جيوش العالم، وأثار المخاوف الشديدة في صفوفنا، قد لحقت به هزيمة منكرة (علماً بأن مجلس الشيوخ الأمريكي قرر خوض الحرب بموافقة ٥٢ صوتاً واعتراض ٤٨ صوتاً، وأنه رغم موافقة الجمعية الوطنية الفرنسية على القرار بأغلبية كبيرة إلا أن العديد من المواطنين راحوا يختزنون كميات كبيرة من الأغذية تحسباً لما قد يحدث...).

لم يعد هناك عدو في شرق أوروبا حتي وإن ظل الحليف يدور حول «تهديد مترسب»^(٣)، ولا خصم يعتد به في الجنوب، ولا تهديد عسكري يبدو أنه قد ينوء بثقله على أمن العالم الغربي. وراح شبح الحرب يبتعد. وغداً يوسع الشعوب الأوروبية أن تعتقد، لأول مرة في تاريخها، بأنها ستمتهد، بلا استسلام لتفاؤل مسرف، بحقة قوامها السلام والحرية، بينما ظلت تخشى من قبل، طوال جيلين، أن ينال الاتحاد السوفيتي من جبل أو جيلين آخر. وفي عام ١٩٩١ ساد الشعور بالارتياح في أوروبا فيما يتعلق بقضايا الأمن الخارجي.

ماتت الحرب ولتحيا الأزمات!

وفي ظل تلك الأوضاع اشتعلت نيران الحرب في يوغسلافيا السابقة، مما أثار من جديد

إحساسا بالتوجس، بل وبالقلق الشديد.

لقد نشبت الحرب العالمية الأولى على أثر اغتيال الأرشيدوق فرانسوا - جوزيف في سراييفو في عام ١٩١٤. فهل بتنا نتجه، من سراييفو إلى سراييفو، نحو حرب عالمية ثالثة؟^(٤٤) وها هي الحرب تختل من جديد مركز الصدارة في الأنباء. لقد تردى هذا البلد القريب منا للغاية، حيث قضى فيه العديد والعديد من الأوروبيين عطلات مشمسة، في حرب أهلية بشعة للغاية ولا يمكن قبولها خاصة وأنها تدور على مسافة ساعات معدودة من أغلب العواصم الأوروبية.

وسرعان ما استبعد حسن الإدراك احتمالات امتداد النزاع ليشمل النطاق الأوروبي. وأيا كانت مساندة الألمان للكروات، ومهما بدا الفرنسيون والبريطانيون وكأنهم أقرب إلى الصرب، إلا أن الجميع رأوا أن النزاع يجب أن يظل مقتصرًا جغرافيًا على البلقان. وقد تبين لكل أن المواجهات يمكن أن تتطور داخل إطارها الجغرافي الأصلي وأنها لن تتعدى تلك الحدود.

وتلك إحدى الخصائص الأساسية المميزة لحروب التسعينيات. فهناك في الواقع حواجز تحول دون امتداد نزاع إلى آخر أو بين مناطق نزاع ومناطق سلام. لقد تحولت الحروب من الآن فصاعدًا إلى حروب قومية أساسا لا حروب دولية، كما أن مواقعها محددة أيضا. فقد لا يروق كاراديتش أو صدام حسين أو كيم ايل سونغ للبلدان الغربية، إلا أنهم يثيرون قلقها بقدر معتدل، كما أنهم لا يستطيعون بالأخص أن يتوعدوها، كما أعلن تشي چيفارا في مايو ١٩٦٧، بأن «يخلق فينتامين أو ثلاثة أو أكثر»^(٤٥) أي نشر النزاعات المحلية لشن هجوم شامل على الامبريالية الأمريكية. كان يوسع الحروب المحلية آنذاك أن تتوحد دوليا، من مزارع الأرز في الهند الصينية حتى سلسلة الجبال الأمريكية اللاتينية. وهناك الآن نفس القدر من الشرارات في مختلف أنحاء العالم، ولكن ليس هناك من يتقدم لينفخ فيها لكي يمتد لهيب النار إلى السهول. ورغم أن البعض يود أن يطبق قراءة واحدة على كل الأحداث، من أزمات وحروب في العالم، إلا أنه من الملاحظ على العكس أن العالم ليس أكثر ميلا إلى التوحد استراتيجيا، بل مشتتا^(٤٦).

وهكذا غدت الحرب متواجدة في وسائل الإعلام وغالبة عن الانشغالات المباشرة، وذلك رغم أنها اشتعلت في بلد كان يعتبر نموذجا للعيش بين قوميات متعددة. وقد حدث ذلك بالأخص في القارة الأوروبية حيث لم يكن للحرب وجود، مما جعل الخوف منها كامنا في النفوس.

ومن هنا جاءت الفكرة القائلة بأن المخاطر حلت محل التهديدات. فقد كانت أوروبا مقسمة بشكل ظالم، وما كان جزؤها الأوسط والشرقي يعرف حق تقرير المصير. كان الإحساس بالتهديد السوفييتي، بما يتوفر لديه من آلاف الأسلحة النووية وعشرات الآلاف من المصفحات والترسانة التي لا مثيل للعنصر الأساس والموحد لكل المشاكل الاستراتيجية. وكان هذا الوضع يحمل في طياته، في المقابل، ميزة الوضوح وإمكانات التوقع. ولكن الانطباع بأننا نعيش في أوروبا ذات أحوال غير متوقعة نشأ على أثر سقوط حائط برلين وانفجار النظام الشيوعي من داخله. ومن هنا فإن شياطين المشاعر القومية التي ظلت مجمدة، دون أن يتم القضاء عليها، أصبحت قادرة على التسبب في انفجارات مميتة في أى لحظة وأى مكان. وهكذا لم يعد العدو متمثلاً في الاتحاد السوفييتي، ولكن في المجهول وما لا يمكن توقعه.

وعليه فقد لخص سكرتير عام حلف الاطلنطي الوضع على النحو التالي في العاشر من سبتمبر ١٩٩٣، إذ قال: «منذ انهيار الشيوعية السوفيتية، أصبحت نواجه وضعاً مفارقاً: هناك انحصار للتهديد، ولكن أيضاً انحصار للسلام»^(٧).

وقد لا يتجاوز ذلك الحقيقة بالنسبة للعالم الغربي، ولكنه خاطئ فيما عداه. ففي يوغسلافيا والصومال أو طاجيكستان لم يحل التهديد محل المخاطر الكامنة، بل كشرت الحرب عن انيابها، وهو ليس نفس الشيء.

ومن الممكن التمييز بين أنواع ثلاثة من النزاعات بعد زوال الحرب الباردة: النزاعات التي انتهت الحرب الباردة وهي من النوع الذي تواجد في أمريكا الوسطى (نظراً لأن المنافسة بين الشرق والغرب التي كانت المحركة لها قد زالت)؛ والنزاعات التي أوجدتها زوال الحرب الباردة كما هو الحال بالنسبة ليوغسلافيا السابقة (لأن قيامها كان مستحيلاً في ظل التنافس السوفييتي - الأمريكي الذي كان يحول دون إعادة النظر في توزيع الأراضي في أوروبا)؛ والنزاعات التي حولتها الحرب الباردة، كما جرى في أفغانستان^(٨) (فبالرغم من انسحاب القوات السوفيتية بل وزوال الاتحاد السوفيتي نفسه، ظلت الحرب قائمة بشكل آخر. فلم يعد الأمر يتعلق بحرب مقاومة ضد الامبريالية السوفيتية، بل بحرب أهلية بمعنى الكلمة بين مختلف القبائل والقوميات في أفغانستان).

والواقع أن الاعتقاد بأن الحرب عادت من جديد يجانب الحقيقة. فما كان يتعين عليها أن تعود لأنها لم تختف أبداً وراء الأفق. ولو اقتصرنا على الثمانيات وحدها لوجدنا أن النزاعات في أفغانستان، وجنوب القارة الإفريقية وأمريكا الوسطى، وبين العراق وإيران قد أراقت الدماء على نطاق واسع في العالم. وعندما سيعد كشف الحساب في نهاية هذا القرن، لن

يكون من المؤكد أن عقد التسعينيات سيكون أشد فحشا من العقد الذى سبقه.

فعلى مدى الأسابيع المتقضية بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٩٠، ومجموعها ٢٣٤٠، أسبوعا، لم يتمتع العالم على أقصى تقدير إلا بثلاثة أسابيع بلا قتال. وعليه فإن نعت هذه السنوات بأنها سنوات ما بعد الحرب يعد ضربا من الخلط بين الهزل والمأساة. فالنزاعات الممتدة والتستون التى شهدتها العالم على مدى تلك الحقبة، أسفرت عن سقوط ما بين ٣٥ و ٤٠ مليون قتيل^(٩). ويقل هذا العدد على أى حال عن عدد ضحايا أعمال العنف السياسية. فوفقا لتقدير زينيو برزنسكى فى كتابه المرموق «خارج نطاق السيطرة» (*Out of control*) فإن «الحروب قضت خلال القرن العشرين على حياة ٨٧ مليون شخص، من بينهم ١٧ مليونا ينسب هلاكهم إلى هتلر وحده. وتسبب قمع ستالين الداخلى فى سقوط ٢٥ مليون ضحية. وفى الصين تقدر التكلفة البشرية لبناء الشيوعية فى هذا البلد بـ ٢٩ مليونا. وباختصار فإن جهود بناء الشيوعية فى العالم خلال القرن العشرين قضت على ٦٠ مليون شخص، مما جعل من هذه النظرية القتل الأبهط تكلفة فى تاريخ البشرية. وإذا أضفنا إلى ذلك مجزرة الأرمن على أيدي تركيا، والقتلى من الهندوس والمسلمين عند تقسيم الهند، وغير ذلك من المذابح لبلغ عدد القتلى لأسباب ايدولوجية، لاسبب الحروب، خلال هذا القرن ٨٠ مليونا. وهكذا يكون المجموع مالا يقل عن ١٦٧ مليونا من الأرواح، يمكن رفعها إلى ١٧٥ مليونا دون أى مغالاة، والتى تم القضاء عليها عمدا للدوافع سياسية. وذلك هو ثمن افتقاد العقلانية لدى البشرية خلال هذا القرن»^(١٠).

وتمثل التغير الذى حدث فى إحساس العالم الغربى لزاء تلك النزاعات. وكان هناك تخوف لفترة من أن تكون هناك عواقب للنزاعات التى أطلقت عليها صفة «المحيطية» قد تترتب على أمننا بعد أن زالت المواجهة بين الشرق والغرب. فالفظائع لم تبدل ولكن ما تغير هو الخوف من أن تمتد الفلاقل الناشئة فى الضواحي المحرومة لتصيب الأحياء الراقية.

وهناك عدة عوامل تحد من إمكانية اللجوء للحرب. فانتهاى الحرب الباردة يستبعد احتمالات وقوع مواجهة كبرى فى أوروبا. فلا مجال لأن تشن أى من جيوش حلف الأطلسى أو حلف وارسو، المجهزة بشكل مفرط بأسلحة نووية وتقليدية، هجوما من جانب بعضها ضد البعض الآخر.

وتمثل الأثر الآخر المبارك لانتهاى الحرب الباردة فى الإجماع الايدولوجى الذى أوجدته. فكل الأمم تشارك فى نفس القيم مما يجعل المواجهة فى غير محلها. والهيمنة الثقافية الأمريكية لا تلقى المعارضة المناسبة. فكل سبيل المثال كان مصنع شيفل بجنوب الصين يمنع

تسجيلات فيديو لفيلم **الملك الأسد**، قبل أن يتم تسوية في الولايات المتحدة، ولم يتوقف هذا الإنتاج إلا عندما استخدم جيش التحرير الأحمر الصيني سلطاته لإغلاق المصنع. فمنذ عشرين سنة مضت كان تدخل السلطات الصينية في مثل هذه الحالة تبرره إرادة منع جرمومة الايديولوجية الأمريكية من الانتشار في المجتمع. أما الآن فقد بات هذا التدخل مدفوعا بالحرص على الحفاظ على حسن العلاقات التجارية مع واشنطن. وما كان أحد يتجاسر ويتخيل في عهد الرئيس الراحل ماوتسي تونغ سيناريو تدخل الجيش الأحمر من أجل مصالح استوديوهات والت ديزني.

وعلاوة على ذلك، أدى انتهاء عمليات الاستعمار إلى نضوب العديد من مصادر النزاعات. ولم تعد هناك حاجة إلى لجوء المناضلين من أجل الحرية إلى السلاح للتخلص من نيران الاستعمار.

وأخيرا فإن التأكيد التدريجي على القوانين الدولية يحد أكثر فأكثر من مجال اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل الخلافات بين الدول. كانت الحرب هي الصيغة المألوفة في العلاقات بين الدول خلال القرن التاسع عشر. وكان اللجوء إليها مسألة مشروعة بل وقانونية عندما ينشب خلاف خطير بين دولتين أو عدة دول، وما كانت تنازع في ذلك أي هيئة دولية. وبعد الحرب العالمية الأولى بذلت عصبة الأمم محاولاتها لتشجيع التحكيم كوسيلة للتوصل إلى تسويات. وقد نص حلف بريان - كلوج في عام ١٩٢٩، وميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ على حظر الحرب قانونا. وأقل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد أن هذا المنع لم يحترم بحذافيره. وعلى أي حال فإن قوانين المرور، لا يطلها تجاوز السرعات المقررة.

ومع أن الحرب لا تزال متواجدة، إلا أنها لم تعد تعتبر شيئا عاديا. ولا تلجأ إليها أهم الدول الحريصة على أن تحظى بالاحترام إلا خلسة أو تسرف في ابتداء المبررات. ويبدو المعتدى عسكريا نفسه فورا في موقف المدافع عن نفسه على الصعيد الدبلوماسي.

ومع أن سبل التوصل إلى السلام أو الحفاظ عليه قد تفسر بطرق مختلفة، إلا أن أي طرف، سواء في الديمقراطيات الثرية أو غيرها، لا يطالب رسميا باللجوء إلى الحرب من أجل نشر أفكاره^(١١). وقد غدا من المستحيل اليوم أن نجد أحدا يجاهر بأنه نصير للحرب.

ومن جهة أخرى فإن أهمية امتلاك الأراضي أصبحت مفهوما يميل إلى الانحسار^(١٢). فحيازة الأراضي لا تعني بالضرورة السيطرة عليها، كما جرب السوفييت ذلك في أفغانستان، ولم يستخلص الروس الدرس من ذلك في تشيشنيا. فمن الممكن الاستيلاء على أراض،

دون أن يعنى ذلك استعماله شعب. لقد ذاقنا أقوى جيوش العالم مرارة تلك التجربة سواء الجيش الأمريكى فى فيتنام أو الجيش الأحمر فى افغانستان أو تساحال فى الأرضى المحتلة. ويوسع المعتدين الكامنين أن يتمعنوا الدروس الأخيرة المؤلمة فى هذا المجال : فالعراق ضد ايران فى عام ١٩٨٠ ، وضد الكويت فى ١٩٩٠ ، والارجنتين ضد بريطانيا فى ١٩٨٢ ، لم ينجوا أى مكسب من مبادرتهم الحربية.

كما أن الاتحاد السوفيتى فى افغانستان، والولايات المتحدة فى فيتنام، وفيتنام فى كمبوديا، وليبيا فى التشاد، واسرائيل فى لبنان، خسر كل منهم أكثر مما كسب فى حروب طويلة ترمى إلى الحصول على «ضمانات إقليمية».

والدول التى تطالب صراحة بأراض باتت نادرة فى عام ١٩٩٦ . فهناك حالة معينة متمثلة فى يوغسلافيا السابقة. وتظل هناك أيضا حالة أخرى كامنة خطيرة تتعلق بمطالب الصين بالأخص بتايوان وجزر سبراتلى.

غير أن ما كانت القاعدة حتى وقت قريب (المطالبة بأراض) أصبح اليوم استثناء فريدا. ومع ذلك هناك عوامل أخرى تؤدى إلى أساليب حرب أخرى.

تهديدات زائفة وأوهام حقيقية.

يشكل التهديد القادم من الشرق المثلث الوارد فى أغلب الأحيان. لقد فقد يتامى الحرب الباردة فجأة الاتجاه ومعه مسبب العداء وبالأخص أسلوب التفكير السهل الذى ارتاحوا إليه واعتادوا عليه، ولذا فقد سارعوا بخلق عدو جديد يمكنهم من عدم تغيير إطار تفكيرهم الذى لا يعرف سوى اللونين الأبيض والأسود.

لقد أعلن ج. اربانوف، مستشار جورباتشوف، للفرين منذ عام ١٩٨٧ «سنسدى إليكم أسوأ خدمة، ألا وهى حرمانكم من عدو». وما كان يعلم إلى أى حد كان محقا فى ذلك! غير أنه وضع يده على حاجة الديمقراطيات الغربية الظاهرة إلى عدو لكى تعنى نفسها ضده. لقد اختفى الاتحاد السوفيتى، وبات من الملح العثور على بديل له.

وكان قد جرى التهديد بالطبع بالخطر الإسلامى قبل التاسع من نوفمبر ١٩٨٩. وكانت صورة هؤلاء «المهروسين» ماثلة من قبل فى الأذهان منذ الثورة الايرانية فى عام ١٩٧٩ واحتجاز الرهائن فى السفارة الأمريكية، واغتيال الرئيس السادات على يد متطرف

إسلامي، والحرب الأهلية في لبنان والهجمات الإرهابية في أوروبا.

ويقول طارق رمضان بهذا الخصوص: «هناك اتجاه يميل بشكل عادي للغاية إلى الربط بين «الإسلاميين» و«المضطربين» لا يتيح مجالاً للاختيار إلا بين الإرهاب (إذا كانوا من المعارضين للحكومات) وبين تطبيق الشريعة (قطع الأيدي والرجم... الخ) إذا كانوا يمسكون بزمام السلطة. فالأضواء المسطاة منذ خمس عشرة سنة على الحركات الإسلامية لم تترك أي خيار آخر سوى ربطها بالأسلحة والقنابل وبمبرمة الدولة»^(١٣).

لقد حلّ التهديد القادم من الجنوب محل التهديد الذي مثله الشرق من قبل. إنها مجرد عملية إعادة توجيه جغرافي لا تغير شيئاً في الإطار الذي تتحدد داخله الرؤية الاستراتيجية. ونظراً لأنه ليس هناك ما هو أسوأ من عدم التعرف على الطريق، فقد بات ملحا خلقه من الألف إلى الياء. لم يكن للمداد الذي كتبت به آلاف التعليقات حول حرب الخليج قد جفّ بعد حتى كان محطّل أريب قد وصف الوضع على النحو التالي: «الجنوب ... ها هو التهديد الجديد ... هذا ما تعلقته وتزوج له المقالات، والإذاعات، والكتب، وما يتم الظاهر بالتخوف منه: لقد ماتت المواجهة بين الشرق والغرب، وحلت محلها المواجهة بين الشمال والجنوب .. هذا التماثل العبري يختلب الأبواب ... وراحت هيئات أركان حرب الجيوش تطلّي ودباباتها بلون الرمال، وتصوب صواريخها نحو الجنوب، وتتدارس طرق ردع القوى للضعيف»^(١٤).

وفي إبريل ١٩٩٥ قدمت الجبهة القومية في فرنسا برنامجها الذي جاء في جزئه المخصص لقضية الدفاع: «إن جهازنا الدفاعي الذي بنى في بداية الستينيات لمواجهة تهديد الجيش الأحمر لا يتماشى مع أشكال العدوان التي يمكن أن تأتي من الجنوب»^(١٥)، وهو ما يكشف، إذا ما كانت هناك حاجة إلى ذلك، عن الطابع اللامعقول لأطروحة «تهديد الجنوب». إننا بصدد ذريعة سياسية أو بالأحرى بصدد شعار ترجع جذوره إلى تخیلات وأوهام من يسوقونها، ولا يمت بصله إلى الواقع للموس. ومع ذلك فقد ازدهر هذا الشعار حتى أصبح شيئاً مألوفاً، لا يليق بأحد أن ينتقده.

ولو توسعنا قليلاً في التحليل لتبين لنا أن هناك خلفية تاريخية وسيكولوجية في فرنسا ناشئة عن ذكريات الفتح العربي في القرن الثامن والحرب في الجزائر. كما توجد أيضاً خلفية سوسيولوجية: قوامها خليط من التخوف من الاكساح الديمغرافي والفرع من التصبب الإسلامي^(١٦).

وقد عرض كاتب افتتاحيات أمريكي هذه المخافة على نحو جيد جداً إذ كتب يقول:

«تتحول الأصولية الإسلامية بسرعة إلى الخطر الرئيسى على السلام الشامل والأمن وهذا التهديد يشبه تهديد النازية والفاشية فى الثلاثينيات وتهديد الشيوعيين فى الخمسينيات»^(١٧). وهكذا يبدو بكل وضوح الليل إلى إحلال التهديد الإسلامى المفترض محل التهديد السوفيتى الفايبر.

أما ويللى كلاس، السكرتير العام السابق لحلف الأطنطى، فقد صرّح بشكل طائش للغاية فى حديث أدلى به لصحيفة سودرويتش زايتونج: «إن الأصولية [الإسلامية] خطيرة بقدر ما كانت الشيوعية؛ ولا يمكن التوفيق بين الديمقراطية والأصولية، ولكن بوسع حلف الأطنطى أن يساهم فى التصدى للتهديد المحتمل فى التطرف الإسلامى، لأنه «أكثر من تحالف عسكرى»^(١٨). وكان هذا التصريح ينم عن أنه يتعين على حلف الأطنطى أن يبحث عن عدو جديد حتى يظل قائما. وعلى أى حال فقد استقبل فى صفوف حلف الأطنطى باستياء كل من كانوا يرون أنه ليست هناك ضرورة للبحث عن مبررات زائفة لبقاء منظمة لديها مايكفى من الدوافع الحقيقية لمواصلة تواجدها، وكانوا يخشون عن حق أن يسهم اختراع أعداء وهميين فى خلقهم، وأن يفقد حلف الأطنطى بالأخص مصداقيته.

وحى الكسندر أدلر، الشخصية اللامعة والمستتيرة، وقع فى شرك هذه الذريعة المخاطفة. فمن رأيه أن منطق الثورة الإسلامية القائم على الاستمداد للاستشهاد والجمود العقائدى والإرهاب المشروع فى ديار الحرب، وعلاوة على ذلك التقييم الجامع فى الكثير من الأحوال للعلاقات بين القوى الواقعية، منطوق مختلف بشكل خطير عن العلاقات المعقدة التى كانت تجمع من آن لآخر بين الشيوعيين والرأسماليين أثناء الحرب الباردة»^(١٩).

ولا يقتصر الأمر فقط على حلول الإسلام محل الشيوعية كمدو، ولكن الأدهى من ذلك أن المخاطر التى يتعرض لها العالم الغربى أشد لأن القادة الإسلاميين لا يشاركونهم نفس عقلانيتهم. ولما كان العديد من المسؤولين والخبراء يرون أن قادة البلدان الإسلامية يمكن أن يكونوا غير عقلانيين، فقد طالبوا بتعديل نظرية الردع الفرنسية التى تسمح باستخدام الأسلحة النووية المسماة «أسلحة جراحية» ضد بلدان الجنوب»^(٢٠).

ومن السخف بالطبع إنكار أن التعصب الذى تتميز به بعض الحركات الإسلامية المتطرفة يتعارض تماما مع قيم الديمقراطية الغربية ومثلها.

والعرض السريع لعواقب النزاع الجزائرى يجعل الفرائص ترتعد. ففى هذا البلد المتردى فى الحرب الأهلية، يقتل الإسلاميون بوحشية من يقاومونهم ويقضون بانتظام على حياة

الأجانب والصحفيين بغية عزل البلاد عن العالم الخارجى. غير أن القوات الحكومية التى تكافحهم والتى ظلت تحظى لأمد طويل بمساندة البلدان الغربية، لهذا السبب وحده، تستخدم نفس الوسائل تقريباً. إن التجديف على الله عقوبته الإعدام فى إيران وباكستان وبنجلادش. والحكم بالموت الذى أصدرته السلطات الإيرانية على سلمان رشدى لتهمجه على الإسلام يعيد إلى أذهان الرأى العام الغربى الأزمنة التى كانت يصدر فيها هو أيضاً مثل هذه الأحكام. غير أن نظام الشاه الذى يحظى بالتمجيد اليوم لارتباط عهده بالنظم الغربية لم يكن على صلة قريبة بالقيم التى يشيد بها الغرب. وفى السودان تقطع يد السارق ويستقر الإرهاب الفكرى فى العديد من البلدان الإسلامية. قفى مصر، البلد المفتوح والديمقراطى نسبياً، على الأقل حسب مقاييس المنطقة، قضت محكمة بتطبيق مرسوم جامعى من زوجته باعتباره «مرتد». وفى الوقت الذى يشكل فيه تحقيق الثروة والمزيد من الاستهلاك القضية المعبئة للرأى العام فى البلدان الغنية، فإن العقيدة الدينية يمكن أن تدفع فعلاً العديد من الشباب إلى السعى إلى الاستشهاد وقلوبهم مطمئنة، كما تدل على ذلك الفرق الانتحارية التابعة لحماس. وفى أفغانستان تتخطى البلاد فى حرب أهلية أشد فتكاً ودموية من الحرب ضد السوفييت، وذلك على أيدى مختلف الأحزاب المتنازعة على السلطة باسم الإسلام.

والواقع أن أطروحة «تهديد الجنوب» أشبه بالنبوءة التى تحقق نفسها بنفسها. فالإشارة إلى عدو محتمل ولإبرازه بالتحامل على الجنوب، يسهم إلى حد كبير فى خلق ذلك العدو. وهذا النوع من اللعنات لا يمكن إلا أن يميز معسكر الذين يعتقدون فى البلدان العربية والإسلامية باستحالة التوصل إلى تفاهم عادل مع العالم الغربى، كما أنه يضعف فى الوقت نفسه أنصار الانفتاح والحوار الذين يشكلون الآن على أى حال الأغلبية.

والواقع أن الجنوب لا يشير إلا إلى جزء من العالم الثالث. فإفريقيا جنوب الصحراء لا تنتمى إلى هذا المجال، كما أن المقصود من ذلك هو بصفة عامة البلدان العربية والإسلامية حتى وإن كان أنصار هذه الأطروحة يفضلون، بدافع الحذر أو الجبن، استخدام مصطلح الجنوب الذى يلجأ إلى التعميم ويفتقر إلى الدقة.

وعلى الصعيد السياسى يتم جمع بلدان مختلفة عن بعضها تماماً فى معسكر واحد رغم أنه من الصعب أن يتصور المرء مجموعة من البلدان من الجنوب تضم نيكاراغوا وبنجلادش، وكذلك الجابون والفلبين، تعنى قواها مما للاندونيسيا على الغرب وثرواته.

وحتى إذا ما قصرنا الجنوب على البلدان الإسلامية وحدها لوجدناه أقل تماسكاً إلى حد كبير بالمقارنة مع مايراد الإيحاء به. فهل يمكننا أن نتصور مثلاً المغرب والجزائر متحالفتين

معا ضد فرنسا؟ وهل ننسى أن تركيا عضو مخلص بشكل خاص لحلف شمال الأطلسي؟ وما هي المبررات التي يمكن أن تدفع بلدا مثل اندونيسيا، البلد الإسلامي الأول من حيث تعداد سكانه، إلى التحالف مع إيران ضد الغرب؟

«وعلى خلاف الشيوعية التي كانت تزعم تجاوز الرأسمالية فإن الإسلاميين لا يعرضون أي مشروع ذي مغزى سوى رفض التحديث الفاشل في المجتمعات الإسلامية»^(٢١).

ويتم التلويح أحيانا بشبح الأمية الإسلامية، على سبيل الرجوع إلى الشيوعية فالإسلام، شأنه شأن الشيوعية في زمنها، يناهض الهيمنة الغربية، وهو يعتمد مثلها على الحكومات التي يتولى فيها الحكم، وكذلك على المناضلين خارجها المناصرين لها الذين يشكلون جنيينا للطابور الخامس، كما أنه يستغل على غرارها المصاعب الاجتماعية ومشاعر الاستياء والكراهية إزاء العالم الغربي^(٢٢).

لقد انتهى المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، الذي انعقد في الخرطوم في ابريل ١٩٩٥. وصور في خضم البلبلة على أنه تجسيد لتلك الأمية الإسلامية. وحتى إن كان من المفترض أن هذا اللقاء ضم الإسلاميين الأكثر تشددا إلا أن الانقسامات فجرت جهازا بين المتطرفين والمعتدلين، ولم يتم التوصل إلى أى اتفاق حول المواضيع الرئيسية.

وعلى كل، فإن التناقضات سمة مميزة على أى حال للسياسة الغربية. فالولايات المتحدة التي تكيل الاتهامات لإيران وتعتبرها تجسيدا للشيطان، كانت لأمد طويل أحد أهم شركائها الرئيسيين كما حظى الإسلاميون الأشد تطرفا في أفغانستان بمساعدة الولايات المتحدة طوال عدة سنوات. وشجعت إسرائيل منظمة حماس في الخفاء للحد من نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية، ناهما على غرار الإخوان المسلمين الذين استعانت بهم حكومة مصر للحد من نفوذ الحركات اليسارية.

ومع أن المملكة العربية السعودية أشد البلدان الإسلامية ظلامية وقمعا لسكانها وللأجانب المقيمين فيها، إلا أن ما من أحد يفكر في تصويرها كدولة معادية للغرب، فضلا أن ما من أحد يتجاسر ويوجه لها انتقادات، بينما ظلت الرياض لأمد طويل أكبر ممول للإسلاميين المتشددين دون أن يطولها أى عقاب^(٢٣).

وتنطبق نفس الملاحظة على المجال العسكري. والمقارنة هنا بين الشرق والجنوب ليست سوى إفراط في التعسف. فقد كان حلف وارسو مجمعا متجانسا تحت قيادة الاتحاد السوفيتي وحده. وكان يعتمد على قوة عسكرية غير مندمجة مع أى قوة أخرى مماثلة لها. والعالم

العربي الإسلامي مفتت بشدة وتتنازع منافسات ضاربة. وليس بمقدرة أى بلد فيه أن يتولى زمام القيادة. ولو وقعت حرب، فستكون بالأحرى داخل هذا المعسكر نفسه، كما أثبتت حربا الخليج والحرب الأهلية فى الجزائر.

وكما كتب أوليفيه روا، فإنه حقا: «لتهديد إسلامي غريب لم يشن حروبا إلا ضد مسلمين آخرين (ايران/ العراق) أو ضد السوفييت (افغانستان)، وتسبب فى خسائر إرهابية أقل من تلك التى ارتكبتها عصبه بادر، والألوية الحمراء والجيش الثورى الإيرلندى ومنظمة ابنا فى اسبانيا، علما بأن فروع هذه المنظمات المحدودة الأفراد ظلت جزءا من المشهد السياسى الأوروبى لمدة أطول بالمقارنة مع حزب الله أو أى منظمة جهاد^(٢٤)».

وفضلا عن ذلك فإنه يرى أن عملية السلام والتواجد العسكرية فى الخليج، وضعف كل الدول التى تنسب نفسها إلى الإسلام المتشدد (ايران، السودان) تؤكد جميعا بعد عشر سنوات من الجهاد الإسلامى فى الشرق الأوسط أنه لم يحدث قط من قبل أن كان الغرب سيد الموقف إلى هذا الحد، حتى وأن كانت هذه السيادة مرتكزة على مصالح اقتصادية قصيرة المدى.

وإذا كان التضامن العسكرى مطلوباً، فمن الجلى أن سيجمع بين البلدان الأوروبية بقدر أكبر من الجمع بين بلدان الساحل الجنبى للبحر الأبيض المتوسط. فلو وقع نزاع بين فرنسا، وبين ليبيا أو سوريا أو الجزائر، لكان بوسنا أن نضمن نجدة البلدان الأوروبية الأخرى لفرنسا المتحالفة معها، بسهولة أكبر من البلدان العربية لصالح بلدانهم الشقيقة، وذلك أيا كان المسئول عن نشوب النزاع.

وعلاوة على ذلك لن تكون تلك النجدة مجدية على الصعيد العسكرى. واختلال التوازن العسكرى بين الطرفين هائل وليس من المتوقع تعديله على الأقل فى المدى القريب. وقد يثير قلقنا حصول بعض بلدان الجنوب على وسائل لنقل الرؤوس الحربية، غير أن ذلك لن يغير التوازن لما يتوفر لدى الشمال من تفوق واضح، خاصة على الصعيد التكنولوجى. ويفيد مجرد الإدراك السليم أنه من الأسر على القوى أن يهدد الضيف، وليس العكس، وأن البلدا لإجمالى الدخل القومى الأفضل سيكون بوسمه أن يتزود بسهولة أكبر، من وجهة النظر العسكرية، بوسائل ردع ودفاع لزاء البلدان الفقيرة. ولو أرادت تلك البلدان الأخيرة أن تلحق خسائر بالبلدان الغنية لتعين عليها أن تستنزف موارد اقتصادها الضعيف البنية أصلا، على أمل اللحاق -غير المجدى- بخصوصها الأغنى على صعيد القوة العسكرية^(٢٥).

وأخيرا، فإن الفن العسكرى يعتمد اليوم بدرجة أكبر على التفوق التكنولوجى لا

على عدد أفراد القوات المسلحة. ومن الجلي بالطبع أن القدرات المالية والصناعية هي التي توفر حاليا هذا التفوق التكنولوجي.

ولم يعد عدد الجنود والمصفحات والطائرات قوام القوات المسلحة اليوم. فالأمر يتوقف إلى حد كبير على مدى القدرات التكنولوجية. وهذا أحد أوضح دروس حرب الخليج. كان هناك من حيث العدد توازن نسبي بين القوات على مسرح العمليات بين التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة والقوات العراقية. وفي نهاية النزاع كان التحالف قد فقد ٢٣٦ رجلا و ٢٦ طائرة، في مقابل ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف ضحية، وتدمير ٣ آلاف مصفحة وألפי ناقلة وألפי مدفع للجانب العراقي. وهذا الفارق الهائل يعود إلى التفوق التكنولوجي الذي ضاعف من قوة الحلف. وعليه فليس هناك مغزى كبير للقول بأن سوريا أو ليبيا تمتلك كل منهما مصفحات أكثر من فرنسا إذ يكفي أن نلاحظ في هذا الصدد مالحق بالجيش العراقي، الذي قيل عنه خطأ إنه رابع جيش في العالم لا لسبب إلا احتلاله المركز الرابع من حيث عدد الدبابات التي يمتلكها.

ولا يمكن أن يبرر الشجب الأعمى للجنوب أو التهديد الإسلامي، التفاوض عن مسؤولية العالم الغربي في تشدد جانب من المسلمين.

فالتحلي باليقظة إزاء الإمكانيات الكامنة لذلك التشدد لا يعنى إغفال التفكير في أسبابه. والخلط بين دوافع شعور العديد من المسلمين بغبن العالم الغربي والتهديد العسكري الذي تتعرض له بلادنا لا معنى له ولا يسمح بتقديم الرد المناسب.

وكثيرا ما يكون تنامي الإسلامية المتشددة مصحوبا بطعون معادية للغرب. غير أن دواعي السياسة الداخلية الخاصة بكل بلد هي التي تدفع في أغلب الأحوال إلى الانضمام إلى ذلك التيار السياسي. وعلى نفس هذا المنوال، كان خطاب الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية المناهض للتحالف الأطلسي يعود أساسا إلى أسباب اجتماعية وسياسية كانت تدفع الناصحين إلى التصويت لصالحها.

فما هي المثل والقيم التي يعرضها العالم الغربي لاستئصال ما يعتبره تهديدا له؟^(٢٧).

صدام الحضارات ونزاعات حول الهوية

في صيف عام ١٩٩٣ قدم صامويل هتينجنون، وفي مجلة فورين افيرز الشهيرة، صياغة مدروسة حول «تهديد الجنوب» أو التهديد الإسلامي، من خلال نوع جديد من

المواجهة^(٢٨). فهو يرى أن النزاعات بين الحضارات ستكون المرحلة الأخيرة من النزاعات في العالم الحديث.

في العالم الغربي كانت النزاعات، بعد معاهدة وستفاليا قائمة بين الأمراء والملوك والأباطرة. وبعد الثورة الفرنسية وقعت النزاعات بين الأمم. ونشبت في القرن العشرين بين الأيديولوجيات (الشيوعية، والاشتراكية القومية، والديمقراطيات الليبرالية). وكانت الحربان العالميتان حروبا أهلية غريبة، وكذلك الحرب الباردة. وحلت اليوم مرحلة المواجهات بين الحضارات.

والحضارة هوية ثقافية، تحددها عناصر موضوعية (اللغة، الدين، التاريخ العادات والمؤسسات)، وعامل ذاتي، ألا وهو الهوية التي يقررها الأفراد لأنفسهم.

وقد تشمل حضارة ما عدة دول - أم أو دولة واحدة (مثل اليابان). وقد تشمل عددا من الحضارات الفرعية (مثال ذلك الحضارة الغربية بشقيها الأوروبي والأمريكي الشمالي، والإسلام والعرب، والأتراك والماليزيين).

ويحدد هنتينجتون ثمانية أنواع من الحضارات: الغربية والكونفوشية، واليابانية، والإسلامية والهندوكية، والسلافية - الأرثوذكسية، والأمريكية - اللاتينية، والإفريقية. والفروق بين الحضارات ليست حقيقية فقط بل وأساسية أيضا، وهي نتاج تاريخ امتد العديد من القرون، ولن تزول عاجلا. كان السؤال المطروح في النزاعات الأيديولوجية: «مع أي جانب تقف؟» وكان يوسع الناس اختيار معسكرهم وتبديله. وفي النزاعات بين الحضارات يكون السؤال: «من أنت؟»، وعندئذ لا يكون التغيير ممكنا.

وبدت الحرب في يوغسلافيا السابقة مرآة صادقة لأطروحات هنتينجتون من خلال النزاعات بين الصرب الأرثوذكس، والكروات الكاثوليك، والبوسنيين المسلمين الذين عاشوا معا في سلام في ظل حكم تيتو.

ووفقا لآراء هنتينجتون فإن المحور المركزي للسياسة العالمية في المستقبل سيكون على الأرجح، المواجهة بين العالم الغربي من جهة وبقية العالم من جهة أخرى، وموقف ذلك العالم لزاء قوة الغرب وقيمه. وهناك، في رأيه، ترابط عسكري كونفشيوسي - إسلامي يرمي إلى اكتساب التكنولوجيا العسكرية بغية تحقيق توازن القوى مع الغرب. ولذا فقد ساعدت الصين العراق وليبيا والجزائر وإيران عسكريا وحذت كوريا الشمالية نفس الحذر مع سوريا وإيران.

ويدعو هنتينجتون العالم الغربي إلى تعزيز تعاونه (بالأخص بين أوروبا وأمريكا الشمالية) وإلى ضم أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية إليه، والحد من توسع العالمين الكونفشيوسى والإسلامى عسكريا. ومع أن أطروحة هذه تبدو برافقة إلا أنها تتجنب الصواب. وبما لاشك فيه أنها ألقت الضوء على أهمية العوامل الثقافية والدينية فى العلاقات الدولية، وإن كان ذلك قد تم التوصل إليه قبل صيف ١٩٩٣ بزمان طويل. فنحن فى الواقع بصدد صيغة منظرة «لتهديد الجنوب». ويعود نجاح مقال هنتينجتون بالتأكيد إلى أنه يقدم معالجة متخلقة لتصور سوقى. فالتحليل الذى لجأ اليه يتمشى تماما مع أهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية بعد الحرب الباردة: الابقاء على قيادتها «للعالم الحر» بالتوسع فيه ليشمل أوروبا الشرقية تحت زعامتها، مع الحفاظ فى الوقت نفسه على تحالفها مع أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية، والحيولة دون بروز قوى معارضة فى آسيا أو الشرق الأوسط. ومن مزايا هذه الأطروحة أنها تقدم للبعض عرضا يتوافق مع النزاعات الجارية. فهي بمثابة فرصة مواتية لمن فقدوا الاتجاه المحدد من قبل، ألا وهو الحرب الباردة. لقد توفر لهم من جديد نظرية شاملة تفسر فى آن واحد الحروب الأهلية فى البلدان الأوروبية المتعددة القوميات وفى الشرق الأوسط وبحر الصين. وعندما نشرت تلك الأطروحة، فندتها العديد من التعليقات عليها^(٢٩).

ومن المفارقات حقا أن صدام حسين كان يعتمد على نفس تفكير هنتينجتون عندما دعا أثناء حرب الخليج إلى الجهاد والتضامن الإسلامى. ولم تحرز هذه الدعوة سوى النذر اليسير من النجاح. فالحروب الحقيقية، لائلك التى تتصورها أو تنتبأ بها، تقع فى الكثير من الأحوال داخل الكتلة الحضارية لابين كملتين حضاريتين. فالمسلمون لم يهرعوا لنجدة صدام حسين أو البوسنيين أو الأفريجانيين فى صراعاتهم مع الأرمن. أما اعتبار مبيعات الأسلحة الصينية للبرية السعودية أو إيران دليلا على الترابط الكونفشيوسى - الإسلامى، فلا يصمد أمام أبسط فحص. فهل يتحدث أحد عن ترابط غربى - إسلامى عندما تبيع الولايات المتحدة أو أوروبا أسلحة لبلدان الشرق الأوسط؟ لا، لأن كلتا حالتى البيع تتفق مع الحاجة إلى الحفاظ على صناعة الأسلحة الأساسية بالنسبة لاستقلال البلاد عندما يكون حجم السوق الوطنية غير كاف، كما يتيح ذلك أيضا إمكانية الحصول على عملة صعبة. فالدوافع هنا تكون لاعتبارات صناعية، أو تجارية أو استراتيجية، ولا تتم هذه المبيعات فى أى حال من الأحوال باسم الصراع الحضارى، لأن توريد الأسلحة فى هذه الحالة سيكون بلا مقابل، وهو أمر لا يحدث اليوم.

ومن جهة أخرى، إذا كان الصرب والكروات لا ينتمون إلى نفس المذهب السياسى،

فهل يمكن الزعم بأنهم لا يتسبون إلى نفس الحضارة؟ فكلهم صقالية يتحدثون بلغة واحدة، وقد أقاموا في نفس القرى لحقيات طويلة، كما تعددت الزيجات المختلطة بينهم..

ولقد أكد بير هاسنر عن حق فيما يتعلق بأطروحة هنتينجون بأن «الاستشهاد باتفاقيات بين روسيا وأوكرانيا سرعان ما يتم خرقها وإنكارها للتدليل على التوافق بين الأرثوذكس، وتجاهل التدخل الروسي في مولداڤيا، وتفسير تحرك موسكو في القوقاز على أنه تضامن مسيحي، لاسيما واقعية لاستغلال النزاعات بين الأرمن والأذربيجانيين، وبين الأبخاز والجورجيين، وتأويل حروب يوغسلافيا السابقة على أنها حروب دينية دون الإشارة إلى التحالفات الجيدة أو السيئة، السابقة والحالية بين الكروات والمسلمين، أو إلى طبيعة نظام ميلوسوفيتش، والتقليل من أهمية النزاعات بين العرب والمسلمين قبل حرب الخليج وأثناءها وبعدها، واعتبارها نمودجا للمواجهة بين الغرب والإسلام، وتناسي المصالحات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبين البيض والسود في جنوب إفريقيا، والمواجهات المستمرة بين الكاثوليك والبروتستانت في إيرلندا، والحروب الأهلية داخل الحضارات وبين الدول المنتمية لنفس الحضارة، عدا الصراعات بين الاشقاء المنتمين لنفس الدين، كل ذلك يدحض تحليله بعمق» (٣٠).

ولنا أن نتساءل حول قدرة الحضارات على التصرف كقوى محركة مستقلة وقائمة في المجال الدولي. فمن ذا الذي يستطيع أن يمثلها وأن يتصرف بأسمها؟

وعلاوة على ذلك، يبدو أن هنتينجون يتجاهل أنه لا يوجد إسلام واحد، بل عدة مذاهب إسلامية كما جسدت ذلك الحرب بين العرب العراقيين والفرس الإيرانيين.

فالإسلام متعدد المذاهب والنحل (سنة وشيعة ونفرعات كلا من المذاهبين)، كما يتضمن كيانات ثقافية مختلفة (عرب، أترك، فرس، ماليزيون). وبوسعنا أن نعتبر أيضا أن العالم الكونفوشيوسي لا وجود له كيان منفرد، ولا يشكل كتلة، بكل تأكيد. فأغلب البلدان التي حددت الكونفوشيه هياكلها، عبر تاريخها، تشكلت هياكلها في الوقت نفسه مع البوذية، بل ومع ديانات أخرى مثل الشنتوية في اليابان، والطاوية والبودية في الصين، هذا عدا تراثها الماركسي. ولدى الصين بالطبع تراث كونفوشيوسي في موروثها الحضاري، ولكن من الصعب أن يقال عنها إنها كونفوشيوسية.

ولا يسعنا أيضا إلا أن ندحض ما يقوله هنتينجون حول «الحضارة الإفريقية» بالنظر إلى الحروب الأهلية التي تحتاجها وترجع بالأخص إلى الاختلاف الإلثني، الذي يبدو أنه عامل له

دور أكبر في بنية إفريقيا بالمقارنة مع أى تضامن حضارى. فالحروب الأهلية تدور بشكل شبه ثابت في إفريقيا (من ليبيريا إلى الصومال، مروراً برواندا وأنجولا) وهى من أكثر تلك الحروب دموية، ويتعذر أن يستشف المرء منها أى يادرة تضامن حضارى.

وقد أثبتت الحروب وحروب العصابات منذ أمد طويل حدود تضامن الحضارة الأمريكية اللاتينية. فمعاداة الولايات المتحدة هى وحدها التى تمكنت من توحيد شعوب أمريكا اللاتينية خاصة خلال الستينيات والسبعينيات. وقد بعدت بنا المسافة عن تلك الأيام، ولم يخل الأمر من التنافس حول الزعامة (البرازيل، الأرجنتين) والحروب الأهلية (أمريكا الوسطى، بيرو، كولومبيا) والتمردات أو النزاعات حول الحدود (الأرجنتين) ضد شيلي، شيلي ضد بوليفيا، وبيرو ضد الأكوادور). وبوسعنا أن نتساءل هنا مرة أخرى حول قدرة الحضارات على التصرف ككيانات مستقلة على الصعيد الدولى، ومن يستطيع أن يمثلها والتصرف باسمها؟

وأطروحة هنتنجتون ذات طابع حتمى. فهو يفترض أن الحضارات ستصادم بالضرورة وأن تلك المواجهات لن تكون لها نهاية. وعلى العكس، فمن الممكن أن نتصور أنه حتى لو قامت حرب بين حضارتين نظراً لاختلافهما، فإنه من الممكن أن نقرر فى لحظة أو أخرى أن مصلحتيهما المشتركة تمثل فى إنهاء النزاع بينهما.

ويبدو مفهوم «النزاعات بين الهويات» الذى عرضه فرانسوا توال (Thual)^(٣١) متمشياً بقدر أكبر مع الحقائق الجيوبوليتيكية المعاصرة لأنه لا يقوم على بناء نظرية مقررّة مقدّما، ولكن على ملاحظة النزاعات الحقيقية التى يستخلص منها الدروس العامة. وقد كتب يقول: «فى مواجهة أحماس المداة التى تنهش فى البنى، وفى مواجهة البؤس الاقتصادى والتفكك السياسى، تصبح من جديد الهوية الجماعية لأى مجموعة بشرية الملاذ الوحيد الثابت»^(٣٢).

إذا احست مجموعة بأن هويتها مهددة، وأن هذا التهديد يمكن أن يقضى عليها، أصبح ذلك أساساً لنشوب نزاع خاص بالهوية يعتمد فى أغلب الأحوال على الخوف من الاندثار. وفى كثير من الأحوال تعود النزاعات حول الهوية إلى القلق الذى يستبد بمجموعة تشعر بأنه سيتم القضاء عليها. فالأفراد هنا لا يحسون فقط بأنهم مهددون بتجريدهم من أرضهم، بل وبحرمانهم من حق الحياة كمجموعة وفى هويتهم المتميزة.

ولا تُعرّف النزاعات بين الهويات فقط على أنها نزاعات تتعلق بالمطالبة بأراضٍ وبسكان وموارد، بل بالأحرى بالشعور الجماعى بالخطر. إنه الوعى «بعملية التضحية» بمجموعة من البشر، أى بأسلوب تصرف وتحليل جماعى يعطيان الإحساس لدى المجموعة بأنها تعامل

كفضيحة. وتعتبر اليوم من خلال وسائل الإعلام التي تستطيع أن تنقل الأفكار إلى كافة فئات الشعب، القناعة بأن المجموعة مهددة في جوهرها وتميزاتها من جانب مجموعة أخرى. وذلك هو أساس خصائص تلك الأزمات المتعلقة بالهوية، سواء كانت خصائص دينية أو أثنية أو قومية، بل وخليط من الخصائص الثلاث معا.

نهاية الحروب العالمية

لم تعد الحروب تجرى اليوم بين الدول ولكن بين السكان في نطاق حدود الدول المشتركة، حتى وإن كان هناك أحيانا خلافات حول رسم الحدود.

ولم تكن حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ ليذانا بطراز جديد من النزاعات . لقد جرت المواجهة في هذه الحالة بين دولة متمردة وتحالف دولي في الإطار الكلاسيكي للنزاعات بين الدول. ولم تكن أول حرب بعد الحرب الباردة، كما وصفت في الكثير من الأحوال، بل كانت آخر نزاع في تلك الحقبة التاريخية.

والنزاعات القائمة حاليا ليست سوى حروب داخل الدول. وصيحات الحرب بين بيمو والاكوادور في بداية عام ١٩٩٥ لم تؤد حتى إلى حرب بالمعنى الكلاسيكي. وحتى لو كان هذا النزاع قد وقع، فإنه لن يكون سوى الاستثناء الذي يؤكد القاعدة.

والحرب في يوغسلافيا السابقة، التي تشرعى الأنظار أكثر من غيرها، ليست حربا مباشرة، حتى الآن، بين دول. فصربيا ليست في حرب مع كرواتيا ولا مع البوسنة والهرسك. وقد ساندت عسكريا الصرب المقيمين في هذه البلاد خلال الحرب الأهلية. والمعارك تدور بين الصرب والكروات في كرواتيا، وبين الصرب والمسلمين البوسنيين في البوسنة والهرسك، هذا عدا المواجهات التي جرت بين الكروات والبوسنيين في سنتي ١٩٩٢ - ١٩٩٣. غير أن الدول تخاضت حتى الآن المواجهة المباشرة بينها. وهناك نزاعان داخليان آخران في بقية أوروبا: الأول في نطاق الدولة الجيورجية بين الايبخاز والجيورجيين، والثانية في ايرلندا الشمالية، أى في نطاق المملكة المتحدة، وأخيرا فإن النزاع بين الروس والتششتانيين يدور في نطاق الحدود الراهنة لروسيا، حتى وإن كان نزاعا بين شعبين مختلفين.

والشرق الأوسط الذي كان مسرحا للعديد من النزاعات بين مختلف الدول لم يعد يشهد اليوم سوى نزاعات بين أقليات سياسية، وبالأخص نزاعات اثنية مع السلطة المركزية.

فالمجاهدون يتصدون لظهران؛ والشيعية من جهة والأكراد من جهة أخرى يناهضون بغداد؛ وفلسطينيو حماس يعادون إسرائيل، والأكراد المنتمون لحزب العمال الكردي يحاربون الحكومة التركية.

وفي آسيا، تشكل الأبعاد الجديدة في أفغانستان نموذجا جليا في هذا الصدد. فقد ناضل المجاهدون الأفغان من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٨ ضد الجيش السوفييتي والجيش الحكومي الأفغاني. ولم يسفر انسحاب القوات الروسية عن استتباب السلام، بل أدى إلى نزدي البلاد في حرب أهلية لا تقل دموية عن الحرب الروسية - الأفغانية؛ وبعد أن كانت العاصمة كابول في منأى عن المعارك باتت الآن في قلب الدوامة.

وفي كل من بنجلادش، وكمبوديا، والهند، وبورما، والفلبين، وسيرى لانكا وتاجيكستان، تدور النزاعات مع أقليات إثنية أو خصوم سياسيين. والحال في التيمور لا يختلف عن ذلك إطلاقا. فقد احتلت اندونيسيا أراضي التيمور بمجرد خروج الاستعمار البرتغالي. والصراع الدائر هناك (الذي يسدل عليه ستار الصمت من جانب الدول التي لا تريد أن تثير غضب اندونيسيا، وذلك باستثناء البرتغال الدولة المستعمرة السابقة للتيمور، التي اتخذت موقفا شجاعا) ليس حربا أهلية أو حربا بين دولتين، بل بالأحرى حرب من أجل التحرر الوطني.

وفي أمريكا اللاتينية يتفجر العنف ويتواصل في كولومبيا أو جواتيمالا أو بيرو، ولكن في نطاق حدود تلك الدول.

وأخيرا، فإن كل النزاعات في إفريقيا أهلية سواء تعلق الأمر بالجزائر أو ليبيريا أو رواندا أو الصومال أو السودان، كما أن القلاقل مستمرة في إفريقيا الجنوبية. ولا يمكن استبعاد وقوع نزاع بين الدول في هذه القارة.

وفي آسيا، يثير تعزز النفوذ الصيني مخاوف دول المنطقة. ومع ذلك فإن البلد الأكثر تعرضا لمخاطر النفوذ الصيني هو تايوان، حيث تنوى بكين ممارسة سيادتها في المدى البعيد. ومن وجهة نظر الصين يعتبر ضعف تايوان مسألة صينية داخلية. ولا يتفق ذلك مع الواقع إذ تشكل تايوان والصين الشعبية دولتين مختلفتين فعلا.

غير أن الاتجاه الغالب خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة سيميز بندرة النزاعات بين الدول إلى حد كبير، بالمقارنة مع الحروب الأهلية أو بين الإثنيات. وسترتب على ذلك ثلاث عواقب بالنسبة للدول الكبرى:

-أولها: أنها لن تشهد نزاعات من هذا النوع، وذلك إذا استثنينا حالة أيرلندا الشمالية وحالة روسيا المعقدة بقدر أكبر. ومن الممكن أن تتواجد الحرب على شاشة التلفزيونات، ولكنها لن تكون حقيقة ملموسة بالنسبة لسكان البلدان الغنية.

- وثانيها: أن هذه النزاعات لن تكون مهددة لها من الخارج. فالحرب الأهلية في بلد ما لا تشكل بالنسبة لبلد آخر تهديدا بالمعنى العسكري.

- وثالثها: أن الرغبة في التدخل الخارجى ستضعف بنفس القدر. فمن الأسهل خوض الحرب ضد القوات المسلحة. وعلاوة على ذلك تكون مصلحة الدول الكبرى في التدخل نادرة في مثل هذا النوع من النزاعات. وعليه فإن الانتقال في عهد الحروب العالمية إلى عهد الحروب الداخلية سيشهد تدخلا أقل من جانب الدول الكبرى.

التكنولوجيا فى مواجهة الحرب

يتم التفرع أحيانا بالتقدم التقنى، للقول بأن الحرب ستكف عن أن تكون أسلوبا للتعامل بين المجتمعات ، لا لاعتبارات أخلاقية ولكن لمجرد تحول الحرب أو أداة بالية. فستسمح التكنولوجيا بتطوير أسلحة تتميز بكونها لا تقتل أو تقتل ولكن بقدر كبير من التمييز. إنه حلم «الحرب النظيفة»

وهكذا فإن الفن وهيدى توفلر^(٢٣)، وهما من دعاة المستقبلية، ومؤلفان شهيران وخبيران يتمتعان بنفوذ كبير لدى الأغلبية الجمهورية الجديدة فى الولايات المتحدة (حتى أن نوبت جينجرش، المتحدث باسم الحزب فى مجلس النواب، كتب مقدمة مؤلفيهما الأخير)^(٢٤)، يريان أن البشرية شهدت ثلاث موجات من التغيير:

- فالتغيير الأول جاءت به الثورة الزراعية، وهكذا أصبحت الزراعة منبع الحرب وذلك بإناحتها الفرصة لتخزين فائض اقتصادى يستحق التنازع عليه، وبالتعجيل بتطوير الدولة. وكان كل من الجيش واقتصاد البلد متوقفين على الزراعة.

- وجاءت الموجة الثانية بالإنتاج الصناعى بالجملة وتصنيع الحرب. واتعكس الإنتاج على نطاق واسع على الهبات الشعبية للدفاع وعلى الجيوش الكبيرة.

- ومع نهاية السبعينيات برزت موجة جديدة، إذ لم تعد عوامل الإنتاج فى هذه المرحلة

العمل والمواد الأولية، بل المعرفة . وقد فتحت الطريق أمام شكل جديد للحرب.

وعليه، فإن حروب الموجة الثالثة ستعتمد في المستقبل على أسلحة في غاية الدقة، مصممة بحيث يكون تدميرها محددًا تمامًا ولا يتسبب إلا في حد أدنى من الخسائر الجانبية. وهكذا يتم الاتجاه «نحو الحد من الدمار في موازاة الحد من الإنتاج». فالمعرفة هي التي تحقق الفارق وتمنح القوة.

والواقع أن الأسلحة الجديدة لن تحقق الحد الأقصى من فرص القتل مثل أسلحة الموجة الثانية - التي يرمز إليها السلاح النووي- بل ستسعى إلى أن تسفر عن الحد الأدنى من تلك الخسائر. وهكذا ستهذب التكنولوجيا الأخلاق، على غرار الموسيقى.

ووفقاً لألفن وهيدى توفلر فإن «العالم أصبح بلاشك على عتبة ظهور سباق جديد للتسلح، بالسعى إلى أسلحة لا تحقق الحد الأقصى من فرص القتل بل تقلل منها إلى أدنى حد» (٣٥).

ويعمل فعلاً الباحثون العسكريون في البلدان المتقدمة من أجل التوصل إلى أسلحة «جراحية» بقدر أكبر، هدفها تخفيض عدد الضحايا عند العدو.

ومن الممكن تصور تكنولوجيات جديدة يمكن استخدامها لإلحاق الهزيمة بالغيرم مع أدنى قدر من إراقة الدماء، بل والإبقاء على حياته، وذلك بإطلاق موجات صوتية مثلاً ذات تردد منخفض للغاية تجعله مريضاً مؤقتاً.

وهناك تصور لكافة أنواع الأسلحة غير القاتلة، ومن الممكن أن تتيح التكنولوجيات إصابة معدات العدو وامداداته لجعلها غير صالحة للخدمة. ويمكن مثلاً شل حركة الدبابات والمصفحات «بتلوث» وقودها، أو جعل الطائرات جثة هامة بواسطة أسلحة ذات طاقة موجبة. وسيكون بوسع المجتمع الدولي إزلال قوات للفصل بين الجماعات المتقاتلة ونزع أسلحتها بدلاً من قتلها. ويرى أنصار الأسلحة غير القاتلة أن القيام بمبادرات من هذا النوع في الصومال أو البلقان كان بوسعه إنهاء الحروب الأهلية دون إراقة الدماء.

وتدرس حالياً الحرب الالكترونية التي ترمي إلى التشويش عن يعد على الإمكانات الالكترونية للخصم (الاتصالات، وعمليات الاستكشاف، والقيادة). وهذا الاختيار له ميزتان: فهو لا يقتل، بل ولا يؤدي إلى خسائر مادية غير قابلة للإصلاح.

وقد تتيح أسلحة الليزر إصابة المحاربين بالعمى الدائم أو المؤقت، وتحميد معدات العدو

المعتمدة على الخصائص البصرية (ذات التوجيه الذاتي، والمحددة المسار، ونظم الرؤية ليلا) .

وهناك أيضا أسلحة غير قاتلة غريبة إلى حد كبير. فالولايات المتحدة تقوم بتطوير برنامجين، أولها الذخائر المحققة لخصائر جانبية قليلة (Dow collateral Damage Munitions) وثانيهما تكنولوجياات شل الحركة (Disabling Systems Technologies). وهى أسلحة للتحكم فى تنقل مركبات العدو (رغى سريعة التصليب، أصماغ فائقة اللصق، مواد تزليق شديدة الفعالية). غير أن هناك مشكلة تظل بسيطة قائمة: فتنقل قواتها الخاصة سيتعذر عليها التوغل فى المناطق المعنية، ولن يكون من السهل التخلص فيما بعد من تلك العقبات. فالأسلحة المسرقة فى مخدلقها لاحتول إذن دون ارتدادها على غرار البوميرانغ.

وجرى التفكير أيضا فى البكتریات والانزيمات المؤثرة على أنواع الوقود، مما يجعلها غير صالحة للاستخدام فى المحركات.

بل إن رواية التيه للارى كولينز تذكر هى أيضا اللجوء إلى التأثير على نشاط مخ الإنسان وعلى تبادل الخواطر (التليثاى). ولماذا لا تتم الاستعانة بأشكال كاملة، عملاقة ذات أبعاد ثلاثة عن طريق حزمى أشعة ليزر تطلق لبث الرعب فى نفوس الأعداء. وهل يمكن أن تستخلص من كل ذلك أن عدوانية البشر والاتنيات والدول يمكن أن تجد حلا لها فى التكنولوجيا الفائقة التقدم؟ لاشك أن ذلك سيكون تسرعا من جانبنا.

أولا لأن جيوش العالم الثالث الأبسط يمكن أن تصنع أسلحة مروعة بتكلفة زهيدة. فتزويد صواريخ سكود بجهاز استقبال لتوجيه الملاحة من طراز OPS، يمكن صدام حسين من التزود بصاروخ سكود «ذكى» خلال خمس سنوات، لقاء خمسة آلاف دولار. وفى الوقت الذى تريد فيه الدول الغربية عدم تعميم التدمير تحاول كوريا الشمالية وإيران ودول أخرى التزود بالسلاح النووى.

كما أن الاعتقاد بأن الأسلحة غير القاتلة يمكن أن تقدم حلا لمشاكل السلام والحرب فى العالم يكشف عن وهم شائع جدا فى الولايات المتحدة يتمثل فى التصور الخاطى بأن التكنولوجيا تستطيع أن تحل المصاعب السياسية^(٣٦).

إنه لمن السذاجة التفكير فى أن التقدم التكنولوجى سيتمكن ، بجدارته وحدها، أن يلغى الحروب أو يحد من آثارها بأقصى قدر. أولا لأنه سيوفر، على العكس، فرص التمكين بسهولة أكبر من وسائل التدمير، ومن «مقرطة» الحصول مثلا على الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو النووية. والتقدم التكنولوجى لا يؤدى بشكل ألى إلى قيام عالم أكثر إنصافا.

فالكاتب الذى أصدرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى عام ١٩٩٢ للفلت أنظار الرأى العام حول المأسى وضروب العذاب غير الإنسانية الناجمة عن الألغام عنوانه «الألغام: استخلام منحنى للتكنولوجيا». وهو يفيد بأن التطور التكنولوجى الذى طرأ على الألغام المضادة للأفراد، وهو تطور متواضع على أى حال، مكن الجميع من أن تكون فى متناول أيديهم أسلحة غير إنسانية بتاتا.

وفى الولايات المتحدة تشن مجموعة مراقبة حقوق الإنسان حملة ضد إنتاج سلاح لحساب الجيش الأمريكى يثبت أشعة ليزر تحرق شبكية عيون جنود العدو لمسافة تبلغ ٤٥٠٠ مترا. وتقول جماعة الدفاع عن حقوق الإنسان إنه «سلاح وحشى وغير إنسانى، حتى بمقياس الحرب»^(٢٧).

والغرض من هذا السلاح هو التغلب على نظم المراقبة التى يستخدمها العدو كالمناظير، وأجهزة التصوير فى الدبابات وغير ذلك من أجهزة الرصد المعتمدة على الأشعة دون الحمراء. وتشغيل الليزر المؤدى إلى الإصابة بالعمى بسيط: فعندما يكتشف القائم على تشغيله جهاز مراقبة تابع للعدو، فإنه بصوب سلاحه ضده فيجتاز المنظار ويحرق الشبكية. وعليه نكون بصدد سلاح غير قاتل لأنه لا يقضى على الحياة، ولكنه يتسبب فى تحويل من يتعرض لأشعته إلى معوق مدى حياته، مع الإبقاء فى الوقت نفسه على المعدلات التى يستخدمها جنود العدو. وهكذا فإن السلاح «غير القاتل» ليس بالضرورة «أخلاقيا».

ولقد أصبح من السهل للغاية أكثر من أى وقت مضى التزود بأسلحة ثقيلة ومستقلة ذاتيا تتيح إحداث دمار هائل. كما أن التطور التكنولوجى يوفر أيضا وسائل قتل الآخرين. غير أنه يتعين أن نلاحظ أنه لم يحدث أبدا أن تم حل أى مشاكل سياسية - ومنها بالأخص مشكلة الحرب والسلام - بوسائل تكنولوجية أو تقنية. وهذا هو الأمر الأساسى. ولا مجال بالطبع لإنكار التفوق العسكرى الذى توفره الآن القدرات التكنولوجية ووسائل الاستكشاف والتصويب الدقيق. ولكن الاعتقاد بأن هذا التقدم يقتل الحرب نفسها يعنى الإقدام على مجازفة لا تخلو من التهور. فالتقدم فى هذا المجال لا يؤدى إلا إلى تغيير الظروف والنتائج المحتملة. والنظرية القائلة بأن ظهور أسلحة غير قاتلة سيضع حدا للمواجهات المميتة ليست إلا وهما وإن كانت تكشف عن الرغبة العامة لدى الدول الكبرى المتقدمة بأن تخوض الحروب دون أن تعاني من آثارها. وهى فى الواقع تسوية أيديولوجية بين الإقرار باستمرار المنافسات والمخاطر من جهة، ورفض الانغماس فيها وتحمل آثارها من جهة أخرى.

سباق التسلح ضد الحرب

وهناك فكرة أخرى شائعة وراسخة بقوة فى الأذهان، تخص قضايا السلام والحرب، يتعين أن يعاد النظر فيها، وهى تتعلق بالربط بين سباق التسلح والحرب.

فمنذ الحرب العالمية الأولى، تلك المجزرة التى تمت لصالح «تجار الحروب»، والرأى العام- خاصة وسط اليسار- جعل الأسلحة مسئولة عن قيام الحروب. وكان سباق التسلح يصور على أنه المسئول عن كل النزاعات. وقد حاول بعض المفكرين - الأحرار أو المفرضين - أن يسوقوا الفكرة القائلة بأن تكديس الأسلحة يعود إلى احتدام التوترات وأنه أيضا سبب الحروب، وكانوا يجدون المشقة فى إسماع أصواتهم. والفكرة القائلة بأن سباق التسلح يؤدي بالضرورة إلى الحرب من الآراء الشائعة والراسخة فى الأذهان. وهى فكرة خاطئة مع ذلك، غير أن التصدى لها يؤدي فورا إلى الانتهام بالتحريض على الحرب أو بالعمل لحساب «تجار الحروب». ولكن ماذا نلاحظ لو تركنا مجال الشعارات السهلة جانباً واتجهنا نحو متابعة الحقائق الملموسة؟ إن البلدان الأقوى تسلحاً هى الأشد تردداً فى استخدام القوة. فليست هناك حاجة إلى استخدام أسلحة متقدمة للغاية تكنولوجياً أو ذكية لخوض الحرب فى يوغوسلافيا . بل إن الطيران لم يستعمل. فبنادق القناصة والمدفعية الثقيلة هى المتسببة فى سقوط أغلب القتلى. غير أن تلك الأسلحة التى نعتبرها متخلفة، متقدمة للغاية إذا ما قورنت بالوسائل المستخدمة لارتكاب إحدى أبشع مجازر هذا القرن، وهى مذبحه رواندا التى سقط فيها نصف مليون قتيل خلال بضعة أسابيع باستخدام المبدى.

ولكن هل يمكن أن يكون سباق التسلح عاملاً للسلام، فى خلال مفارقة - منحرفة، بينما قد يؤدي الحد من التسلح إلى إطلاق العنان لأسوأ الفرائز المميتة؟ بالطبع لا. وذلك ليس التفسير. فبالبلدان الغنية وحدها هى التى تستطيع أن تحصل على معدات حديثة بكميات كبيرة أو أن تنتجها. فوفقاً للعبارة الصحيحة تماماً التى ساقها زيجنيو برزنسكى فإن «الحرب أصبحت ترف البلدان الفقيرة». فالبلد الذى يمتلك جيشاً حديثاً ذا معدات متقدمة لا يصبح نصيراً للسلام، ولكن هذا الامتلاك دليل على رخائه القومى، وضمان لثمنه بثروته فى هدوء. والأسلحة الحديثة باهظة التكاليف وحياة من يعملون فى خدمتها غالبية إلى حد كبير حتى أن الحكومات المعنية لا تريد أن تجازف باستخدامها لكى لا تفقدها. وأخيراً أليست الأسلحة غير القتالة هى أكثرها تفنناً؟ وهى بلاشك أقوى الأسلحة ولكن أيضاً أبهظها تكلفة ولذا فإنه لا يتم إخراجها، مثل طاقم الصينى الثمين، إلا إذا كان من المؤكد أنها لن تتعرض لأى مخاطرة.

الديمقراطية كسلاح ضد الحرب.

كان من المعتقد في القرن الثامن عشر أن تطور العلاقات التجارية بين الدول سيؤدي إلى التخلص من الحروب وذلك بالطبع من خلال فرض «السلام بواسطة التجارة». فالعلاقات التجارية المتبادلة يتعين عليها أن تحول دون نشوب الحرب. والواقع أن محاربة بلد توجد علاقات تجارية قوية معه، تعنى إلى حد ما القيام بحرب ضد الذات. وقد كذبت الحرب العالمية الأولى هذه النظرية، إذ قامت بين لندن وباريس وبرلين، رغم أن العلاقات التجارية بين العواصم الثلاثة كانت قوية، علما بأن ألمانيا وبريطانيا كانت كل منهما الشريك التجاري الرئيسي للطرف الآخر.

وكانت التجارة أثناء الحرب الباردة إحدى الوسائل للتأثير على العلاقة الاستراتيجية السوفيتية-الأمريكية.

وفيما بعد راجت الفكرة القائلة بتحقيق السلام من خلال الاشتراكية. فوفقا للصيغة التي قدمها ماركس، فإن «إنهاء الصراع بين الطبقات سيلغي بذلك الصراع بين الأمم». وعليه فإن نمو الاشتراكية الذي لا مفر منه، وانتشارها عالميا يجب أن يؤدي إلى عالم يسوده السلام. وهنا أيضا لم تصمد النظرية أمام الواقع.

ثم ظهرت بقوة الفكرة القائلة بأن الديمقراطيات تناهض الحرب، وبناء على ذلك فإن نمو النظام الديمقراطي في العالم سيكون خيرا كالحرب.

وعليه فمن المفترض أن الديمقراطية تأتي بالسلام، كما يأتي الغيم بالرعد. وبالطبع فإن حرص أمة ما على العيش في سلام لا يستبعد الرد دفاعا عن النفس إذا ما تعرضت لهجوم، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ولكن من المفترض ألا يقدم أى نظام ديمقراطي على شن الحرب.

وتعتمد الفكرة القائلة بأن الديمقراطية تجلب السلام على عدة تفسيرات:

- أولها أن الشعوب تميل بشكل طبيعي إلى السلام، على عكس قادتها الذين قد يكونون راغبين في الحرب. وحسب هيرودوت، فإنه لا يوجد إنسان لديه أدنى قدر من العقل يفضل الحرب على السلام. وكان ايمانويل كانت (Kant) يرى، في مشروع السلام الدائم المنشور في عام ١٧٩٥، أن مواطني البلدان الديمقراطية يكونون أكثر حذرا بخصوص احتمالات خوض حرب لأنهم يدركون أنهم سيدفعون ثمنها. ففى النظام الديمقراطي، سيتعد الشعب عن الحلول العسكرية بما أنه يتخذ القرارات بنفسه. ولما كانت الشعوب غير

مصابة بالجنون فإنها لن تدفع بنفسها إلى السلخانة نظرا لأن النظام الديمقراطي سيكون مسالما بطبيعته. والنظم الفاشية والنازية هي التي شنت الحرب العالمية الثانية. وكانت الديمقراطيات تريد السلام، أكثر من اللازم على أى حال، كما دلت على ذلك اتفاقيات ميونيخ في ١٩٣٨.

والحجة الثانية أصلها ايدولوجي - تاريخي. ففى كل حقبة انقسام أوروبا بين الشرق والغرب، كانت الكتلة الشيوعية تصور على أنها المعتدى الكامن وعليه فقد اقيمت رابطة بين طبيعة هذه المجتمعات غير الديمقراطية وطابعها العدوانى. وعلى النقيض من ذلك كان العالم الغربى يقرن التمسك بالسلام بحرية التعبير التى يتمتع بها المواطنون.

- وبأتى التبرير الثالث من المثال الذى يقدمه الغرب الأوروبى. فقد تخلصت شعوب أوروبا الغربية من المواجهات العسكرية التى كانت مألوفة لديها، بعد أن أصبحت تعيش فى مجتمعات ديمقراطية مستقرة منذ أمد طويل. وقد تحدثت خلافات بينها ولكن حلها لم يعد يتم باستخدام القوة. وهذا هو المغزى الحقيقى مثلا للبناء الأوروبى الذى أقامه جان مونييه.

وعندما اجتاحت جنرالات الارجتنتين جزر فوكلاند فى عام ١٩٨٢ تجلّى مثلا النموذج الجديد للحرب، إذ اعتدى النظام الدكتاتورى على اجتثرا الديمقراطية.

وعندما توجه بيل كلينتون بخطابه السنوى إلى الشعب الأمريكى فى ١٩٩٤ حول الوضع فى الولايات المتحدة لتبرير لرسال قوات إلى هايتى، أعلن أن إعادة الديمقراطية فى الجزيرة استثمار فطن من زاوية الأمن لأن الديمقراطيات أقدر على ضمان السلام. وأكد بهذه المناسبة أن أفضل استراتيجية لضمان أمن الولايات المتحدة وإقامة سلام دائم تتمثل فى تقديم الديمقراطية لأن هذه النظم لا تخوض الحروب فيما بينها.

بل إن الايكونوست، المجلة الأسبوعية البريطانية الواسعة النفوذ رأّت فى الربط بين الديمقراطية والسلام، أحد العناصر الجذيرة بالتقدير فى النظرة الكليتونية للعالم^(٣٩).

ولكن هل يؤكد التاريخ أو الواقع الراهن أطروحة التوافق بين الديمقراطية والسلام؟

من بين ٤١٦ حربا بين الدول تم إحصاؤها من ١٨١٦ حتى ١٩٨٠، وقعت ١٢ حربا فقط بين ديمقراطيات^(٤٠). و الحرب الانجليزية الأمريكية فى ١٨١٢ نشبت بين الديمقراطيتين الوحيدتين فى العالم فى تلك الحقبة.

وفضلا عن ذلك فقد شنت بلدان ديمقراطية الحرب العالمية الأولى، إذ أن ألمانيا لم تكن آنذاك أقل ديمقراطية من فرنسا وانجلترا.

بل إن البعض يسوق الافتراض القاتل بأن ألمانيا اندفعت في الحرب العالمية الأولى بالأخص لأنها كانت بلدا ديمقراطيا عاجزا عن السيطرة على المصالح الداخلية المتناقضة لكي يحولها إلى سياسة متماسكة تخدم المصالح القومي^(١١).

وفضلا عن ذلك فقد تعرضت الديمقراطيات للعدوان خلال الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الكورية، ولكنها لم تتردد فيما بعد، في أن تكون البادئة بخوض نزاع مسلح، على غرار فرنسا وإنجلترا في السويس في عام ١٩٥٦، هذا عدا التدخلات العسكرية العديدة لواشنطن في أمريكا اللاتينية وأيضاً بالطبع في فيتنام. ويتواجد هذا الموقف على أى حال في القرن التاسع عشر حيث شنت الولايات المتحدة الديمقراطية بكل صلف الحروب ضد المكسيك وإسبانيا.

ومنذ عهد قريب، فإن الولايات المتحدة الديمقراطية هي التي بادرت باجتياح أراضي بنما بعملية «القضية العادلة»، حتى وإن كان الجنرال نورييجا الدكتاتور السابق المتاجر بالغدرات لا يحظى إلا بقدر ضئيل من التعاطف معه.

وإسرائيل التي كثيرا ما تصور على أنها النظام الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط، شنت حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٨٢. كما أن الهند الديمقراطية هي التي هاجمت باكستان في عام ١٩٧١.

وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن تكون الدكتاتوريات الدموية مسالمة. وتقدم شيلي في ظل حكم بينوشيه أبرز مثال على ذلك. ومع أن ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية اتخذتا مسلكا عدوانيا بشكل خاص، إلا أنهما لم تتمكنا رغم جهودها المكثفة، في جر إسبانيا فرانكو معها، فظلت ملاذا للسلام خلال الحرب العالمية الثانية. وهناك العديد من النظم الدكتاتورية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مسالمة تماما عسكريا. ولما كان «العدو الداخلي» أى المعارضين للنظام والديمقراطيين، الشاغل الرئيسى للدكتاتوريين، ويشكلون أخطر تهديد لهم، فلم يكن من الممكن إطلاقا التفرغ للعدو الخارجى.

وتعود صعوبة الربط بشكل مؤكد بين الديمقراطية والسلام إلى أن النزاعات لم تعد تنجم اليوم بين الدول، ولكن بين الشعوب والأجناس، ومن بينها النزاع الدائر في أيرلندا الشمالية، مما ينال من سمعة بريطانيا، مهد الديمقراطية ورمزها. ويمكن أن نشير أيضا إلى أن روسيا التي من المفترض فيها أنها سائرة في طريق الديمقراطية تواصل مع ذلك الحرب بأشكال مماثلة لما جرى من قبل في أفغانستان أثناء الدكتاتورية السوفيتية كما أثبت ذلك الحرب ضد التشيشان التي اتخذ قرارا بها بوبريس يلتسين.

وشهدت جنوب إفريقيا، وهى فى طريقها نحو الديمقراطية، ظهور نزاعات داخلية خطيرة. وكثيرا ما تكون مقرطة بلدانا مصحوبة بتأجج المشاعر القومية التى قد تؤدى إلى نشوب نزاع. ففي عام ١٨١٥، كافح التحالف الأوروبي المقدس «شيطاني القومية والمقرطة التوأمين»^(٤٢). باسم السلام فالنظام. المتجه نحو المقرطة هو بطبيعة الحال نظام انتقالى ضعيف البنية، إذ يتعين على القادة الجدد أن يوطدوا سلطته. وقد يميلون إلى استغلال المشاعر القومية أو استخدام السياسة الخارجية لدعم نفوذهم الداخلى وشرعية سلطتهم^(٤٣).

وبوسعنا أن نتساءل هل كان بإمكان أنور السادات الحصول على مساندة شعبية فى عقده للصالح مع إسرائيل فى ظل نظام ديمقراطى فى مصر؟ وما لاشك فيه أن المعامل الأردنى تواق أكثر من شعبه إلى تقديم تنازلات لتحقيق السلام.

وفما يتعلق بالمثل الأخير لحرب بين الدول، أى حرب الخليج الثانية، نجد أن العلاقة بين الديمقراطية والسلام متباعدة تماما. فمع أن هذه الحرب صورت على أنها جرت باسم الديمقراطية، إلا أنها لم تؤد بالمرة إلى إعادة (أو بالأحرى إقامة) الديمقراطية. كما أن تحالف المنتصرين ضم بلدانا أبعد من أن تكون ديمقراطية مثل المملكة العربية السعودية

وقد تنفر النظم الديمقراطية من نخوض الحروب وتتردد إزاء الصدمة التى تثير امتعاض الرأى العام أمام صور الحرب للذاعة تلفزيونيا. غير أن بوسع هذه النظم الإقدام على ذلك وفقا لمبدأ باول (الجنرال كولين باول، رئيس أركان حرب الجيش الأمريكى) الذى تم اختياره خلال حرب الخليج، وهو الشكل الحديث للحرب الطاحنة، أى تدمير العدو على أوسع نطاق وبكل حسم لتفادى وقوع أى خسائر فى معسكرها. وبنفس هذه العقلية عجل بوريس يلتسين بالحرب ضد التشيشان وكشفها فى إبريل لكى يستقبل بكل ارتياح خمسين من رؤساء الدول فى التاسع من مايو ١٩٩٥، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للانتصار على النازية. لقد كان يتعين عليه أن يجرى هذا الاحتفال «الديمقراطى» فى ظل السلام - حتى وإن كان سلام المقابر.

والحرب ليست بالضرورة من صنع الدكتاتوريات، بل بالأحرى من صنع البلدان الفقيرة. فالقراء يقتل الرغبات الحربية بقدر أكبر من السهولة بالمقارنة مع بطاقات الانتخابات.

لقد أصبحت الحرب ترفا بالنسبة للبلدان الفقيرة. والسعى إلى الحرب يتم عندما لا يكون هناك ما يمكن فقدانه، كما أن أحدا لايرتمى فى أحضان الثورة إذا كان ثريا. وعلى أى حال فإن أخطر النزاعات الجارية - ابتداء من يوغسلافيا السابقة حتى الاتحاد السوفيتى

السابق، ومرورا برواندا - قامت بينما كانت هذه البلدان تشهد تدهور نصيب الفرد في إجمالي دخلها القومي. فعندما تخلد شياطين القومية إلى النوم يكون انخفاض الدخول خير ناقوس لإيقاظها.

ويجب ألا يخشى سكان بلادنا التعرض للهجوم أو دفعهم من جانب حكوماتهم في مغامرات حرية قد تكون محفوفة بالمخاطر، وذلك ليس لأنهم ديمقراطيون، ولكن أساسا لأنهم أغنياء. ولذا فسينعمون بالحياة في واحة يسودها السلام، وإن كانت محاطة بمناطق صخب وحروب. فالأحياء الراقية تعيش في سلام بينما تنهش العشوائيات بعضها بعضا. وهناك ستار حديدي محكم يفصل بين مناطق السلام ومناطق المجازر. ولا يعنى هذا الواقع الأخلاقيات من مسؤوليتها. ألم تنعم البلدان الغربية في نهاية الأمر بستوات سلام على حساب حرمان أوروبا الشرقية من الحريات؟

وبوسعنا أن نتحمل المعيشة بكل دعة وفي منأى عن قعقه الأسلحة وعواقبها المحتملة. ومن آن لآخر نجد أماننا شخصية متمسكة بالأخلاقيات تدفعنا إلى الخجل من هذا الارتياح الجبان. غير أن ذلك الإحساس بالذنب يتيح لنا إمكانية الظهور بمظهر الواعين بالمشاكل الخارجية دون أن نخاطر بالإقدام على حلها. وباختصار فإنه بوسعنا أن نصمد علما بأن الصعوبة الوحيدة تتمثل في معرفة ما إذا كان هذا السور الذي يحمينا من الأعاصير الخارجية سيصمد. فحتى سور برلين الذي كان من المعتقد أنه خالد سقط، على أثر انذار مسبق في غاية القصر.

مناقشة الفصل الأول

(١) Pierre Hassner, la Violence et la paix, Paris, Esprit, 1995, p.372 نقلًا عن

Norman Angell, The Great Illusion, Londres, Heineman, 1994(٢)

(٣) استخدم جيريل رويان، سفير فرنسا السابق لدى حلف الأطلسي هذا المصطلح في كتابه عالم بلا سيد (*Un monde sans maître*, Paris, Odile Jacob 1995, p.160) إذ يقول: «كان يتمنى أن يتم حل حلف وارسو، وأن ينسحب الجيش الأحمر نحو الشرق، وأن يتمزق الاتحاد السوفيتي لربما لكي يتم القبول بأن التهديد قد انقصر، أو أبتعد على الأقل. ولم يتجاسر أحد يؤكد أنه زال تمامًا. وحتى إن كان هذا التهديد قد خفّ إلا أن الكثيرين كانوا يرون أنه يظل مثيرا للمخاوف لأن انحصاره لا يجعل دون أن يقيق من جديد. وربما كان ذلك مجرد تراجع وإحجام يستحق الترحيب به ولكنه مؤقت وعليه فقد تم الاتفاق على تصور يحمل اللبس، ألا وهو «التهديد للترسب» والواقع أن العوف هو المترسب، لا التهديد.

(٤) قد يوحى بذلك عنوان كتاب چاك رويانك من سريغور إلى سريغور، وإن كان ما جاء فيه لا يؤيد هذه الأطروحة، إذ أن المؤلف كتب يقول، على العكس (ص.١١٥): «قد يحيل المرء إلى التحدث عن العودة إلى «الحروب البلقانية» التي مهدت في سبيل ١٩١٢ - ١٩١٣ للحرب الأوروبية الكبرى. ومع ذلك فإن سريغور ١٩٩٢ ليست سريغور ١٩١٤، إذ ليس هناك في أوروبا من يجد أن من مصلحته تحويل الواجهات في يوغوسلافيا السابقة إلى نزاع دولي».

(٥) Che Guevara, (Œuvres III, Textes politiques, Paris, Maspero, 1977, p. 297 - 312)

(٦) يلاحظ جيريل رويان عن حق في كتابه عالم بلا سيد المذكور آفا (ص.١٦٧) «أن يزر العنف قد لا يكون عددها أو أولها قد انخفض، إلا أنها قد تمت ما كانت تشكل تهديدًا للجمع الدولي. فالواقع أن هايتي، وكومبوتسا، والجزائر، واليمن، وتاجورو - كراباخ، ورواندا، والصومال، لم يترتب على أي منها ردود فعل يمكن مقارنتها بتلك التي نشهناها حروب كوريا أو فيتنام أو أفغانستان أو الشرق الأوسط عند نشوبها».

(٧) خطاب السكرتير العام لحلف الأطلسي في بروكسل في المؤتمر السنوي الخامس والثلاثين للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. ونص هذا الخطاب منشور في العدد رقم ١٢ لعام ١٩٩٣، ص ١٨، في مجلة *Relations internationales et stratégiques*, n° 12, 1993, p. 18.

(٨) ضبان سلامة: محاضرة في مركز الدراسات العليا حول الصلح في أول ديسمبر ١٩٩٤.

(٩) Alvin et Heidi Toffler, Guerre et Contre-guerre : survivre à l'aube du xx^e siècle, Paris, fayard, 1994, p.24. وقد أحصى إدوارد لوتفك ١٥٨ حربا بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٨٩ أسفرت عن مصرع ٢٣ مليون فرد (مقال *Toward post heroic warfare*)، فوريين النيز، مايو يونيو ١٩٩٥، ص ١٠٩ - ١٢٢.

(١٠) Zbigniew Brzezinski, Out of Control, New York, Mac Millan, 1993, p. 9 - 16

(١١) Pascal Boniface et François Heisbourg, "Qui est contre la paix?, La puce, les hommes et la bombe, Paris, Hachette, 1986, 1986. II^e partie, chap.

Bertrand Badie, *La fin des territoires*, fayard 1995, p. 156.. (١٢)

ويرى المؤلف أن أكثر من ٢٢٥ من اللواجهات التي جرت من ١٦٤٨ حتى ١٩١٤ كلفت مرتبطة بشكل مباشر بالتوسع، بينما ٢٢٤ فقط من اللواجهات من ١٩٤٥ حتى ١٩٨٩ كانت تنتمي إلى تلك الفئة.

Tariq Ramadan, "La pensée d, un siècle", in Alain Gresh (dir.), *Un peril islamiste?*, Bruxelles, Complexe, 1994, p. 37.

Jean - Christophe Rufin, *L'Empire et les nouveaux barbares*, Paris, Jean Claude Lattés, 1991, p. 10 - 11.

Le Contrat pour la France avec les français, 1995, p. 54. (١٥)

François Cailleteau, "Quelles menaces?", *Relations internationales et stratégiques*, (١٦) n°12, p.91.

Clara Hollongworth, "Another despotic creed seeks to infiltrate the West", *International Tribune*, 5septembre 1993.

Nouvelles atlantiques, n°2692, 8février 1995. (١٨)

(١٩) من ذا الذي يستطيع أن يضمن ، إزاء مشهد أضرار الجهاد في الجزائر واليونان وتشيشنيا ، وأفغانستان ، وإزاء ذكرى حربى الخليج اللتين أديمتا العراق ودمرته ، أن توجد اليوم فى العالم الإسلامى قوى من الصلابة بما يكفى للحيلولة دون حدوث لذهابات مهلكة خاصة وأن وسائل الدمار بالجملة مستوفى لقاء استثمارات علمية وتكنولوجية أقل فأقل بينما لاندوح فى الأفق أى احتمالات تقدم ديمقراطى ؟، نقلا عن ادواعى التشاؤم إزاء الانتشاره بمجلة *Courrier international* ، العدد ٢٣٧ ، ١٨ مايو ١٩٩٥ .

(٢٠) أنظر كتاب المؤلف، *Contre le revisionnisme nucléaire*, Paris, Ellipses, 1994.

Zaki Laïdi, *Un monde privé de sens*, Paris, fayard 1994, p.21. (٢١)

(٢٢) وعلى غرار ما لجأت اليه الحركة الشيوعية فى أوروبا ، والصين ، وقيتنام ، ومن قبلها الحركة القومية ، يستغل الإسلاميون قبل كل شئ ضروب الحرمان الاجتماعى والإحباطات القومية ، وبالأخص تلك التى تراكمت فى نهاية الستينيات ، ، نقلا عن، *Alain Gresh (dir), un peril islamiste*.

Alain Gresh, "Fin de règne en Arabie Scoudite", *Le Monde diplomatique*, août 1995.

Olivier Roy, *Échec de l' Islam politique*, paris, Le Seuil, 1992, p.9.(٢٤)

(٢٥) يقول فرانسوا كلبيو في المقال المذكور آنفا «الهامش رقم ١٦ من هذا الفصل»: «وعلى أي حال فإن التجربة الإيرانية أثبت منذ أكثر من عشر سنوات أن النظام الإسلامي لا يبنى انتهاز سياسة عدوان عسكري ضد جار أصغر. ويجب ألا نخلط بين تشجيع الأعمال الهندمة أو الإرهاب، التي لا يمكن القبول بها طبعاً، وبين التهديد العسكري».

Jean- Louis Dufour et Maurice Vaisse, *La Guerre au xx^e siècle*, Paris, Hacette, (٢٦)

1993, p. 220 - 221 إن دقة الأسلحة الحديثة .. تلغ مشرى القتل الأكل تزودا بأسلحة متقدمة للغاية إلى التفكير .. كما أن التكلفة الباهظة للأبحاث العسكرية والأسلحة الحديثة تحد بطبيعتها من تطورات مشرى المتحارب المحتملين للنظام الدولي».

(٢٧) يقول برزفسكي في صفحة ٢١٠ من كتابه (المذكور آنفا في الهامش رقم ١٠ من هذا الفصل): «يجب أن يدرك الغرب أن المسلمين البالغ تعدادهم ألف مليون نسمة لا يمكن أن يثير إصبعهم العالم الغربي الذي ينظر إليه كداعية للقيم الاستهلاكية، وأفريقيا الأفريقية، ويدرك الإلحاد».

Samuel Huntington, "The clash of civilizations?", *Foreign Affairs*. Summer 1993, (٢٨)
p. 22 - 49.

Foreign Affairs, septembre - octobre 1994, p. 2 - 27; et *Commentaire*, été 1994, (٢٩)
n° 66, p.253 - 279.

(٣٠) يرد ويليام هيفل على صمويل هنتنجتون في العدد رقم ٦٦ لعام ١٩٩٤ من مجلة *Commentaire* (ص ٢٢٦) ويثير قضية أساسية إذ يقول: «إن أياً من تلك الحضارات، المنددة إلى حد كبير بشكل متصف، ليست ولم تكن، بهذه الصفة، كياناً أو محركاً سياسياً. تألّم تتحرك والحكومات تفتن الحروب. ولكن الحضارات ليست وحلت سياسياً، ولا توجد أي قرينة تدل على أنها تصبح كذلك».

François Thual, *les Conflits identitaires*, Paris, Ellipses, 1995, p.174.(٣١)

(٣٢) المرجع السابق، ص ٤٠

(٣٣) «أريكا أولاً. فلترك العالم يسير بدون المم ساهم صحيفة *انترناشيونال هيرالد تريبيون*، ١٠ سبتمبر ١٩٩١

Idem, *créer une nouvelle civilisation*, Paris, Fayard, 1995. (٣٤)

(٣٥) المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٣٦) يسخر التذرية جلوكسمان عن حق من هذا الاعتقاد الساخر، إذ يقول في كتابه *المعز أن تمت بالمعزول؟* : «إن الإفراط في اللجوء إلى التكنولوجيا في التسليح وفي التعامل مع البشر، الذي يواصل التخصص للزعم من

الأيولوجيات، ستزعم بالكامل حسب زعمهم قبل الحروب الشاملة ليهول علينا إذن عهد المحارك بلا لؤقة للدماء المبارك! وليها السلام باستخلم الأسلحة غير القابلة والذكية! إن وهم إحلال السلام الشامل عن طريق سيادة التقنيات ، ما هو إلا تكرار للوهم الذي افترض في الماضي أن البارود سيصبح أداة ترشيد تحد من انتصب وتؤدي إلى التصبر والتوازن وتغمد أخيراً، إن لم يقتضى على الأتلاف الأوروبي اليال لغوض الحروب» (De Gaulle, où es tu?, Paris, Jean- Claude Lattés, 1995, p. 147

"La guerre aveuglante", Le point, 27 mai 1995.(٣٧)

(٣٨) وهي حقيقة أكثر تواضعا مما هو معتقد أو مرجو. فقرار مرصد حقوق الإنسان freedom House لعام ١٩٩٣ يقول إن ١١٩ فقط من سكان العالم يعيشون في ظل نظم تحترم الحرية. فهناك ٧٢ بلدا حراً، و ٦٣ بلدا حراً جزئياً، و ٥٥ بلدا ليس حراً إطلاقاً. وهناك ٣٨ بلداً غير حرة أكثر بالمقارنة مع عام ١٩٩٢. نقلا عن. Jean- Claude guillcbaut, op. cit., p. 132 "

"Denocrates and War", The Economist 1^{er} avril 1995 (٣٩)

(٤٠) المرجع السابق.

Kenneth Waltz, "America as a model for the world? A foreign policy perspective", Political Survey, vol. XXIV, n°4, décembre 1991, p. 667 -670. (٤١)

Edward D. Mansfield et Jack Snyder, "Democratization and war", Foreign Affairs, mai -juin 1995, p. 79 - 97. (٤٢)

(٤٣) وقد دعا ذلك الكاتبين للذكورين في الهامش السابق إلى القول: وفي المدى البعيد، فإن التوسع في مجال القرطة المستقرة، يؤدي على الأرجح إلى زيادة احتمالات استقرار السلام. ولكن هناك الكثير الذي يتعين القيام به في المدى القصير للحد من مخاطر التحول العاصف International Security, hiver 1995. p. 38



الفصل الثانى

الكارثة النووية: هل هى فى طريقها إلينا؟

فى العهد الجميل الذى شهد التنافس السوفيتى - الأمريكى، عاش العالم الغربى على التوالى قلق القضاء على الحياة بالذرة والاطمئنان بأن الردع النووى يمنع موسكو من الاستفادة من تفوقها العسكرى الهائل.

وكان تشرشل قد وصف بشكل رائع هذا الشعور المختلط عندما صرح بأنه «فى العصر النووى، سيكون الأمن ابن الرعب الفتى وسيكون البقاء الأخ التوأم للفناء».

فاحتمالات نشوب حرب عالمية ثالثة اليوم - وهى حرب لا بد وأن يستخدم فيها السلاح النووى - ترقد الآن إلى جانب أشلاء الاتحاد السوفيتى. وبعد أن كانت موسكو وواشنطن تتنافسان طوال العديد من السنوات فى سباق لاهوادة فيه، أصبحتا تخوضان سباقا متعجلا مندفعاً هو أيضاً من أجل السلاح. غير أن شبح الانتشار النووى يحول دون أن يعيش العالم مطمئناً تماماً بخصوص التهديد الذرى. وكان بعض المراقبين قد جاذفوا فسارعوا بالاختفاء بقيام عالم ما بعد التسليح النووى، وذلك على أثر سقوط جدار برلين^(١). على أنه سرعان ما تبين أنه «لا يمكن التخلص من اختراعه»، وأن القلق الذى أثارته الأسلحة النووية مستمر حتى الآن وإن تغير مضمونه. فالترسانة التى تملكها موسكو لم تعد تخيف، بقدر ما يثير المخاوف، انتقال الأسلحة النووية إلى أيدي البلدان التى ينظر إليها على أنها منبوذة من المجتمع الدولى.

سباق التسليح وسباق نزع السلاح

فى السادس من اغسطس ١٩٤٥ دخل العالم عصر الطاقة النووية. وهو لا يزال فى هذا العصر ولن يخرج منه على حال سواء راق لنا ذلك أو أسفنا، نظراً لأنه لا يمكن التخلص من اختراع تم اختراعه.

وقد فوجئ الأمريكيون منذ عام ١٩٤٩ بأن السوفييت فجروا بدورهم جهازا عسكريا ذريا، إذ كانوا يعتقدون أنهم سيعجزون عن ذلك . ومنذ هذه اللحظة خاضت الدولتان المعظمتان سباقا للتسلح بسرعة سباق الماراثون.

ففي عام ١٩٥٥ أصبحت الولايات المتحدة تمتلك ٤٧٥٠ سلاحا نوويا ولكنها اتخذت بعد هذه الانطلاقة السريعة إيقافا أبطأ، فتوفرت لديها في عام ١٩٩٠ إثنا عشر ألف رأسا نووية.

ولحق السوفييت بمنافسهم الأمريكي بعد بداية متقطعة الأنفاس، وذلك على غرار العداء المشترك في سباقات المسافات الطويلة المعتمد على إيقاف متواصل وبعد «تسخين» يسمح بتوسيع الخطى.

ففي عام ١٩٥٥ لم يكن لدى السوفييت سوى عشرين سلاحا نوويا. وقد حققوا وعد خروتشوف الذى أعلن أنهم سيتتجون الصواريخ كما ينتج السحق، فأصبحوا يمتلكون ٣٠٠ في عام ١٩٦٠، و١٨٠٠ في ١٩٧٠، ٢٨٠٠ في ١٩٧٥، ٦٠٠٠ في عام ١٩٨٠، و٩٩٠٠٠ في ١٩٨٥، و١٣٠٠٠ في ١٩٩٠^(٢).

وقد ثبت أن سباق التسلح هذا كان باهظ التكلفة، فقد انهك الاتحاد السوفييتى وبددت فيه الولايات المتحدة قدرا كبيرا من قوتها. كما أنه كان ، من جانب آخر، غير مجد استراتيجيا. فإذا كان إنشاء العدو عن المخاطرة يستدعى بالضرورة تهديده بإزالة خسائر فادحة به، بل والقضاء عليه تماما، فقد يرى المرء أنه ليس هناك جدوى من توفر القدرة على تدمير عشرات بل ومئات المرات كما كانت تتيح ذلك ترسانات الدول المعظمى.

وبعد أن قررت موسكو وواشنطن الكف عن مواصلة هذا السباق الذى لن ينتصر فيه أحد، عمدا إلى غرض سباق لتزع السلاح بنفس السرعة.

ففى ٣١ يوليو ١٩٩١ وقع جورج بوش وميخائيل جورباتشوف فى موسكو على معاهدة ستارت ١- (Strategic Arms Reduction Treaty) التى كانت المفاوضات الخاصة بها قد بدأت فى عام ١٩٨٢. وكانت تلك المعاهدة تقضى بالخفض الفعلى للترسانات المركزية للدولتين المعظميين آنذاك بنسبة ٢٣٠٪. وفيما بعد تقدمت واشنطن وموسكو، على ثلاث مراحل فى غضون عشرة شهور، باقتراحات أحادية الجانب أو مشتركة تؤدى إلى تخفيض الحد من ترسانتهما بنسبة الثلثين، وفقا لخطة مرسومة.

وفى الثالث من يناير ١٩٩٣، أى ليس فقط قبل أن تتقرر ترتيبات معاهدة ستارت ١ -

بل وقبل أن يسرى مفعولها قانونا (المحدد بالخامس من ديسمبر ١٩٩٤) وقع كل من الرئيس بوش، الذى لم يكن قد تبقى له سوى بضعة أيام للإقامة فى البيت الأبيض، وبوريس يلتسين على معاهدة ستارت - ٢. وتنص هذه المعاهدة الجديدة على تخفيض ترسانات الطرفين لتصبح ثلاثة آلاف رأس لروسيا وثلاثة آلاف وخمسمائة رأس للولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٣. ويعنى ذلك ضرورة تدمير عدة مئات من الأسلحة الذرية كل عام، وهو أمر ليس بالهين.

وأثارت التطورات العاصفة المصاحبة لحل الاتحاد السوفيتى مخاوف جديدة. ومن سخریات التاريخ - التى لا يخلو منها أبدا - أن الغريين الذين كانت تثير القوة السوفيتية مخاوفهم، راحوا يرتجفون أمام ضعة.

مخاطر الضعف الروسى

عندما وقع انقلاب اغسطس ١٩٩١، الذى قضى على الاتحاد السوفيتى، واجه المسئولون الغربيون كابوسا جديدا. فهل كانت لازوال هناك سيطرة على الأسلحة النووية؟ وأكن يفرى ذلك بعض المسئولين والعسكريين بإطلاق مثل هذه الأسلحة فى محاولة مؤس منها؟

وفضلا عن ذلك فإن الأسلحة النووية التكتيكية موزعة فى انحاء البلاد. وهل يمكن أن تستخدمها الجمهوريات الخمس عشرة فى حرب أهلية؟ وتتخذ المشكلة وجها خاصا بالنظر إلى المشاحنات القومية فى نطاق الاتحاد السوفيتى. ففي ١٩ نوفمبر ١٩٩١ صرح ادوارد شيفارنادزه، وزير خارجية الاتحاد السوفيتى آنذاك بأن أكبر تهديد نووى للعالم يكمن فى النزاعات الداخلية بالاتحاد السوفيتى، وأشار وزير الخارجية الأمريكى إلى احتمال أن يتكرر فى الاتحاد السوفيتى، نفس سيناريو يوغسلافيا السابقة، مع إضافة الأسلحة النووية إليه. اخذ البعض يتصور تواصل النزاع بين الأرمن والأذربيجانيين مع استخدام الأسلحة النووية التكتيكية.

وهكذا تم تجميع كل الأسلحة النووية الموزعة فى أراضى الاتحاد السوفيتى السابق فى روسيا، فى مايو ١٩٩٢.

ولكن شبح انتشار الأسلحة النووية التكتيكية يظهر من جديد. فإذا كانت بعض

الجمهوريات مثل أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان التي تمتلك أسلحة استراتيجية فى أراضيها، مستقل، أن تكون رغبة فى الاحتفاظ بها، فيتزايد بذلك عدد الدول النووية فى أوروبا؟

و أخيرا وقعت هذه الدول الثلاث فى مايو ١٩٩٢ بلسبونة على بروتوكول ملحق بمعاهدة ستارت -١ الموقع بين الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة تعهدت بمقتضاه بالتخلي عن اسلحتها النووية.

وبعد ترددات امتدت طويلا والعديد من التراجعات صلت أوكرانيا على ذلك الوعد... وما كان تردى الأوضاع الاقتصادية فى أوكرانيا يحول دون مقاومتها للضغوط المشتركة من جانب روسيا والولايات المتحدة، مما دفع كييف إلى قبول التنازل عن حقها، على قدم المساواة مع روسيا، فى امتلاك ترسانه نووية مقابل معونة اقتصادية سخية لها مفعولها عندما تكون ضرورية لسد الرق.

ولكن ما كاد العالم يتنفس الصعداء حتى ثارت مخاوف أخرى، إذ أدى انفجار الاتحاد السوفيتى من الداخل إلى انخفاض سيطرته على المواد النووية القابلة للانشطار وعلى العلماء، مما قد يزيد من انتشار الأسلحة النووية. وهكذا أصبح تهريب المواد المشعة وهجرة العقول يشكلان تهديدا جديدا يصعب التحكم فيه. ومع أنه لم يعد هناك خوف من تزايد عدد الدول التى تمتلك سلاحا نوويا نتيجة لانحيار الاتحاد السوفيتى إلا إن ذلك يمكن أن يتم بشكل غير مباشر، نظرا لأن الدول المرشحة لامتلاك السلاح النووى فى العالم الثالث يمكنها أن تستقطب العلماء الماطلين عن العمل وأن تحصل على المواد غير الخاضعة للسيطرة الكاملة.

والواقع أن انتهاء الحرب الباردة وتمزق الاتحاد السوفيتى لربما جعلنا جزءا كبيرا من جهاز إنتاج الأسلحة النووية السوفيتية غير ذى موضوع. وتحول علماء وتقنيو الذرة فجأة ودون سابق إنذار من أبناء النظام المحبوبين إلى عبء لا حاجة إليه. كان هناك مئة ألف عالم وتقنى فى مجال الذرة يكفون على تطوير الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل فى الاتحاد السوفيتى، من بينهم ما بين ثلاثة وخمسة آلاف على دراية بأسرار تشغيل هذه الأسلحة.

وكانت هناك مدينتان يقيم بهما ثمانين ألف فرد، يرمز إليهما مصطلحا ارزماس - ١٦ وتشيليابينسك - ١٠ وهما مخصصتان فقط للأبحاث المتعلقة بالأسلحة الذرية. وهكذا تصبح لنا أبعاد مشاكل تحويل هذا النشاط فى ظل تخصصاته الأصلية التى لا مثيل لها.

فمن جهة كان وضع هاتين المدينتين شبه المعزولتين تماما فى المعهد السوفيتى عنصرا

إيجابيا على صعيد الأمن، وإن لم يكن على صعيد الحريات، ولا يزال الإشراف على سكانهما أسهل حتى الآن. ولكن هناك هيئات أخرى (معاهد، أكاديميات.. الخ) أكثر انفتاحا. ومن جهة أخرى فإن سبل نقل المعلومات وإمكانات هجرة العقول لم تعد كما كانت في الماضي. فبوسع المعرفة أن تسافر بشكل لا مادي، وبأسرع من الطائرة، وذلك عن طريق وسائل التراسل عن بعد. ويزداد الإغراء ببيع المعلومات أو تصدير الكفاءة عندما يجد صاحبها نفسه عاطلا عن العمل ويريد أن يواصل ممارسة مهنته الرفيعة المستوى والمشوقة للغاية.. ويحصل الفزيائيون في أرماس - ١٦ وتشيلياينسك - ١٠ على ٦٧ دولارا شهريا في المتوسط^(٣). ولابد وأن يكونوا وطنيين حقا لكي يرفضوا الخمسة آلاف دولار شهريا التي يمكن أن تعرضها عليهم إيران لمساعدتها على تطوير برنامجها النووي. أما الذين حالفهم الحظ وتمكنوا من الحفاظ على وظائفهم فيحصلون على مرتب يقل عن أجر سائق الحافلات. ومما لا شك فيه أن ضائكة المكافأة يمكن أن تكون حافزا قويا للرحيل إلى بلاد أكثر استعدادا للاعتراف بالقيمة الحقيقية لكفاءاتهم المهنية.

ووفقا لزيافيه دى فيليان، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ الفرنسي فإنه وخلال سنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٣، انتقل إلى الخارج ٢١٢ من كافة الباحثين المعروفين، ومن بينهم ٢٤٠ من إخصائى الفيزياء النظرية^(٤).

وتراوح الردود الغربية على ذلك التحدى المثير بين تشغيل هؤلاء الإخصائىين ذوى المستوى الجيد جدا، دون أن يكون تأهيلهم قد كلف الغرب أى شئ، وبين تشغيلهم محليا عن طريق إقامة المركز الدولى للعلوم والتكنولوجيا (I.C.S.T) الذى عرضت عليه العديد من المشروعات^(٥). (بما فى ذلك دراسة إمكانات توصيل الماء الصالح للشرب إلى كوكب المريخ). ولكن هناك دراسات أخرى أكثر جدية حول الأمن النووى والطاقة وحماية البيئة كلف بها هذا المركز، الذى حصل على ٧٥ مليون دولار من الوحدة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة. ومن المفترض أن يتم إنشاء مراكز مماثلة فى أوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء. ومع ذلك فإن هذا البرنامج لا يمكن أن يكون فعالا بنسبة ١٠٠٪. ومن المستحيل التحيلة دون هجرة أى عقول، مما سيسمح بتقديم البرامج النووية فى بعض البلدان بتطعيمها ببرامج أخرى موجودة أصلا. وهكذا يتبين لنا أن الخوف من الخطر النووى تزايد منذ أن بدأ التنفى بقيام العالم البعد النووى.

وفيما يتعلق بالمواد: أقام الغريون نظاما لشراؤها أو تدميرها. وينص قانون الحد من التهديد النووى السوفيتى على اعتماد ٤٠٠ مليون دولار لتلك المهمة. كما أن الوحدة الأوروبية

واليابان قررتا هما أيضا تقديم مساعدات من هذا النوع.

وفي عام ١٩٩٣ تمهدت الولايات المتحدة بشراء ٥٠٠ طن من اليورانيوم المرتفع التشيع من روسيا، وهو اليورانيوم الناتج عن تفكيك الأسلحة النووية السوفيتية وذلك لقاء مبلغ ١٢ مليار دولار على مدى عشرين سنة. وسيتم تحويل هذا اليورانيوم المرتفع التشيع إلى يورانيوم قليل التشيع (وغير صالح بالتالي لاستخدامه في صنع أسلحة).

كما يشتري الأمريكيون أيضا يورانيوم مشيع من كازاخستان لكي يضمنوا عدم استخدامه لأغراض عسكرية من جانب دول أخرى. وبالرغم من تلك البرامج والجهود المالية إلا أن الخطر الأكبر يكمن في الاتجار بالمواد القابلة للانتشار الماهرة.

الخوف الأعظم في نهاية القرن

لم يعد الخوف الكبير الجديد متمثلا في الثلاثة عشر ألف رأس نووية روسية المتأهبة لصدور الأوامر لها بضرب واشنطن أو لوس انجلس أو لندن أو باريس. إنه السلاح الذري، حتى وإن كان وحيدا أو من عدة نسخ بل وحتى كان بدائيا، كما تخلم بالتزويد به كوريا الشمالية وليبيا والجزائر والعراق. الخ، أي المصممة على التصدى بقوة للتفوق الغربي.

وهناك سيناريو آخر يهدد بكارثة أكبر، وهو ليس وقوع هذا النوع من الأسلحة في أيدي دول منبوذة أو متمردة، ولكن في أيدي حركة إرهابية سرية.

ويشارك في هذا الخوف اليوم العديد من الخبراء ذوى التوجهات الشديدة الاختلاف مثل بيير لولوش وچاك اتالي. فالأول يرى «أنه ليس من المستبعد أن يتزود عدد من الدول المنبوذة أو الإرهابية أو الجماعات المرتبطة في الكثير من الحالات بالإجرام الدولي، بمواد قابلة للانتشار أو بأسلحة الدمار الشامل»^(١). أما الثاني فيجفر في احتمالات تزويد بلدان جديدة أو حتى كيانات غير تابعة لدول، مثل الطوائف والجماعات الإرهابية، وكارتلات المافيا، بوسائل لصنع وإطلاق مثل هذا السلاح، في الوقت الذي تتضاعف فيه دوافع العنف التي تهيج الظروف لاستخدامه»^(٢).

ويتمثل الكابوس الخطير في الخوف من حصول مجموعة إرهابية ما على خمسة كيلوجرامات من البلوتونيوم أو خمسة عشر كيلوجراما من اليورانيوم من النوع المستخدم في صنع الأسلحة، وهي الكمية اللازمة لصنع سلاح نووي. وعندما نعرف أن كيلو جرام

البلوتونيوم يكون في حجم كرة لعبة الجولف، تتضح صعوبة العملية.

وهذا الهلع ليس جديدا، وقد سبق له أن شحذ تخيلات العديد من المؤلفين وكتاب السيناريوهات.

فهناك رواية دومينيك لايبير ولارى كوليتز التي بلغ عدد قرائها ثلاثين مليوناً، وصدرت منها ثلاثين طبعة دولية ولاقت نجاحاً واسع النطاق. ومع أن هذه الرواية صدرت منذ خمس عشرة سنة، إلا أن السيناريو الذي تعرضه يتمسك به حتى الآن العديد من الاستراتيجيين الذين لا يرغبون مع ذلك أن يذكروا مصدرهم^(٨).

وتعرض الرواية الابتزاز الذي مارسه العقيد القنافي ضد الولايات المتحدة، بعد أن قام فلسطينيون ثلاثة بوضع قبلة حرارية نووية في نيويورك معدة للانفجار. وقد انتهى كل شيء على نحو جيد. ولكن العجيب في الأمر أن تلك النهاية السعيدة لا يشار إليها أبداً عند التحدث عن الكتاب. فالتلويح المرعب بالسلح النوى هو وحده المعتبر احتمالاً حقيقياً. والواقع أن المعلقين يمنحون أنفسهم حرية أكبر من الروائيين، إذ يحلو لهم الرجوع إلى الكتاب من أجل جانبته المفتح، ويتخلون عن جزء من الأحداث. فمن الممكن استبعاد أجزاء من الروايات كما يتم حذف جزء من الجملة المقتبسة لكي تقول مايراد قوله لا مايقوله أصحابها.

وفي فيلم «أبداً لا تنقل أبداً» يتعين على جيمس بوند أن يحبط خطط منظمة الشبح السرية التي تهدد بتوجيه سلاحين نوويين ضد نيويورك وموسكو ما لم تعلم له فدية ضخمة. فهل سيتجاوز الواقع تلك الروايات الخيالية؟ وهل يكون الروائيون وكتاب السيناريوهات متقدمين بكل بساطة على الخبراء الاستراتيجيين؟ وعلى كل فكم من المرات صدرت مؤلفات كانت تبدو عند نشرها مجرد خيال علمي، ولكنها وصفت ظواهر تحولت إلى واقع بعد ذلك بقليل؟ وعليه لماذا لا يصبح ما أصبح حقيقياً بخصوص سبر الإنسان أغوار البحار أو الكواكب صحيحاً أيضاً بالنسبة لكارثة نووية مقبلة؟

يقول جون نيكولز، مدير معمل لورنس ليفرمور القومي «كان يوسع الإرهابيين الحصول على رأس نووي من الترسانة السوفيتية السابقة عن طريق السوق السوداء، ووضعها في سيارة تقف على مقربة من المركز التجارى الدولى بنيويورك وتزويدها بجهاز لتفجيرها واللجوء بهذه الطريقة إلى الابتزاز النوى»^(٩).

وتقدر صحيفة الايكونمست الأسبوعية أن المخزون من هذا النوع من البلوتونيوم واليورانيوم فى العالم بـ ٢٥٠ و ١٥٠٠ طن على التوالى^(١٠). وعليه فإن القدر الضرورى

لصنع قبيلة بالمقارنة مع الخزون القائم يمثل مجرد كلمة واحدة بالنسبة لمجموع الكلمات الواردة في ثلاث نسخ من هذه الصحيفة الأسبوعية الضخمة.

ووفقا لتقدير آخر يوجد في روسيا وحدها مايتراوح بين ١٠٠ و ٤٠٠ طن من البلوتونيوم، وبين ٤٠٠ و ٧٠٠ طن من اليورانيوم المشيع والموزع بين مخلف المنشآت^(١١).

وهناك دعابة شائعة في الأوساط الذرية تقول أن المعامل والمنشآت النووية التي كانت تخضع لرقابة صارمة من جانب رجال الكا جي بي المدججين بالسلاح والمدربين تماما، باتت تتولى حراستها «البابوشكات» أي الجذات الروسيات الشهيرات اللاتي يحفظن بمفاتيحها في كوخ مجاور.

وبعد العديد من شكاوى الغرب حول مشاكل الأمن النووي في روسيا، اعترفت حكومة موسكو بضرورة تحديث وتعزيز الرقابة على مواقع الإنتاج ومراكز البحوث النووية.

وقدر تقرير لوزارة الداخلية الروسية أن ٨٠٪ من المواقع تعوزها المعدات الأساسية للكشف عند أبوابها عن المواد المشعة^(١٢).

واعترف رئيس الوزراء تشرنومردين بأن مشاكل الأمن تجعل روسيا عاجزة عند إثبات أن تهريب المواد النووية الذي جرى في أوروبا، ليس مصدره روسيا.

ويقول روبرت كوهلمان، الذي يعمل في المعمل الذري الشهير بلوس الاموس بالولايات المتحدة: «إن ثمن رأس نووي من الترسنه السوفييتية السابقة، خاصة في أوكرانيا يبلغ حاليا حوالي ١٠٠ مليون دولار في السوق السوداء». وهو يؤكد وجود مركز كبير لتزوير الأوراق النقدية من فئة المئة دولار في لبنان، يقع في منطقة البقاع التي تهيمن عليها سوريا. وهذه الأوراق النقدية المزيفة باتقان تمثل حوالي مليار دولار يجري تداولها. وقد يكون هذا السيناريو محكما ولكنه قد يشبه أكثر من اللازم سيناريو فيلم عن التجسس.

وستزيد إلى حد كبير المفاعلات النووية لإنتاج الكهرباء من الخزون العالمي من البلوتونيوم. وبالطبع فإن البلوتونيوم المتخلف عن تلك المفاعلات لايمكن استخدامه بشكل مباشر لصنع أسلحة نووية متقدمة، وإن كان يصلح لصنعها بطريقة بدائية.

ويتكلف التخلص من هذا البلوتونيوم حوالي مليار دولار وذلك إما بخلطه مع نفايات وإما بإحرقه في مفاعلات خاصة.

وقد بلغ الأمر حد التخوف من عواقب نزع السلاح ، الذي كان يعتبر من قبل ضمنا

للحد من التهديد، وأصبح من الآن فصاعدا عاملا يؤدي إلى تفاقم مخاطر كامنة.

ويعني التخلص من الأسلحة النووية الروسية أن ستة أطنان من البلوتونيوم وثلاثة أطنان من اليورانيوم سيتم تداولها كل سنة وعلى مدى خمسة عشر عاما، بما يتضمنه ذلك من مخاطر يمكن أن تتسبب فيها بيروقراطية غير مؤهلة بما فيه الكفاية في مجال الرقابة.

واحتمالات الاختلاس والمتاجرة كبيرة في ظل هذا الافتقاد للتنظيم. ولقد انتقلت مشكلة الانتشار النووي الآن من الباب المخصص للاستراتيجية في الصحف إلى الصفحات المكرسة للحوادث.

وإذا كان يتعين عدم الانسياق وراء الرعب من وقوع الكوارث، إلا أن البقطة تظل مطلوبة. وإذا كان الحصول على المعارف العلمية ليس العائق الكبير، إلا أن العقبة الرئيسية في طريق الانتشار النووي تتمثل في الحصول على المواد القابلة للانتشار. والمخزون المتوفر في روسيا والمصاعب التي تواجهها الدولة في هذا البلد لضمان الرقابة المناسبة قد يكون مصدرا للتزويد لكل من يريدون اقتناء السلاح النووي. وهناك مصدر إضافي للمخاطر ناجم عن قوة الشبكات الموازية وتزايد نفوذ المافيا. وبالطبع فقد عثرت المافيا حتى الآن على نشاطات تحقق مردودية أكبر من المتاجرة بالمواد النووية. ولكن ليس هناك ما يسمح بالادعاء بأن الأمر سيظل على هذا النحو دائما. فهناك ٥٧٠٠ عصابة إجرامية منظمة تضم أكثر من مئة ألف فرد حسب تقدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن، وهو الهيئة الجادة للغاية المعروف عنها أنها لا تسعى إلى الإفارة^(١٣). وبشكل هذا العدد من العصابات قوة لها وزنها الكبير.

ووفقا لفلاديمير تشرنومسكو، المسؤول الروسي السابق عن تصفية مفاعل تشيرنوبيل، يوجد في ألمانيا كم من المواد النووية المخصص للاستخدام العسكري أكثر مما يعترف به المسؤولون الألمان.

وهو يقول: «إن احتياطي ضخما من البلوتونيوم قد تراكم في الاتحاد السوفييتي السابق. ويصل ثمن الكيلوجرام منه في السوق السوداء إلى ١٥٠ مليون دولار، مما يجعل من السهل تحقيق الثراء الفاحش»^(١٤).

وتتضاعف حالات التهريب، وتتولى بعض الشبكات المنظمة عمليات التهريب غير أن العديد منها يقوم بها أفاقون ليسوا على مستوى منظمة الشبح السرية التي كانت تنافس في آن واحد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ويكافحها جيمس بوند.

ويتنشر الضجيج وتردد أغرب الشائعات، فيقال إن مواطنًا ألمانيًا اشترى عشرة كيلو جرامات من السيزيوم - ١٣٧ في ديسمبر ١٩٩٢، وإن آخر ذا ملامح عربية حصل على ٥٠٠ جرام من اليورانيوم - ٢٣٨ في مارس ١٩٩٣.

ويمكن أن نذكر أيضًا حالة خيالية حقا تتعلق بمواطن روسي يرسل بالفاكس ما يشبه كتالوجات البيع بالمراسلة، حيث يعرض ثمانية أطنان من الماء الثقيل بواقع ٤٤٠ دولار للكيلو، وعشرة كيلوجرامات من الزئبق الأحمر بمبلغ ٢,٤ مليون دولار.

وقد ارتفعت حالات التهريب النووي المكتشفة في ألمانيا من ٤ حالات في ١٩٩٠ إلى ٤١ في ١٩٩١، و ١٥٨ في ١٩٩٢، و ٢٤١ في ١٩٩٣^(١٥).

ويمكن مضاعفة الأمثلة التي رددت الصحافة صلاها على نطاق واسع. ففي ١٤ ديسمبر ١٩٩٤ وضعت الشرفة التشيكية يدها على ثلاثة كيلوجرامات من اليورانيوم الصالح للاستخدامات العسكرية (مشع بنسبة ٢٩٠). وفي مايو تم اكتشاف ستة جرامات من البلوتونيوم الصالح للاستخدامات العسكرية في جتاراج بالقرب من بحيرة كونستانزا بجنوب شرق ألمانيا الاتحادية. وفي يونيو عثرت الشرطة على جرام واحد من اليورانيوم - ٢٣٥ المشع بنسبة كبيرة لدى صاحب مطعم بمدينة بلاندشت الواقعة في جنوب بافاريا. وفي ١٠ أغسطس استجوبت الشرطة الجنائية ببارغاريا عدة أشخاص كانوا قادمين من موسكو ومعهم في أمتعتهم ٣٠٠ جرام من البلوتونيوم - ٢٣٩ الصالح للاستخدامات العسكرية.

ومن الصعب التمييز هنا بين «الإعلام» و «الادعاء»؛ وبين عمليات التهريب الحقيقية وما يروج له صحفيون تعوزهم الإثارة. فالإعلان عن تهريب مواد نووية يضمن جذب انتباه الرأي العام إذ أن كل عناصر النجاح مؤكدة: أسلحة أسطورية، وأشرار منفلتون، وضحايا محتملون وقريبون، مما يدفع القارئ إلى الإحساس بأنه قد يصبح أحدهم، بينما الحصيلة التجارية تكون جيدة. ولكن التحليل الاستراتيجي الذي يستند إليه هذا العرض فقير.

خطر حقيقي ولكن مبالغ فيه

وتذكرنا هذه الأمثلة بالمغامرات العديدة للأفانين المستعدين دائما لبيع ما لا يملكون أو ما لا يوجد إلا في مخيلتهم للأغنياء السذج الذين يصادفونهم. وقد وقع هؤلاء الضحايا لعمليات نصب وضاعت عليهم نفودهم دون أن يحصلوا مع ذلك على ما وعدوا به.

والحدود تكون ضغيلة أحيانا بين التبليغ عن كوارث نووية وحكايات النصابين.

ففى قضايا التهريب النووى التى تلقى وسائل الإعلام الأضواء عليها، كثيرا ما تقع الأخطاء حول حقيقة الأحداث وعلى نوعية المواد. فكل ماهر نووى لا يمكن استخدامه لصنع قنبلة. والمواد المشعة مثل السيزيوم أو الثوريوم، أو الأمريكيون أو الهولونيوم ليست قابلة للانفجار ولا يمكن استخدامها لصنع قنبلة ذرية.

والدول التى لديها برامج نووية عسكرية متقدمة مثل كوريا الشمالية أو إيران ، هى المستخدمة الوحيدة والأخيرة للمواد النووية السوفيتية.

وعلى فقد توصل ثلاثة صحفيين روس، بعد قيامهم بتحقيقات واسعة النطاق، حول عمليات التهريب هذه إلى الاستنتاج التالى: «وفى ختام تحقيقنا تبين لنا أن كل الشائعات التى ترددت حول وجود عمليات تهريب دولية لمواد نووية واردة من الاتحاد السوفيتى السابق تعود فى نهاية الأمر إلى الأسطورة أكثر مما ترجع إلى الواقع»^(١٦).

وقد أوضح مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى محاضرة ألقاها فى ليون أنه لا توجد لديه معلومات يمكن أن تؤكد الادعاءات القائلة بأن بعض الدول تحاول الحصول على مواد نووية، من المخزون الروسى^(١٧).

وأعلن ديفيد كيد، المتحدث باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى الثالث من أكتوبر ١٩٩٤: «فى الوقت الراهن، وعلى أساس المعلومات المتوفرة لدينا، لا نرى جماعات إرهابية تحاول شراء كميات ذات مغزى من المواد. كما أننا لا نرى حقا حكومات تهمها الكميات التى تظهر فى المانيا، وإلى حد ١٠ فى بلدان أخرى»^(١٨).

أما حكاية وضع اليد الشهيرة على بلوتونيوم، التى نشرت مقالة بخصوصها فى ديرسبيجل فى اغسطس ١٩٩٤، وصورت على أنها نموذج للخطر التاجم عن تهريب المواد النووية، فقد تبين أنها من تدمير الأجهزة السرية الألمانية لإثبات أن هناك خطرا جديدا قائم من الشرق^(١٩).

والسألة ليست بهذه البساطة، إذا لا يمكن صنع سلاح نووى فى غرفة تحت السلم، دون أن يبرى الجيران ويمساعلة صديقين حصلا مؤخرا على الدكتوراه فى الفيزياء^(٢٠). فضلا على المعلومات العلمية التى باتت معروفة بالطبع على نطاق واسع اليوم، والمواد التى لا يتم الحصول عليها على أى حال، بكل بساطة من السوق السوداء، كما قد

توحي بذلك بعض الشائعات ، يعمين توفر منشآت مناسبة.

والمعلومات النظرية التي تتيح التحكم في انشطار الذرة غدت معروفة بالطبع وانتقلت إلى المجال العام. ولكن هذه المعلومات أبعد من أن تكون كافية لسلوك الطريق المؤدية إلى السلاح الذرى. فلا بد من توفر المواد القابلة للانشطار، وبنية تحتية علمية وصناعية ضخمة.

وهناك سبيلان للوصول إلى السلاح الذرى، سبيل اليورانيوم، وسبيل البلوتونيوم. واليورانيوم الطبيعي يحتوى على ٧,٠٪ من اليورانيوم ٢٣٥ القابل للانشطار. ويتمين أن «يشيع» هذا اليورانيوم الطبيعي لكي يتضمن ٩٣٪ من اليورانيوم ٢٣٥ حتى يمكن التوصل إلى جهاز نووى قابل للانفجار (بينما اليورانيوم المستخدم فى مفاعلات إنتاج الطاقة الكهربائية يكون مشيعا حتى ٣٠ أو ٧٥٪).

وهناك أربع تقنيات يمكن اللجوء إليها للحصول على يورانيوم مشيع:

- البث الغازى الذى يتطلب إقامة مصانع ضخمة (على طراز مصانع بيرلات)؛

- الفصل الكهربائى - المنطيسى بواسطة الكالوترونات، وهو أقدم طريقة وأبسطها تقنيا وإن كانت باهظة التكلفة من الكهرباء وملوثة للبيئة (وكان العراق قد اختارها)؛

- استخدام القوة الطاردة المركزية وهى الطريقة الأشد فعالية والتي يمكن إخفاؤها أكثر من الطرق الأخرى ولكنها تحتاج لاستثمارات ضخمة وتتطلب مع ذلك عمليات استيراد سرية؛

- فصل النظائر بواسطة الليزر، وهى طريقة لم يتم إتقانها بعد، ولكن قد تصبح شديدة الفعالية^(٢١).

ولا يتواجد البلوتونيوم فى الطبيعة، ولكن الحصول عليه يتم عن طريق إعادة معالجة الوقود النووى المشع بالمفاعلات. والسبيل الرئيسى لإنتاجه يتم عن طريق المفاعلات التي تستخدم الماء الثقيل، أو تستخدم الطريقة المسماة الجرافيت - الغاز وكلاهما يعمل باليورانيوم. والمفاعل كاندو هو أشهر طراز للمفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل، وهو كندى الأصل. ومن الممكن تحويل كل تلك المفاعلات وصرفها عن وظيفتها الأصلية لكي تنتج المزيد من البلوتونيوم ٢٣٩، وذلك بواسطة دورات إنتاج أقصر. ويجب أن تعالج بعد ذلك من جديد قضبان الوقود المشع لكي يستخلص منها اليورانيوم ٢٣٩. وتتمثل عندئذ الحالة المثالية فى توفر مصنع للمعالجة من جديد أو على الأقل معمل رائد. وهذه العملية باهظة التكلفة ويصعب تنفيذها حتى وإن كانت طريقة البلوتونيوم قد استخدمت فى الكثير من الحالات

للحصول على المزيد من الأسلحة النووية.

ويقول بيتر جولدشميدت: «إنه من الخطأ الاعتقاد (ومن الخطير للغاية أن يترك المسئولون المتخصصون في العلوم الجمهور يعتقد) أن مجموعة من الإرهابيين يمكنها أن تحصل بطريقة غير مشروعة على المعارف العلمية المتقدمة للغاية، وعلى الإمكانيات المالية الضخمة وعلى الشبكة التجارية الضرورية لإنتاج قنبلة ذرية، حتى وإن كانت بدائية، وذلك عن طريق أكسيد الهلوتونيوم المدنى. كما أن إمكانية تحقيق كل ذلك سرا وبدون علم البلد الذى يعملون فيه، مسألة أقل قابلية للتصديق»^(٢٢).

وكثيرا ما يشار إلى العراق كمثال لبلد وقع على معاهدة عدم نشر الأسلحة النووية، مع مواصلة برنامجهِ النووي سرا. وقد تعتبر الحالة العراقية نموذجية مما يستدعى أن تدرس من كافة جوانبها. لقد اتفق العراق مبالغ طائلة طوال عشر سنوات (تعادل ما تخصصه فرنسا لإدارة التطبيقات العسكرية بمفوضية الطاقة الذرية) واستخدم عشرة آلاف من التقنيين ذوى الكفاءات العالية فى كافة المجالات النووية دون أن يتمكن فى نهاية المطاف من صنع سلاح نووى. وهذا ما يثبت أن التوصل إلى ذلك يتطلب أن تكون الأولوية المطلقة للقدرة النووية، وأن تتوفر إمكانيات مالية وقاعدة تكنولوجية فى غاية الضخامة. وقائمة البلدان التى تجمع بين تلك الشروط الثلاثة محدودة أكثر مما قد يعتقد.

وهناك أيضا الكثير من التخييلات فيما يتعلق بالجماعات الإرهابية. ولا يمكن إنكار أن هذه الجماعات تستطيع أن تلحق الأضرار بمصالحنا. ولكن من الخطأ الاعتقاد بأنه لا يمكن السيطرة عليها لأنها لا تخضع لأى سيطرة. فهذه الحركات والجماعات تعمل بالطبع بشكل مختلف عن الدول، غير أنها لا تكون بلا روابط مع بعضها. وهذه المساندة التى تحصل عليها الحركات الإرهابية من بعض الدول هى التى توفر لها القدرة الحقيقية للتحرك. لقد قضى كلود زيلبرهان أربع سنوات على رأس القيادة العامة لأمن الدولة، أى المخابرات الفرنسية، وهو بذلك أحد خير من يمكنهم أن تحدث بهذا الخصوص فى فرنسا بحكم مركزه هذا. وهو يرى أن وراء أغلب العمليات الإرهابية الصارخة يوجد جهاز تابع لدولة ما.

«يضع أبو نضال القنابل لحساب من يدفع له ثمن هذه الخدمة، بمبلغ مرتفع للغاية فى حالات كثيرة، ونادرا ما يكون ذلك لحسابه الشخصى»^(٢٣).

ولا يكون الإرهاب مجانيا فى أى حال. والذين يقومون به يعملون من أجل أهداف محددة بدقة، حتى وإن كانوا لا يروجون لذلك بصراحة.

ومن جهة أخرى يثبت مثلا مترو طوكيو (حيث أدى إطلاق غاز السارين إلى وفاة ١٢ شخصا وتسمم خمسة آلاف آخرين فى ٢٠ مارس ١٩٩٥) أو لوكلاهوما سيتى (حيث دمرت قنبلة عمارة من تسعة طوابق فى ١٩ أبريل ١٩٩٥) فأسفرت عن مقتل ١٩٦ شخصا

وإصابة ٥٠٠ آخرين) أن الإرهاب لا يحتاج إلى مواد نووية للتوصل إلى أهدافه.

وأيا كان ما يتصوره كتاب الروايات المبدعين والمحللون الرديثون، فسيظل السلاح النووي مرتبطا بالدول. وسيكون من الممكن تخميم الانتشار، هذا إن تعذر منعه تماما، ولكن الأسلحة النووية ستظل من اختصاص الدول التي تتوفر لديها قدرات علمية ومالية وصناعية فائقة.

الخطر موجود في الأذهان أكثر مما هو في الواقع

في يوم ١٢ مايو ١٩٩٥ وافق ١٧٨ بلدا على تجديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمدة غير محدودة. وتقسم تلك المعاهدة العالم إلى فئتين متميزتين من الدول: تلك التي أجرت تفجيرا نوويا قبل أول يناير ١٩٦٧ (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين) ويحق لها أن تكون لديها أسلحة نووية؛ وعلى الدول الأخرى أن تتخلى عن ذلك. ولا تحقق هذه المعاهدة المساواة، ولكن إذا كان ١٧٣ بلدا غير نووي قد وقع عليها، فذلك لأنها تقبل عدم المساواة هذه طواعية. وهي تعتبرها أفضل من الفوضى الهائلة التي يمكن أن تنشأ عن الانتشار غير الخاضع لاي رقابة. ومعاهدة عدم الانتشار النووي من أكثر المعاهدات عالية.

وعليه ليس هناك محل للتنبؤات الحالكة أو المندرة بالكوارث. وبمجرد أن يتعلق الأمر بانتشار الأسلحة النووية، فإن أسوأ العواقب تكون دائما محقة في رأس العديد من الخبراء الحقيقيين أو المفترضين. والساعة «صفر» تكون دائما عندهم على وشك الحلول خلال دقيقتين. والمشكلة الوحيدة تتمثل في أن هاتين الدقيقتين اللتين تفصلنا عن الكارثة يجب أن نحسب على الأرجح ساعة مجرة أخرى وذلك لأن الثواني القليلة السابقة على وقوع الكارثة مضت عليها أكثر من ثلاثين سنة. ومن قبل، في عام ١٩٦٣، تنبأ جون كيندي، الذي لم يكن يعتبر شخصا متهورا أو غريب الأطوار بأن ما بين ١٥ إلى ٢٠ بلدا سيمتلك السلاح النووي قبل عام ١٩٧٥. وبعد ذلك بعشرين سنة لا توجد رسميا حتى الآن سوى الدول الخمس، علما بأنه يتعين أن نضيف إليها بشكل شبه رسمي إسرائيل (التي لم تنتقدها أبدا البلدان الغربية لنشرها هذا السلاح) والهند وباكستان، وهى البلدان الثلاثة الممتنعة عن التوقيع على معاهدة عدم انتشار السلاح النووي. وقد تخطت كل من البرازيل والأرجنتين عن برنامجيهما النوويين العسكريين. وعمدت جنوب إفريقيا إلى تصفية ترسانتها المكونة من ستة أسلحة نووية والتي أقامت سرًا في عهد الأبارتيد. والمشاكل لا تزال قائمة بالطبع. وتستطيع الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار النووي أن تتحايل عليها، كما دُلل على ذلك العراق الذي تم اكتشاف برنامجهِ السرى الضخم بعد حرب الخليج. وقد

استخلصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المكلفة بالسهر على احترام المعاهدة دروسا من ذلك . وسيكون من الصعب من الآن فصاعدا إعمال برنامج ضخم وسرى في آن واحد. ومع أن معاهدة عدم نشر السلاح النووى قد تمدها إلى أجل غير محدد، إلا أنها تتضمن بندا عن «الانسحاب» منها يسمح لأى دولة موقعة عليها أن تنقضها خلال ثلاثة شهور إذا ما رأت أن أحدًا استثنائيًا لها صلة بموضوع المعاهدة أضرت بمصالحها العليا. ومعنى ذلك أن هذا البند يمكن استخدامه فى أى وقت، من وجهة النظر القانونية. ولكن المسألة تختلف تماما من الناحية السياسية كما تدل على ذلك الحالة الكورية الشمالية. فكوريا الشمالية، البلد المكتفى ذاتيا، يكون بالتالى الأقل تأثرا بالضغط الدولي. ومع ذلك فقد تراجعت كوريا الشمالية بعد تهديدها بنقض المعاهدة فى عام ١٩٩٣، وذلك تحت ضغط الولايات المتحدة بالأخص.

وينطبق نفس الأمر على انتشار الصواريخ الذى ينظر إليها كوسيلة تتوفر لدى الجنوب لضرب البلدان المتقدمة فى الصميم. وهناك حاليا أكثر من ٢٥ بلدا من العالم الثالث تمتلك صواريخ باليستية. وقد وضعت الدول المتقدمة نظاما للرقابة على الصادرات للحد من انتشار هذا النوع كإجراء وقائى. غير أن هذه الصواريخ ترتبط فى الكثير من الأحوال بمنطق المناقشات الإقليمية لا بمواجهات بين الشمال والجنوب. وعليه فإن الحفاظ على نظام لمنع الانتشار يكون ضروريا، لأن الوقاية تكون دائما النظام الأكثر فعالية بينما قد يبدو بناء نظم دفاعية مضادة للصواريخ باهظة التكاليف أمرا غير مجد استراتيجيا لا اعتبارين: أولا لأن التهديد بالرد على المعتدى المحتمل سيكون دائما ضمانة أكبر من الحماية المرجوة التى لا يوجد ما يؤكد أنها ستعمل بفعالية. وثانيا لأن التهديد البالىستى مبالغ فيه فى الكثير من الأحوال.

وقد أعلن ويليام بيرى، وزير الدفاع الأمريكى، أمام الكونجرس أن خطر الصواريخ البالىستية التى يصنعها العراق أو إيران أو ليبيا لن يكون حقيقيا قبل عشر سنوات وأنه لا يرى ضرورة التطوير السريع لنظم جديدة مضادة للصواريخ^(٢٤).

ولتشكل الصواريخ البالىستية التابعة للعالم الثالث فى الوقت الراهن خطرا استراتيجيا حقيقيا. فهى لاتمثل جميعها، أيا كان طرازها. سوى ما يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ صاروخ، أغلبها من طراز سكود ب أو ج، أى أن مداها ٥٠٠ كيلو متر. وعددها ضئيل للغاية بالمقارنة مع الصواريخ الأربعة آلاف من طراز ف-٢، التى أطلقتها ألمانيا النازية على بريطانيا دون أن يغير ذلك مجرى الحرب^(٢٥). والمسألة سيكولوجية فى المقام الأول. فهذه الصواريخ مرعبة أساسا لأننا نخشاها. والإحساس السيكولوجى بالتهديد أقوى من حقيقته. والحق أن المشاعر الذاتية تخلق فى بعض الحالات حقائق موضوعية. غير أنه يتعين نشر تنبؤات تحقق نفسها بنفسها بالإسهام فى تضخيم الخطر. فالذين يلوحون بقوة بهذا الخطر يساعدون على خلقه بالمخاوف التى يثيرونها.

ولو تجاوزنا تلك التخيلات، لانجد فى الواقع فى المدى القصير سوى بلد واحد يمكن

أن يشير مشاكل الانتشار، وهو كوريا الشمالية.. وتنضم إيران إلى تلك الفئة في المدى المتوسط، وقد يكون بإمكانها التزود بالسلاح النووي خلال عشر سنوات. وما لاشك فيه أن تزود كوريا الشمالية أو إيران، أو كلاهما معا بأسلحة نووية ليس من التوقعات الداعية لانتهاج الغربيين. فهذان النظامان مغاليان في أعمال القمع ومعاديان للقيم الديمقراطية واحترام أبسط حقوق الأفراد. ولكن إذا ما تجاوزنا الجدل حول معرفة ما إذا كان بلوغ مرتبة البلد النووي يكون مصحوبا دائما بالتحلي بالحكمة، فإنه يتعين تحليل المخاطر بنفاذ بصيرة، لا بلا عقلانية^(٢٦).

وقيام كوريا الشمالية نووية ستكون أخطر مساوئة إثارة سلسلة من ردود الفعل المحتملة في آسيا بأسرها. فاليابان لن يرضى أن يظل أعزل أمام هذا الخطر. وحصول اليابان على السلاح النووي سيتسبب بالتبعية في سياق عام من أجل التسلح النووي في آسيا. ومن الممكن أن يحدث ذلك خلال مدة قصيرة نسبيا، مما سيصعد الأزمة ومدى الإحساس بها وإمكانات حدوث ردود فعل نووية.

وما هي التهديدات التي تتجم حقا عن إيران المزودة بسلاح نووي؟ من المحتمل أن يكون مانتسى إليه إيران هو حماية نفسها أبد الدهر من عدوان خارجي. وقد يكون هدف إيران هو امتلاك ترسانة نووية لحماية نظامها دولتها ضد التهديدات الخارجية دون أن ترمى إلى تهديد النظام الدولي القائم. وقد يكون هدف النظام الإيراني مجرد نتي الأمريكيين والعراقيين وغيرهم من شن هجومهم عليه دون أن تكون لديه مع ذلك تطلعات للهيمنة^(٢٧). وهل يمكن أن تهدد إيران البلدان الأخرى؟ هذا غير محتمل فيما يتعلق بالبلدان النووية الأخرى. وعندما حاول الأمريكيون منع بيع مفاعلات نووية روسية ل طهران (وهي مع ذلك من نفس الطراز الذي كانوا يريدون هم أنفسهم توريدها لكوريا الشمالية) باسم منع الانتشار لتلنووي، رد الروس عليهم بأن تلك المفاعلات لا تؤدي إلى صنع القنبلة، فضلا عن أن إيران المزودة بأسلحة نووية لا تشكل تهديدا بالنسبة لروسيا إذ تتوفر لديها قوتها النووية القادرة على ردع أى محاولة عدوانية من جانب إيران.

والواقع أن الخطر الرئيسي يكمن في احتمالات العدوان المحلي. فإيران أو العراق لن يحاول أى منهما تهديد البلدان الأوروبية أو الولايات المتحدة. ولكن الخطر قد يكون داهما بالنسبة لجيرانهما الأقل قوة والذين لن يكون يوسعهم الاعتماد على المساعدة الدولية. ومن المؤكد أن مصير الأزمة والحرب في الخليج في ١٩٩٠ - ١٩٩١، كان

سيختلف تماما لو أن صدام حسين كان يمتلك السلاح النووي. ففي هذه الحالة كانت الأمم المتحدة ستدين بالتأكيد هذا العدوان بنفس القوة كما قامت بذلك في الحقبة ، ولكن عمليتي «درع الصحراء» و «عاصفة الصحراء» اللتين أدنا إلى حرب الخليج الثانية وإلى انتصار التحالف المعادي للعراق ما كانتا مستحدثتان.

وكان بيير هاسنر قد كتب يقول من قبل في نص نشر في عام ١٩٦٨ : «يبدو أن الأسلحة النووية تشجع الاتجاهات القومية الدفاعية المتميزة بالانطواء والارتياح والرغبة في الاعتماد على النفس، كما يبدو أنها لا تشجع، على العكس، الاتجاهات القومية الهجومية الرامية إلى الغزو والتوسع»^(٢٨).

وذكر الجنرال يواريه أن: «العصر النووي يستعد أحلام التوسع والفتح والسيطرة على العالم التي تسلمت على مبخلة الإسكندر الأكبر ونابليون وهتلر»^(٢٩).

والأسلحة النووية لا يمكنها أن تسمح بإجبار بلد ما على التصرف في هذا الاتجاه أو ذاك، على عكس سيناريوه رواية الفارس الخامس وفليم أبدا لا تقبل أبدا ولا يمكنها إلا أن تحول أراض أو منطقة أو مصالح إلى حرم يستبعد أي تهديد بهجوم واسع النطاق. وبهذا المعنى فإن تلك الأسلحة تتمشى تماما مع الحقبة الحالية المتميزة بانسحاب الدول الكبرى والتقوقع. فالدول الكبرى تريد أن تعيش في هدوء في الداخل بالتدخل بأقل قدر ممكن في مشاكل العالم. ولا يعني بالطبع أن الانتشار النووي مرغوب أو أنه لن تكون له تأثيرات على الأوضاع في العالم. فإنضمام أى بلد جديد إلى النادي النووي سيعتبره المجتمع الدولي على أي حال كارثة. وقد يخلق هذا الإحساس الذاتي توترا شديدا من الناحية الموضوعية، مما قد يؤدي بالتالي إلى شن غارات وقائية لتدمير المنشآت النووية، والانسياق بعد ذلك نحو سلسلة من الحروب. ومن الممكن التنبؤ بالنتيجة إذ ستكسبها الدول الكبرى بلا مصاعب. أما العواقب فلن تكون كذلك لأن جروح تلك الحروب ستؤثر على الأوضاع في العالم.

ولكن ماذا يمكن أن تخشاه الدول من البلدان التي تسعى إلى الحصول على السلاح النووي؟ كيف يمكن تصور أن يقدم بلد يمتلك بضعة أسلحة نووية أن يخاطر بالهجوم على الولايات المتحدة أو فرنسا ويعرض نفسه فورا لمخوه من خريطة العالم؟ والواقع أن الخطر الوحيد ينوء بثقله على البلدان غير النووية المجاورة إذ لن تتوفر لديها وسائل للالتقام. أما البلدان النووية فيوسمها أن تتظاهر بالخوف من الانتشار النووي، نظرا لأن الخطر الذي تتعرض له أراضيها منعدم. فمن أين إذن هذا الخطأ في التوقع؟ لاشك في

أن ذلك يعود إلى سببين:

١ - لا يزال هناك حتى الآن استناد أكثر من اللازم على مثال هيروشيمما ومولد السلاح الذرى. كان برنامج مانهاتان الذى سمح بتصميم السلاح النووى الأمريكى مكروسا حقا لاستخدامه بغيره وضع حد للحرب العالمية الثانية. لقد دخل العالم العصر النووى بارتكاب خطيئة استخدامه. أما نعمة الردع فلم تأت إلا فيما بعد، بالنظر بالذات إلى عواقب استخدام هذا السلاح. بيد أنه لا يزال من المتصور دائما أن البلد الذى يسعى للحصول على السلاح النووى يحاكي ذلك البرنامج الأول ويريد أن يستخدمه لا أن يحمى نفسه من التعرض لمثل هذا الهجوم.

٢ - ويحول ذلك دون أن نلاحظ أن البلاد المتجهة نحو السلاح النووى ترى أن الانتشار هو وحده المجزى وأن استخدامه لن يحقق لها أي ميزة. ولكن البلدان الأخرى ستراعى ذلك فى علاقتها به وستخذ الدول الكبرى مسلكا أشد حرصا، بل واحتراما، على غرار ما لجأت إليه الولايات المتحدة مع كوريا الشمالية. ففى الوقت الذى لم تعد تغطي فيه الأخيرة بالحماية السوفيتية وباتت معزولة تماما، فإنها حصلت على مساعدة الولايات المتحدة التى كانت لا تريد أبدا فى الماضى أن تتعامل معها. والانتشار يمكن أن يحسن مركز البلدان التى تلجأ إليه. وتتمثل مصلحتها فى كسب هذا الرهان دون أن تستخدم أسلحة تؤدى إلى دمارها.

وهكذا يتضح أن خطر الانتشار مسألة إحساس أكثر منها واقعا استراتيجيا على الأقل بالنسبة للدول الكبرى النووية وحلفائها المقربين.

ولاشك فى أن الاستقرار العالمى سيكون أرسخ لو توقف الانتشار ولكن يتعين مع ذلك عدم الانسياق للإفراط فى الممانعة. فمن الحمق أن يتصور المرء أن الانتشار النووى لا يشكل خطرا على مصير العالم، ولكن اعتبار سيناريو الكارثة مسألة مفروغا منها يفترق هو أيضا إلى الجدية. وإذا كانت اليقظة ضرورة مطلقة، فإن نشر المخاوف يكون فى غير محله.

مواضيع الفصل الثاني

(١) Edward Luttwak, "An emerging post-nuclear era". The Washington Quarterly, 1988, p. 5 - 18. وقبلاً هذا الكاتب بأن السلاح النووي، شأن الحرية وغيرها في الأسلحة، قد استند دورة حياته وأنه في طريقه إلى التراجع.

(٢) هناك كتابان سترهان يعتبران المرجع بخصوص أحجام التسليح وهما *le Military Balance*، الذي يصدره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية منذ عام ١٩٦٠، والـ *Sipri Yearbook* الذي يصدره معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.

(٣) "To build a bomb", Newsweek, 15 mai 1995.

(٤) Xavier de Villepin, "La lutte contre la prolifération nucléaire", تقرير مقدم باسم لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة لمجلس الشيوخ الفرنسي، رقم ٣١١، ١٩٩٥، ص ٢٣.

(٥) محاضرة ألقاها آلان جبرار، المدير المساعد للمركز الدولي للمعلوم والتكنولوجيا وذلك في مركز الدراسات والبحوث (C.E.R.) في ٢٧ يناير ١٩٩٥.

(٦) "Nucleeaire, l'heure du désordre", L' Express, 27 avril 1995.

(٧) Jacques Attali, *Economie de l'apocalypse*, Paris, Fayard, 1995, p. 10. ولا يتردد هذا الكاتب في جعل الصورة حالكه، حتى لو لم تجاوز الحقائق سماء رداءه المشاعر. فهو يقول مثلاً في صفحة ١٠ من كتابه: لقد أصبح استخدام مثل هذه الأسلحة محتملاً أكثر من أي وقت مضى: فالتنو للديموغرافي يجعل التكلفة البشرية لاستخدامها مسألة نسبية: فهنا وهناك مصنعون مستعدون للموت من أجل قضيتهم، وإحكاكات المخدرات ليست لديها أراضي تدافع عنها. ولا أمام هؤلاء أو أولئك المبادئ الكلاسيكية للدع النووي التي نفترض اتخاذ تدابير انتقامية.

(٨) Dominique Lapierre et Larry Collins, *Le Cinquième Cavalier*, Paris Robert Lafont, presses-pocket, 1980

وقبلاً هذا المصدر على أنه الرواية يكلف العقيد القناني بعض الفلسطينيين بوضع قنبلة نووية حارقة في نيويورك تؤدي إلى محو المدينة من خريطة العالم. وهو يشترط على الرئيس كارتز أن يجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة في غضون ٣٦ ساعة لتجنب القضاء على سكان نيويورك. ويبدو الأمريكيون دهشهم لكون بلد قليل التطور مثل ليبيا قد صنع هذا السلاح المطلق. غير أن القناني اثنين الذين تمت استشارتهم يردون على الرئيس كارتز قائلين: «بمجرد معرفة الصيغة لا يكون من الصعب للغاية صنع قنبلة هيدروجينية، إذ يكفي الحصول على قنبلة ذرية وبعض المتخصصات الكيميائية للألوة (ص ٤٢٠). ويستعمل الانقسام بذلك ليبيا بأسرها كما يقترح الصكويون الأمريكيون. وعليه، مستنجر القنبلة الليبية في نيويورك تقضي وقتاً للمصالحات على ٦٥ مليون نسمة، لولا توصيل مرشد حبيب - على عكس ميروقاتي مكتب المخابرات الفدرالي إلى الاستتال على مكان القنبلة وإبطال مفعولها في الوقت المناسب. بيد أن سيناريو إقحام دولة إرهابية على صنع قنبلة رهيبة، ووضعها في الخفاء في مدينة ما يقطن الخبراء. ولما كان العالم الغربي يخشى ألا تتوفر لديه ألهمه للفتش الجيولوجيا يتجه يعيش في رعب خوفاً من أن تصبح الرواية حقيقة

واقعة. وليس ذلك سوى الجزء الحالك من الرواية إذ تم إبطال مفعول القنبلة، وأدرك المشعلون أنه يستحيل محاكمة العقيد القذافي الذي أصبح قادراً على فرض انتقام يتسبب في كارثة تلحق بإسرائيل. يستجيب الكابان من ذلك وأن الغضب لا يصدد أمام التحليل الهادئ كانت ساعة الواقعية قد دقت لكل من إسرائيل وليبيا (ص: ١٥٤). فاستلاك أسلحة الدمار الشامل يحقق توازن الرعب بين البلدين، كما كان الحال بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. وهكذا اجتمع الرئيس الأمريكي في يوم عيد الميلاد مع القذافي ويعلن بنية التوصل إلى حل نهائي للنزاع الإسرائيلي - العربي.

"États-Unis: obsession terroriste", *Courrier international*, n° 184, 11 mai 1994. (١٠)

"How to steal an atom bomb", *The Economist*, 25 mars 1995. (١٠)

Newsweek, 29 août 1994. (١١)

"Russians at last admit a control need tightening", *International Herald Tribune*, (١٢)
25 - 26 février 1995.

Strategic Survey 1994 - 1995, Oxford University Press, p. 25. (١٣)

(١٤) حديث مع صحيفة Die Woche التي تصدر في هامبورج ونقله عنها مجلة *Courrier international*, n.199.25 août 1994.

"Nukes for sale", *Newsweek*, 29 août 1994. (١٥)

"Vrais - faux trafics et arnaques nucléaires", (١٦)

موسكو فسكوي نوفوستي نقلا عن *Courrier international* عدد ١١٧، ٩٤/٣/٢٤، Nouostrs

"Program for promoting nuclear proliferation", *Newsbrief*, n°28, avril 1994, p. (١٧)
18.

Nuclear War and Ever present possibility, Symposium de la société d'études pol- (١٨)
itiques et sociales, Bruxelles, 3 octobre 1994.

(١٩) نقلا عن صحيفة ليريسون بتاريخ ٩٥/٤/١٢ وصحيفة الموند بتاريخ ٩٥/٤/١٢.

(٢٠) وذلك على عكس ما زعمه جاك أتالي بتطلق علمي في كتابه المذكور في الهامش رقم ٧ من هذا الفصل (ص: ٣٧ - ٣٨ من الكتاب) الذي جاء فيه أن صنع سلاح نووي يدلي أصبح من الآن فصاعدا في متناول بلد متقدم، بل وفي متناول مجموعة غير تابعة للدولة.

Marie - Hélène Labbé La prolifération nucleaire en 50 questions, Jacques Ber- (٢١)
toin, 1992, p. 251 s.

"Wall Street Journal", Courrier international, n° 184, 11 mai 1994. (٢٢)

Claude Zilberzhan (avec Jean Guisnel), Au cœur du secret, Paris, Fayard, 1995. (٢٣)
p. 260.

"Perry disputes Congress on missile fear". International Herald Tribune, 15 fév- (٢٤)
rier 1995.

Joachim Krause, "Proliferation risk and their strategic relevance", Survival, sum- (٢٥)
mer 1995, p. 139.

(٢٦) انظر في هذا المبدد كتاب :

"Contre le révisionisme nucléaire, Paris, Ellipses, 1994, et Plus Précisément les
chap. 4 à 7, ainsi que Sott D. Sagan et Kenneth Waltz, The Spread of Nuclear Weap-
ons, New York, Norton, 1995.

Shahram Chubin, "Does Iran want nuclear weapons?", Survival, printemps (٢٧)
1995. p. 86 - 104.

(٢٨) انظر للمرجع السابق المولد في الهامش رقم ١ بالفصل الأول، ص. ١٢١ من المرجع.

Lucien Poirier, Des stratégies nucléaires, Paris, Hachette, 1977, p. 150. (٢٩)



الفصل الثالث

زمن انقسام الدول والانفصال عنها

لا يتصور أحد أن الولايات المتحدة مهددة بتمزق أو صالها. ولا توجد أى دولة عظمى تستطيع أن تلوح بمثل هذا الخطر. بيد أن التعدى المحتمل على حدود الأراضى الأمريكية مسألة داخلية. ولا يتعلق الأمر بالخصائص الناجمة عن النظام الاتحادى الذى يشكل فى حد ذاته أساس بناء الولايات المتحدة. فالداء أخبث من ذلك وهو لا يقوم على معايير جغرافية بل على الثروات.

فهناك انطلاقة عقارية من نوع جديد، واسعة الانتشار تتمثل فى إقامة ضواحي بل ومدن صغيرة تشمل مدارس خاصة ومحلات وأيضاً أندية رياضية وعيادات للأطباء وأطباء الأسنان، بل وكذلك ملاعب للجولف. والأسوار الحصينة بشكل مستتر لا تحول دون أن تتبين بكل يسر هدف أصحاب الملكيات داخلها لأنه معلن عنه بشكل رسمى فالمطلوب هو الحياة وسط عالم آمن تماماً^(١).

ففى مواجهة استحالة إصلاح المدينة عموماً، يرمى مقالو هذا النوع الجديد من التخطيط الحضرى الأمريكى إلى الأفراد بجزء محدود للغاية منها وتحويله إلى قطاع محصور خاضع تماماً لسيطرتهم المطلقة.

وهذه الظاهرة التى كانت مخصصة لعدد من أصحاب البلايين، راحت تنتشر وسط الطبقات المتوسطة. فها نحن نلّاء الضواحي الحصينة بعد ضواحي المهاجع! وهناك مركز حراسة للفرز يراقب الدخول ويستبعد الغرباء. وتضطلع الدوريات الخاصة المسلحة بمسؤوليات الأمن. ولهذه الضواحي الحصينة نظمها الداخلية الصارمة التى لا يزعجها دائماً الالتزام باحترام القانون.

وتتجزأ أمريكا إلى مجموعات اجتماعية صغيرة تفصل بينها الحواجز، إن لم نقل

إنها «مبلقنة». فالانسلاخ عن المدنية يتم من أجل علم الإصابة بعدوى مساوى حياة الحضر.

وتشهد الولايات المتحدة فعلا موجة جديدة من الانزالية . غير أن هذه الموجة أقوى على الصعيد الداخلى منها على الصعيد الدولى. كانت الولايات المتحدة الفتية فى القرن التاسع عشر تريد أن تقيم أقل قدر ممكن من العلاقات مع أوروبا، القارة القديمة، حتى لاتصاب بعدوى صراعاتها ومنافساتها وحروبها ولا أخلاقياتها. ويريد الآن من تتوفر لديهم الإمكانيات، أن ينفصلوا عن بقية مواطنى بلدهم لكى يكونوا بمنأى عن العنف والمخدرات والإجرام.

ويقول الإحصائى الاجتماعى شارل موراي، الذى كان مستشارا لنيكسون وريجان وبوش، ولا يشبه بالتالى أن تكون له أى ميول مشايعة للثورة: «إننا نسير فى طريق التحول إلى مجمع خوى حقيقى، تفصل فيه حواجز اجتماعية صارمة بين الأغنياء والآخرين.. إننى أحاول أن أتصور ما سيحدث عندما سيصبح لدى ١٠ أو ٢٠٪ ما يكفيهم من الدخل لكى يقوموا هم أيضا بدورهم بما استطاعت أن تفعله الأقلية الضئيلة الثرية للغاية، أى تجاهل قيود المؤسسات الاجتماعية التى يرون أنها فى غير صالحهم»^(٢).

وهذا النوع من التحضر نموذج للانفصال والحياة مع الأفقران. أما الآخرون أو المختلفون فيعتبرون عبئا لا يطاق يتعين التخلص منهم بأسرع مايمكن لأنهم يحولون دون إجراء إصلاحات لاغنى عنها. ولا ينطبق هذا النموذج فقط على المدن الصغيرة الأمريكية الجديدة، بل إنه فى طريقة إلى فرض نفسه على صعيد العالم، إذ يبدو أن كافة الشعوب تريد هى أيضا أن تتخلص من الآخرين وأن تشكل دولا صغيرة على غرار سكان بعض المدن الخاصة الأمريكية الذين استقلوا عن غيرهم.

والحال واحد، إذ لايمكن إصلاح العالم، بل ولا البلد الذى يعيشون فيه لطابعه المختلط. كما أنه لايمكن إصلاح المجتمع الأمريكى. ولاحتى المدينة لانعدام تجانسها. والدافع واحد، ألا وهو الحياة فى وحدة كدولة أو مدينة خاصة، حيث يكون المرء مع أمثاله الذين يشاركونه نفس القيم. والحصيلة فيما يتعلق بشعون العالم هو تزايد عدد الدول.

دول العالم فى تزايد

بحق للعالم أن يقلق بشدة لانتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وكذلك لانتشار الصواريخ الباليستية القادرة على نقلها.

ولكن هناك فى موازاة ذلك التحدى الاستراتيجى الذى بات قديما - والجهود المبذولة ضد نشر الأسلحة النووية التى لا تقل قدما عن السلاح النووى نفسه - هناك تحد آخر من نوع جديد، قد يحمل فى طياته على الأرجح المزيد من عمليات زعزعة الاستقرار فى المستقبل، ويتمثل فى تزايد عدد الدول، إذ يبدو أن عدد الدول القائمة والمعترف بها ينمو بسرعة فائقة.

وقد تكلم البعض عن «العالم المبلقن» لوصف انطلاق القوى الطاردة داخل الدول المعترف بها، والتى تميل إلى تجزئة الدول القائمة^(٣).

وكان القرن التاسع عشر قد شهد انخفاضا فى عدد الدول نتيجة للتوسع الاستعماري وتحقيق الوحدتين الألمانية والإيطالية، هذا باستثناء أمريكا اللاتينية.

أما القرن العشرون فقد شهد الظاهرة العكسية، إذ تزايد عدد الدول بقدر كبير نتيجة لتصفية الامبراطوريتين النمساوية - المجرية، والعثمانية على أثر الحرب العالمية الأولى، وتراجع الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. وهكذا أصبح عدد الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة خلال الثمانينيات ثلاثة أمثال ما كان عليه فى عام ١٩٤٥. غير أن الإيقاع تسارع بشدة منذ بداية التسعينيات حتى بات التحكم فيه عسيرا.

لقد تحدث البعض عن «التسارع السرطاني للظاهرة»^(٤) التى تتميز بالسمات الثلاث التالية: خطورة ذلك على صحة العالم، وسرعة التدهور، وصعوبة إيقافها..

والظاهرة مثيرة للقلق بالنسبة لمفهوم الدول التى أصبحت ضحية لنجاحه. فالسهولة التى تمنح بها صفة الدولة تخط من قدرها. والعالم يتفتت. وكانوا يطلقون فى الماضى على الأراضي الضعيفة التى ظلت فرنسا محتفظة بها فيما وراء البحار بعد موجات تصفية الاستعمار تسمية «نثار» الإمبراطورية^(٥). أما الآن فقد تركت الإمبراطوريات المجال للدول النثار.

لقد أوجد حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها، ذلك المبدأ شبه المقدس فى القانون الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أوضاعا فاسدة تتعارض فى كافة الأحوال مع المبدأ الآخر شبه المقدس فى القانون الدولى منذ عام ١٩٤٥، ألا وهو حدة أراضي

الدول. فهذا المبدأ الأخير يتعرض للنسف أمام عيوننا، إذ بات عاجزا عن مقاومة الرغبة العارمة التي يبدو أنها استبدت بالشعوب والأجناس التي تريد أن تقيم دولا لها. ولما كان عدد تلك الشعوب والأجناس يبلغ خمسة آلاف في العالم، فيوسعنا أن ندرك الآثار المرجحة المترتبة على ذلك، حتى اقتصرنا فقط على القدرة على إدارة شؤون العالم، إذا ما طبق بالكامل حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

لقد أضحي التفتت عاما وهو لا يصمد أمام التمايز بين الشمال والجنوب، أو بين الشرق والغرب. وهو صارخ بالطبع فيما يتعلق بالإمبراطورية السوفيتية السابقة المتعددة القوميات أو بالاتحاد القدرالي اليوغسلافي السابق، ولكن تنفيذه بدأ أيضا في إفريقيا حيث تراجع لأول مرة مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار، الذي أمّلته كل من الحكمة والواقعية، وذلك بالاعتراف بارتيريا في عام ١٩٩٣، وهو ما يمكن أن يتكرر في المستقبل على أسس اثنية أو سياسية، أو كليهما معا في الصومال ومانجولا وليبريا وجيبوتي، علما بأن القائمة غير محدودة.

فالصومال مقسمة إلى ثماني مناطق كلاسيكية يقودها أمراء حرب. وأرض الصومال - وهي المقابلة للصومالييلاند البريطانية السابقة والتي اندمجت في ١٩٦٠ مع الصومال الإيطالية لتأسيس الصومال - قد أعلنت نفسها جمهورية مستقلة. فأقرت بذلك عملية تصفية الدولة الصومالية، حتى وإن كان المجتمع الدولي لم يعترف بها حتى الآن.

ويرى الرئيس السنغالي أن «أحزان بلقنة إفريقيا لطخت أفراح الاستقلال»^(٦).

كان مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، ووحدة الأراضي متوافقين وناجمين عن نفس القالب الأيديولوجي، ألا وهو النضال ضد الهيمنة. وكانت ألمانيا النازية قد تنكرت في آن واحد للمبدأ الثاني (الذي كانت تعتبره غير منصف لها بعد معاهدة فرساي التي أنهت الحرب العالمية الأولى) والمبدأ الأول (مادامت تعتبر أن هناك شعوبا أرقى وأخرى أدنى). وبالطبع كان التمسك في عام ١٩٤٥ بالمبدأين مسألة منطقية لإعلان الرئيس الأمريكي جورج ويلسون في عام ١٩٨١. بيد أنه سرعان ما تبين أنه لا يمكن التوفيق بينهما. فقيما يتعلق بتصفية الاستعمار، وضعت عواصم الدول المستعمرة نصب أعينها احترام الحدود القائمة، بينما رفعت بلدان العالم الثالث وشعوبها راية حق تقرير المصير. وقد انتشر هذا المبدأ الآن ليشمل تشيشينيا وبلاد الباسك ولومبارديا والشياباس في المكسيك.

ومن وجهة النظر هذه قد تكون الصين أقل تماسكا مما هو معتقد. والهند تمناني هي

أيضا من بعض جوانب الضعف. وفي الشرق الأوسط لم تصمد الوحدة اليمنية طويلا، أما الدولة العراقية الموحدة فهي تبدو «مع وقف التنفيذ». كما أن خسائر الانفصال تؤدي مفعولها كذلك في العالم الغربي، مع أنها رمز الأمن العسكري والازدهار الاقتصادي والاستقرار الاستراتيجي.

ففي عام ١٩٢٠ كانت أوروبا مكونة من ٢٣ دولة طول حدودها معا ١٨ ألف كيلومتر، فأصبحت حوالي خمسين دولة في عام ١٩٩٤ بحدود تبلغ ٤٠ ألف كيلو متر^(٧) فكيف تكون هذه الأرقام في بداية القرن القادم؟

لقد تكونت الدول في الكثير من الأحوال من خلال الحروب. فعدد الوحدات السياسية في أوروبا انخفض من ٥٠٠ في عام ١٥٠٠ إلى بضع وحدات في بداية القرن التاسع عشر، إذ أن أغلبها زال عن طريق الحروب باندماجها في وحدات أكبر^(٨).

وقد انقلبت الحركة. فالحروب لم تعد تحدث لتوحيد الدول ولكن لتفتيتها، وليس نتيجة للتعطش إلى تأسيس إمبراطوريات مترامية الأطراف إلى أقصى حد ممكن، ولكن على العكس بغية تأسيس أصغر كيانات ممكن.

وهذا الانسحاب العام نحو ما هو أقرب مثالا وتلك المحاولة للتلاقى مع المجتمع المباشر يمكن أن يكون رد فعل للعملة كما شخص ذلك بيير هاسنر في قوله:

«إن تشابه وسائل الإعلام يشير في الواقع زعزعة عن طريق الانفتاح. وبقدر ما يتزايد تواجد الخارج بشكل لامفر منه، يزداد أيضا السعي إلى الهوية والجماعة الاجتماعية المتميزة. وذلك وفقا لتطور جدلي كان ريمون آرون قد أبرزه من قبل»^(٩).

وإذا كان ريمون آرون قد سبق أن تكشف له تلك الظاهرة، فمعنى ذلك أنها ليست بجديدة. ولكن كيف يمكن أن نفسر أن تلك الظاهرة تسفر عن تفجر هياكل الدول القائمة والتي تحملت الصدمات في الماضي؟ وكيف لم يعد من الممكن التحكم في التورات التي كانت محتملة، حتى وإن كان من المستحيل الإبقاء على أي إمبراطورية بالقوة، في المدى البعيد؟

هناك بالفعل ظاهرة جديدة تفسر ذلك، وهي ترجع إلى أن حجم الدولة الكبير كان يؤمن القوة. أما الآن فإن الحجم الصغير يسمح بالازدهار. القوة لم تعد تشغل الأول للدول كما سيبين لنا في الفصل القادم. لقد حل الازدهار محلها. وهذا السباق من أجل الازدهار

الذى بات مفضلا على القوة يفسر لنا حلول زمن عمليات الانفصال.

زمن عمليات الانفصال.

تعتبر التسمينات عقد الانفصالات. وهى دموية، بل وأشد دموية أحيانا من عمليات الغزو فى بعض الأحيان، بل وأفظع أيضا لأنها حروب تقع بين شعوب كانت تتعايش معا فى هدوء تام.

والانفصالات لاتمت بصلة إلى حروب الاستقلال. وهناك دائما تأكيد لهوية مهضومة الحقوق فى ظل دولة أوسع نطاقا. غير أن الباعث الحقيقى للانفصالات ليس مع ذلك دفاعا عن هوية مهددة. إنها العزم على الكف عن تحمل المعيشة مع آخرين إذ يعتبر من الأجدى الحياة على الافراد، والاحتفاظ بالثروة التى يتم تقاسمها مع الآخرين الذين يحصلون على نصيب أكبر من إسهامهم فيها.

كان التخلّص من الاستعمار يجرى فى زمن تأكيد كرامة الشعوب. والانفصالات تعبر عن المطالبة بأنانية متعاطمة. وفى أغلب الأحوال لا يكون أصل إرادة الانفصال كامنا فى السعى المحموم إلى حرية مهضومة، بل فى التأكد من أن الظروف أصبحت أصعب وأن التقلب عليها سيكون أسهل فى حدود بنية صغيرة منها فى غمرة جمع كبير.

وسيكون تصديق المجتمع الدولى على انفصال ما حافظا لمحاولات الانفصال فى كل انحاء العالم. والتنكر تماما للمنطق هو وحده الذى يسمح بالاستناد إلى مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها فى حالة سرايفو واعتبار الحرب فى تشيشينا مسألة داخلية روسية فى الوقت نفسه؛ ومساندة حق الكروات فى الانفصال عن يوغسلافيا مع التصدى لمطالبة صرب كرواتيا بتحديد بنيتهم القومية بنفسهم؛ والاعتراف بحق صرب البوسنة فى عدم الحياة فى ظل سيادة حكومة سرايفو وإنكار حق ألبانى كوسوفو فى عدم الاعتراف بوصاية بلغراد عليهم.

وكانت الدول تدنّ الانفصالات منذ أمد طويل متحلية بذلك بالحكمة.

ويميز القانون الدولى بين انفصال جزء من دولة قائمة من قبل بويبقى على تلك الدولة، وبين التصفية التى تقضى بتقسيم دولة ما إلى عدة دول جديدة. وفى حالتى الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا، يقع الوضع بين تلك الإمكانيتين، حتى وإن كانت أطروحة التصفية

قد تم الأخذ بها. فقد جرت التصفية فعلا، ولكنها جاءت نتيجة لإرادة الانفصال من جانب بعض المكونات. فقد حلت روسيا إلى حد كبير محل الاتحاد السوفيتي (بالاحتفاظ بمقعدهما كعضو دائم في مجلس الأمن، وبأيلولة التركة النووية إليها)، ولاتزال صربيا إلى حد كبير استمرارا ليوغسلافيا.

وإدانة الانفصال ظاهرة مقررة منذ أمد طويل. وإن تحفظات الدول لجزاء ظواهر الانفصال تتعارض مع إصرارها على حق التدخل من الاستعمار. ولا جدوى من محاولة العثور في القانون الوضعي على نص أو ممارسة يمكن أن يستخلص منها حق الشعوب في الانفصال بناء على حقها في تقرير مصيرها.. فكل انفصال يصطدم مع مبدأ عدم المساس بوحدة أراضي الدول، وهو مبدأ أساسي^(١٠). بالمبادئ ويقرر الإعلان المتعلق الخاصة بعلاقات الصداقة الذي أقرته الأمم المتحدة في عام ١٩٧٠، أن مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها بنفسها لا يمكن أن يفسر «كدعوة أو حافز على أى عمل يؤدي إلى تجزئة وحدة الأراضي أو الوحدة السياسية لأى دولة ذات سيادة ومستقلة، أو يهدد بالكامل أو جزئيا تلك الوحدة». ولنا فقد أدان المجتمع الدولي باسم القانون محاولات الانفصال من جانب كاتانجا (١٩٦٠ - ١٩٦١) وبافرا (١٩٦٧ - ١٩٧٠).

وفي الرابع من يناير ١٩٧٠، صرح السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة بأن هذه الهيئة «بصفتها منظمة دولية لم تقبل أبدا ولا تقبل ولن تقبل أبدا، على ما اعتقد مبدأ انفصال جزء من أراضي إحدى الدول الاعضاء فيها»^(١١). غير أن مبدأ عدم الاعتراف بعمليات الانفصال يكون مصحوبا بقبولها عندما تصبح نافذة المفعول ونجحت في الواقع. وفي ذلك تحديد مهم ومبرر في آن واحد لحالات فشل تحققت فيما بعد.

ويعني ذلك جعل مشروعية التصرف متوقعة على نجاحه أو فشله. فالانفصال ممنوع اللهم إلا إذا توج بالنجاح. وهنا ما سمح به البعض حدود القانون الدولي، وسيرى البعض الآخر أنه الدليل على طابعه البراجماتي وقدرته على التكيف.

وهكذا انتهى انفصال السنغال الشرقية عن الباكستان بالاعتراف بالبنجلادش. وقد ادين الانفصال الإريتري حتى قررت منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩١ الاعتراف بالدولة الإريتريّة.

وقد فضل الأمريكيون طويلا الحفاظ على الترابط الفدرالي اليوغسلافي لكنهم أصبحوا حاليا أحسن أصدقاء البوسنيين. وفي الأصل عولج الملف اليوغسلافي كشبيه للوضع في

الاتحاد السوفيتي. فقي كل من موسكو وبلغراد، كانت هناك سلطة تناضل من أجل الإبقاء على تجمع متعدد الجنسيات تآكل مع تصفية الشيوعية...

«تعتبر يوغسلافيا كاتحاد سوفيتي مصغر حيث كان التفتت في أم متخاصمة صورة مسبقة ومصغرة لما يمكن أن يحدث في شرقها»^(١٢).

وعليه فقد وصفت وزارة الخارجية الأمريكية الجيش الفدرالي اليوغسلافي الذي يهيمن عليه الصرب بأنه عامل سلام واستقرار، وذلك في العاشر من مايو ١٩٩١، بعد بداية المواجهات بين الصرب والكروات.

وفي ٢١ يونيو، أوضح جيمس بيكر، وزير الخارجية، للرئيسين الكرواتي والسلوفيني أن الولايات المتحدة لن تعترف باستقلالهما الذي أعلن بعد ذلك بأربعة أيام. وفيما بعد جرى الإعلان عن استقلال كل من السلوفينيين والكروات والبوسنيين وتم الاعتراف بذلك.. وهكذا تعرضت شعوب يوغسلافيا السابقة لمصير أليم.

وكثيرا ما وجه العتاب لفرنسا لمساندتها الصرب طويلا ضد الأمم الأخرى المنسلخة عن يوغسلافيا السابقة. ويقال إن ذلك الموقف يرجع أصلا إلى اتجاه موال للصرب اتخذ منذ الحرب العالمية الأولى. غير أن المبرر الحقيقي أعقد بالطبع من ذلك التبسيط في تفسير التاريخ.

فالواقع أن فرنسا أرادت أن تدافع لأطول مدة ممكنة عن مبدأ الوحدة اليوغسلافية لأنها كانت ترى، عن صواب، مخاطر التفتت، حتى وإن لم تتمكن من الحيلولة دون حدوثه^(١٣). «كما لاحظنا فإن الأمريكيين الذين لا يمكن أن يتهموا بمناصرة الصرب كان رد فعلهم من نفس النوع، إذ كانت الدبلوماسية الأمريكية ترجو هي أيضا تخاشي التفتت. وقد سلمت بذلك بسهولة بالمقارنة مع فرنسا.

واعتراف الألمان بكونيتا وسلوفينيا كان قبولاً بل وتشجيعاً لفكرة حق الكاثوليك في العيش بين الكاثوليك، والصرب الأرثوذكسيين بين الصرب الأرثوذكس، والمسلمين البوسنيين بين المسلمين البوسنيين، ويتفق ذلك نسيبا مع تصور الألمان لفكرة الأمة، أي جماعة من الناس يتميزون بانتمائهم من أصل مشترك. فالأمة الفرنسية تقوم على انتساب أفراد من كافة الأصول لجماعة واحدة. فالأمة حسب المفهوم الفرنسي لا تعتمد على الأصل ولكن على لراثة العيش معا، والإرادة والوعي بأن هناك وحدة اجتماعية وثقافية وتاريخية تربط بينهم. فاختلاف موقفي فرنسا والمانيا أصلا لا يرجع فقط إلى اعتبارات تاريخية كما قيل في الكثير من الأحوال، بل وأيضا لاختلاف مفهوم الأمة عند كل منهما.

حل الاتحاد السوفيتي

جاءت أبرز حالات الانفصال من جانب الاتحاد السوفيتي، بعد أن كان يبدو كتلة واحدة متماسكة شأنه شأن النظام السياسي الذي كان يحكمه. فقيما عدا بعض الإخصائيين، كانت النظرة إلى السوفييت لانفراق بين مختلف قومياتهم. وكانت دعاية موسكو تيشر بنشأة الإنسان السوفيتي. وقد تبين بعد ذلك أن هذا المفهوم أدى دوره في الخارج أكثر منه في الداخل.

والرجل الذي اعتبره الغرب بطل الديمقراطية واقتصاد السوق في الاتحاد السوفيتي هو الذي حرك عملية تصفية الدولة الاتحادية.

وعلى عكس تنبؤات هيلين كارتر داتكوس^(١٤)، لم تنجم أزمة الاتحاد السوفيتي عن تصدى الجمهوريات الإسلامية للهيمنة الروسية، ولكن عن عزم المركز السلافي على التخلص من الأطراف المضطربة.

والواقع أن الجمهوريات التي سعت بالذات إلى تقطيع أوصال الإطار السوفيتي كانت الجمهوريات السلافية (روسيا، أوكرانيا، روسيا البيضاء) ودول البلطيق الثلاث، أي البلدان الأقرب من أوروبا الغربية والأكثر تطورا على الصعيد الصناعي والأغنى على الصعيد الاقتصادي. وليس من المؤكد حتى الآن أن هذا الاختيار كان صائبا تماما بالمعايير الاقتصادية البحتة. فصفة عامة، عانت هذه البلدان في مرحلة أولى من الانكماش نظرا لأن اقتصادياتها كانت متشابكة بقدر أوثق مما كان يظن قادتها. مع ذلك فإن تحقيق مردودية أفضل كان المبرر الحاسم حتى وإن كان تشخيصها لم يتم بدقة.

وعلى العكس، كانت الجمهوريات الإسلامية هي الأشد تمسكا بالاتحاد، فهي الأقتر والرابطة في نهاية المطاف من الحفاظ على الروابط مع موسكو التي تضمن لها المستويات الاقتصادية الجزئية بالنسبة لها.

فمنذ أن تم انتخاب بوريس يلتسين على رأس مجلس السوفييت الأعلى في ٢٩ مايو ١٩٩٠، لم يتوان عن إضعاف الاتحاد السوفيتي لتأكيد سلطات روسيا، وبالتالي سلطاته شخصيا. وكان من الصعب الادعاء بأن روسيا كانت مستغلة من جانب الاتحاد، كانت تهيمن على ذلك الاتحاد الذي يضم خمس عشرة جمهورية متساوية رسميا، وإن كانت روسيا، حسب النكتة الشائعة «أكثر تساوبا من الجمهوريات الأخرى».

وبالطبع، كان بعض المثقفين يرون أن الإمبراطورية باهظة التكاليف بالنسبة للجمهوريات السلافية التي كان يتحتن عليها إعالة جمهوريات آسيا الوسطى.

وكانت الحرب الأهلية المحدودة بين الأرمن والأذربيجانيين بخصوص ناجورو كاراباخ، وهى منطقة أرمينية داخل أذربيجان، الحدث المفجر. وقد وقعت مصادمات بين وحدات شبه عسكرية مسلحة فى عام ١٩٨٨، واقتضى الأمر وضع ناجورو كاراباخ تحت سلطة موسكو المباشرة. وانطلاقاً من عام ١٩٨٩، راحت جمهوريات البلطيق الثلاث تطالب باستقلالها وقد جرها على ذلك نشر اتفاقيات مولوتوف - ريبنتروپ التى سمحت بربطها بموسكو قبل أيام قليلة من وقوع الحرب العالمية الثانية. وبما لاشك فيه أنها كانت تتمتع بقدر أكبر من الاستقلال الذاتى فى عهد جورباتشوف. كما كان يوسمها التعبير بحرية أكبر عن مشاعرها القومية وكانت تريد تعجيل تحررها خوفاً من انتكاس الأوضاع فى موسكو. وكان الفريقون يشعرون بالحرَج إزاء تلك المطالب، فهم لم يعترفوا أبداً بضم دول البلطيق فى عام ١٩٤٠ ولكن الاعتراف باستقلالها كان يعنى إضعاف جورباتشوف وتقديم حجج «للمتشددين» فى موسكو الذين كانوا يريدون سد الطريق أمام سياسته الإصلاحية. وقد تميز عام ١٩٨٩ بتعدد إعلانات سيادة الجمهوريات والمناطق والأقاليم المستقلة ذاتياً فى إطار الجمهوريات واقترح جورباتشوف فى ربيع عام ١٩٩٠ عقد معاهدة جديدة للوحدة أكثر مرونة من معاهدة ١٩٢٢ التى تأسس بمقتضاها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

غير أن اختلاف المصالح بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى كان قد بلغ حداً جعل الاتفاق مستحيلاً، حتى أن جورباتشوف أشار أمام اللجنة المركزية فى الثامن من أكتوبر من نفس العام إلى خطر «لبنة» الاتحاد السوفيتى. وكانت أغلب الجمهوريات تعتبر الانقسام هو المخرج الوحيد الممكن للتخلص من الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تردى فيها الاتحاد السوفيتى^(١٥).

غير أن ذلك لم يكن المشكلة بالنسبة ليلتسين. فتفجر الاتحاد السوفيتى من الداخل ما كان يتفق مع مطلب قومى، ولكن مع تأكيد تطلعاته الشخصية وعزمه على إضعاف جورباتشوف الذى كان يحول دون أن يكون الرجل الأول فى موسكو.

وعليه فقد امتطى يلتسين موجة المشاعر القومية المتأججة فى الجمهورية السوفيتية.

وقد كتب جورباتشوف يقول فى مذكراته: «لقد بذلت كل ما يتوقف علىّ للرد على خطر

نفتت بلدنا المتعدد القوميات الذى تأسس عبر القرون. وكانت الصيغة التى تم التوصل إليها لإصلاح أوضاع الاتحاد، تضع فى اعتبارها رغبة الجمهوريات فى الاستقلال مع الحفاظ على وحدة أراضي دولة تقيت فيها جذريا مهام المركز. وكان ذلك الهدف المنشود من إعداد معاهدة الاتحاد التى كانت ستضفى الشرعية على تلك الصيغة. وقد حال المتأمرين فى أغسطس ١٩٩١ دون التوقيع على المعاهدة. ومن بين كل المصائب التى الحقوا بها بلادنا، ربما كانت تلك هى المصيبة التى لا تستحق أبدا الصفح عنها.

وعلى عكس ما كان جورباتشوف يمتد بشكل متفائل مفرط فى عام ١٩٨٧ عندما كتب يقول: «لقد حلت قضية القوميات عندها»^(١٧)، كانت المشكلة القومية فى غاية الحساسية فى الاتحاد السوفيتى. فإفتتاحات جورباتشوف لم تخلق الظاهرة ولكنها سمحت بالتعبير عنها، بعد أن كانت مكبوتة.

كانت دول البلطيق الثلاث وچورجيا قد أعلنت استقلالها بين فبراير وابريل ١٩٩١. وبعد الانقلاب الذى جرى من ٢٤ إلى ٢١ أغسطس، أقدمت كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء ومولدافيا وأذربيجان وأزبكستان على نفس الخطوة. وتواتر إعلانات الاستقلال وكان أوقعها إعلان استقلال أوكرانيا إثر استفتاء جرى فى أول ديسمبر ١٩٩١، إذ صوت ٧٩١٪ من المشاركين فيه لصالح الاستقلال، وصوت ٧٠٪ من روس أوكرانيا كذلك من أجل الاستقلال.

وفى الثامن من ديسمبر أعلن قادة روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء المجتمعون فى منسك، أن «الاتحاد السوفيتى لم يعد له وجود ككيان شرعى وكواقع جيوبوليتيكى». وقد قرروا تأسيس كومونولث من الدول السلافية ودعوا الجمهوريات الآسيوية إلى اللحاق بهم وعقد اتفاقات خاصة فى المجال السياسى والثقافى والصحى والعلمى والتجارى والبيئى وفى غير ذلك من المجالات. كما قرروا الحفاظ على قيادة موحدة لنطاقهم العسكرية والاستراتيجى المشترك، وعلى السيطرة الموحدة على الأسلحة النووية.

وكان ذلك بمثابة الضربة القاضية بالنسبة لجورباتشوف، إذ تحققت على يد ثلاث فى الجمهوريات الرئيسية، وبدونه، الوحدة التى كان يحاول تحقيقها من أعلى.

وفى ٢١ ديسمبر تأسس كومونولث بين تلك الدول السلافية الثلاث ومولدافيا والجمهوريات القوقازية وجمهوريات آسيا الوسطى (وبدون دول البلطيق الثلاث وچورجيا)

التي شكلت معا اتحادا كونفدراليا مرنا للغاية. وآلت إلى روسيا صلاحيات القوة التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي (القوة النووية ومقعد العضو الدائم في مجلس الأمن).

واعترف بوريس يلتسين بحدود الجمهوريات الأخرى مع أنه كان قد أعلن قبل ذلك عن عزمه على تعديلها لصالح روسيا في حالة الخروج من التطاق السوفيتي.

المزيد من التفتت

لا تتفق الرياضيات بالضرورة مع الاستراتيجية الجغرافية. وهكذا فإن حل دولة فدرالية مكونة من خمس عشرة جمهورية لايسفر بالضرورة عن خلق خمس عشرة دولة. فبوسع هذا التقسيم أن يخفي انقسامات أخرى.

أفسح زوال الاتحاد السوفيتي ومكانته لخمس عشرة دولة. غير أن حركة التفتت يمكنها ألا تغف عند هذا الحد، فسرعان ما وجد بوريس يلتسين نفسه في وضع مفجر الديناميت الذي أصابه بدوره.

كانت روسيا تتكون أصلا من ست عشرة جمهورية مستقلة ذاتيا^(١٨)، ثم من واحد وعشرين جمهورية في عام ١٩٩٤^(١٩).

وقد أعلن أغلب جمهوريات روسيا سيادتها منذ ١٩٩٠ ضد الاتحاد السوفيتي بمساندة بوريس يلتسين. وتم اعتماد مؤسسات جديدة منذ زوال الاتحاد السوفيتي، ودستور يقرر انتخاب رئيس للجمهورية بالاقتراع العام، و برلمان محدود الصلاحيات، أعضاؤه ساسة محترفون وتأسس الاتحاد الفدرالي الجديد لروسيا في ٢١ يوليو ١٩٩١.

وتسعى الجمهوريات في روسيا الاتحادية إلى المزيد من الاستقلال الذاتي لإزاء السلطة المركزية التي يشتد ضعفها باستمرار. ولا يتردد أغلبها في إعطاء الأولوية لتشريعياتها الخاصة متجاهلة بذلك أولوية القوانين الاتحادية بمقتضى دستور ديسمبر ١٩٩٣ وتضع روسيا أمام الأمر الواقع، بل إن بعضها بلغ به الأمر حد انتحال الصلاحيات الخاصة بروسيا.

فقد استأثرت جمهورية توفّا المتاخمة لمنغوليا بمسؤولية الدفاع عن أراضيها، ووقعت جمهورية تترمتان وباخكورتوستان على معاهلتي صداقة وتعاون مع ابخازيا، وهي منطقة

مستقلة ذاتيا في جيورجيا، وهي دولة أخرى انسلخت من الاتحاد السوفيتي السابق.

وهكذا رفضت ترستان (٣,٧ مليون نسمة 1٤٨ منهم من التتر و 1٤٣ من الروس) الزاخرة بالموارد الطبيعية، التوقيع على المعاهدة الفدرالية في ٣١ مارس ١٩٩٢.

وفي ٢١ يونيو ١٩٩٢، وافق 1٦١ من الناخبين، عن طريق استفتاء عام على دستور يعلن ترستان «دولة ذات سيادة بمقتضى القانون الدولي».

وفي ١٥ فبراير ١٩٩٤ تم التوقيع في موسكو على اتفاق ثنائي يتضمن عدة اتفاقات اقتصادية خاصة بمختلف القطاعات، ويعترف لترستان بحقها في صلاحيات واسعة النطاق تتعلق بملكية باطن أراضيها وبالدستور والقوانين، والسياسة الخارجية والتجارة الخارجية (رغم الإبقاء على حصص تصدير يتم التفاوض حولها مع موسكو)، وحقها في تأسيس بنك مركزي خاص بها، وإصدار عملة في موازنة الروبل.

ومع ذلك فإن الاتفاق يستعيد نصوص المعاهدة الفدرالية المقررة في ١٩٩٢، ودستور عام ١٩٩٣. ولم تحصل ترستان على سيادتها الكاملة في مجال الضرائب رغم مطالبتها بها، واستياء المعارضة القومية من ذلك في تلك الجمهورية.

وكان انخفاض مستوى المعيشة في ترستان أقل مما هو في بلدان الاتحاد الأخرى نظرا لوفرة حصيلتها من الضرائب المرتبطة بالتصدير.

ووقعت باخكورتستان في الثالث من أغسطس ١٩٩٤ على معاهدة لتقاسم الصلاحيات مع روسيا، مواتية لها بقدر أكبر من المعاهدة المبرمة مع ترستان. فهي تعترف بكونها دولة ذات سيادة تتمتع بكامل حقها في مواردها الطبيعية، وتسمح لها بإعادة التفاوض في كل سنة بخصوص حصتها من الضرائب التي تورد للميزانية الفدرالية.

والباخكورتستان، التي لا يعلم الرأي العام الكثير عنها بشكل متعمق، من أغنى جمهوريات روسيا إذ تنتج 1٦١ من بترول روسيا ولديها معامل تكرير ضخمة وصناعة بتروكيماية كبيرة.

وفي ٣١ مارس ١٩٩٢، صدقت جمهورية ساخا - ياقوتيا (٣ مليون نسمة) على المعاهدة الفدرالية بعد أن أدلى 1٧٩ من ناضبيها بأصواتهم لصالح البقاء في روسيا عن طريق استفتاء عام. وقد تم التوقيع على معاهدة ثنائية تحتفظ بالجمهورية بمقتضاها بملكية مواردها الطبيعية ولكنها تقاسم الأرباح الناجمة عن الإنتاج (وكانت ياقوتيا لا تحصل قبل ذلك إلا

على ٧١ من دخل ثرواتها).

وتتملك ياقوتيا ثروات منجمية استثنائية، من بينها ٢٨٤ من احتياطات روسيا من الماس.

وعلى النقيض من ذلك فإن لومورنيا، الجمهورية المستقلة ذاتيا منذ عام ١٩٣٤، والتي تعاني من تدهور اقتصادها إلى حد الكارثة (انخفاض الانتاج بنسبة ٧٠٪ من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣)، لا تعرب عن أى مطالب تتعلق بالاستقلال الذاتي أو الاستقلال التام من باب أولى. وعلى هذا النحو أيضا، تعمل المصاعب الاقتصادية في جمهوريات آسيا الوسطى لصالح بقائها في كومنولث الدول المستقلة (وهو بنية للتعاون بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق) كما تؤكد ذلك مصاعب إعادة الانتشار التجارى. وحالات الاستقلال هنا مفروضة أكثر منها مرغوبة.

وإذا كانت هناك جمهوريات في إطار روسيا تحاول أن تكون مستقلة ذاتيا فإن الدول المستقلة الناجمة عن زوال الاتحاد السوفيتي تود أن تتخذ من عودة الابن الضال قدوة لها.

وكان بوسع روسيا البيضاء وأوكرانيا، العضوين في الأمم المتحدة منذ ١٩٤٥ - لكي يحصل ستالين على صوتين إضافيين في الجمعية العمومية للمنظمة الدولية - أن يحققا استقلالهما التام بعد عام ١٩٩١. وقد تطرح مسألة وجود قومية روسية بيضاء متميزة عن روسيا للمناقشة بلا نهاية. ومع ذلك فإن قادة روسيا البيضاء الذين اندفعوا في طريق الاستقلال في عام ١٩٩١، بات همهم الرئيسى على ما يبدو العودة إلى أحضان روسيا منذ ١٩٩٤.

وقد جاء في صحيفة الايكونوست الأسبوعية البريطانية: «تكافح أغلب البلدان من أجل الاستقلال، ويبدو أن روسيا البيضاء تكافح من أجل قتلته»^(٢٠).

لقد ربطت روسيا البيضاء بالكامل اقتصادها ودبلوماسيتها وسياساتها العسكرية بروسيا. ولكن ما السبب؟ هل هو إعادة اكتشاف الجذور الثقافية المشتركة فجأة؟ لا فالنضم البالغ ٧٥٠ شهريا والاقتصاد الملهل لم يتركها مجالا للاختيار سوى إعادة الوحدة بشكل شبه رسمى.

واستعادت أوكرانيا استقلالها في عام ١٩٩١. وكان الكل قد نسى آنذاك أنها كانت مستقلة قبل ذلك منذ ٣٩٧ عاما. ولما كانت أكبر منتج للقمح في الاتحاد السوفيتي فقد

كان من المتوقع أن تصبح غنية ومزدهرة. وكان البنك الدولي قد تنبأ بأنها سرعان ما ستحتل المركز الثاني عشر كقوة اقتصادية عالمية. وقد صوت 170 من الروس المقيمين في أوكرانيا لصالح الاستقلال في ديسمبر 1991، لالرفضهم أن يظلوا روسيا ولكن بالأحرى لرفضهم تحمل العبء الروسى. وكان يبدو لهم أن مستقبلهم سيكون مشرقا تحت العلم الأوكرانى، فى دولة أصغر حجما، مسئولياتها أقل وثرواتها أوفر..

بيد أن الأزمة الاقتصادية سرعان ما جعلت الروابط مع روسيا مأمولة بل لاغنى عنها. وعلى الفور تذكرت القرم أن سكانها من الروس وأن ربطها بأوكرانيا لم يتم إلا على يد خروتشوف فى عام 1954. وسرعان ما أصبح الاختيار الأوكرانى للقرم موضع أسف روسيا. وقد أدرك أهالى هذه المنطقة أنه إذا كان الوضع الاقتصادى سيئا فى روسيا، فإنه بلغ حد الكارثة فى أوكرانيا. ومن هنا نبشت رغبة روس أوكرانيا فى التقرب من المركز الذى كانوا يريدون الانفصال عنه قبل ذلك. وهناك خوف فى أوكرانيا من انتشار الكوليرا من جديد، ولا تتوفر المياه الجارية فى سيمفروبول، عاصمة القرم سوى بضع ساعات فى اليوم^(٢١).

وفى عام 1993، كان إنتاج أوكرانيا قد انخفض بنسبة 40٪ وكان متوسط إجمالى الناتج القومى للفرد على مدى السنة مئة دولار^(٢٢).

وكانت مولداвия إحدى الجمهوريات الخمس عشرة المنتمية أصلا إلى الاتحاد السوفيتى السابق. وهى بساراييا السابقة التى انتزعها ستالين من رومانيا بعد الحرب العالمية الثانية. وكان الحل الأرجح فى بداية 1992 يتمثل فى ضمها من جديد إلى رومانيا للعودة إلى حدود ما قبل الحرب. غير أنه سرعان ما لوحظ أن مشاعر التقارب مع رومانيا ضعفت عندما خفت الوطأة السوفيتية وقد فضل قادة مولداвия أن تستقل دولتهم وتتمتع بصلاحياتها. فالمشاكل الاقتصادية التى تعاني منها رومانيا - حيث لم يحقق تحولها إلى اقتصاد السوق حتى الآن نفس النجاح الذى توصلت إليه كل من بولندا والجمهورية التشيكية والمجر - لها دور كبير فى فزور مشاعر الانتماء إلى رومانيا لدى قادة مولداвия. وما لاشك فيه أن تلك المشاعر كان من الممكن أن تكون أقوى لو أن رومانيا بدت لهم جنة تلوح فى الأفق.

ومن جهة أخرى تسبب الاستقلال المولدايى فى خلق توترين استقلاليين آخرين. فالروس فى الشمال انفصلوا عن مولداвия وأعلنوا قيام جمهورية ترانسنيستريا المطالبة بالانضمام إلى روسيا الوطن الأم، بالاعتماد على فرقة مصفحة بقيادة الجنرال ليبيد المتمتع بشعبية كبيرة. أما الجاجاووز، وهم سكان يتكلمون اللغة التركية ولم يتحولوا إلى الدين الإسلامى، فهم أرثوذكس تراودهم فكرة الاستقلال. ومع أن المئة ألف جاجاووزى الذين طالبوا فى

أغسطس ١٩٩١ بإدماجهم في الاتحاد الروسي، شكلوا في ٢٨ مايو ١٩٩٥ برلمانا وعينوا رئيسا وصمموا علما لهم وأعلنوا تأسيس جمهورية لنتها الرسمية التركية، مع البقاء حتى الآن في إطار مولدايا^(٢٣).

وفي جيورجيا، كان الاستقلال مصحوبا بيقظة المشاعر القومية الأبخازية، التي توجست من الهيمنة الجيورجية فطلعت إلى الانضمام إلى روسيا. وتتجلى هنا ظاهرة ردود الفعل المتتالية الناجمة عن عمليات الاستقلال.

فقد أثارت الروح القومية الجيورجية صهوة أبخازيا وأوسيتيا. وأدى ذلك إلى عودة جيورجيا إلى أحضان روسيا.

وعليه فإن الأوضاع في الجمهوريات الخمس عشرة التي كانت تتبع أصلا الاتحاد السوفيتي ستطور حتما. ومن غير المستبعد أن تتم عمليات انفصال وانضمام جديدة سواء بشكل قانوني أو بمقتضى الأمر الواقع. وسواء كانت تلك الحركات طاردة أو جاذبة مركزيا فإن الجانب الوحيد المشترك بينها هو تحقيقها وفقا للمصلحة الاقتصادية القصيرة المدى لمختلف الكيانات. أما أى اعتبارات أخرى سواء كانت قومية أو ساعية إلى الهيمنة أو اعتبارات التقارب الثقافي، فإنها ستؤارى خلف ذلك المحرك الجديد للتاريخ أو ستستخدم لصالحه.

يوغسلافيا السابقة: القوميات والحضارات والدين واجمالي الدخل القومي

يرى أغلب المراقبين أن سبب الحرب في يوغسلافيا واضح. فقد انهار بناء الدولة المتعددة القوميات لأن الأسمنت الشيوعي التيتوى لم يعد قادرا على الربط بين أحجار مختلف القوميات. وهم يعيدون إلى الأذهان بهذا الصدد أن الحدود بين الأمبراطورية الرومانية الغربية والأمبراطورية الرومانية الشرقية كانت تمر بنفس الخط الذى يربط بين صربيا وكرواتيا. فهناك شعب كاثوليكي من ناحية، وشعبين ارتوذكس ومسلم من ناحية أخرى. وهكذا نكون فى صميم صدمة الحضارات التى يشرنا بها صامويل هنتينجتون. ولاتزال ذكريات الحرب العالمية الثانية حية، حيث تعاون الكروات والبوسنيون بحماس مع النازي وأبادوا ٦٠٠ ألف صربى.

يبد أن هذه الشعوب تتكلم كلها نفس اللغة كما ناضلت حتى منتصف القرن العشرين ضد نفس الأعداء^(٢٤).

ولامجال لإنكار أو التقليل من شأن العوامل التاريخية أو الثقافية التى كانت بمثابة

الخميرة التي تسببت في الحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة^(٢٥). وسيتم إلقاء الضوء في السطور التالية على عامل آخر، لم يرد ذكره في الكثير من الأحوال، رغم أنه قام بدور الحامض الذي أدى إلى تآكل البنية الفدرالية اليوغسلافية، ألا وهو النفعية الأنانية.

فسلوفينيا هي البلد الذي يحقق أكبر إجمالي للناتج القومي بالنسبة للفرد في أوروبا الوسطى. ويرجع ذلك إلى الاستثمارات الأجنبية - المتواجدة أصلاً قبل الاستقلال - وإلى تركيز الصناعات الحديثة فيها، وبالأخص إلى قلة عدد سكانها.

وقد تمزقت يوغسلافيا عندما لم يعد هناك أى تهديد خارجي يخلق بهذا الشعب، وبالأخص في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية. كانت الثمانيات عقد التراجع الاقتصادي. وقد أدى الانكماش (الاقتصادي) إلى وقوع الانفصال (السياسي). فقد انخفض الدخل الحقيقي للفرد بنسبة الثلث من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٨. وكتب اقتصادي إنجليزي يقول : «لقد هبط مستوى المعيشة إلى حد يجعل من الصعب أن نتصور أن بلداً آخر ما كان يمكن أن يكون رد فعله لإزاء ذلك الوضع سوى إحداث تغييرات سياسية جذرية، أو حتى ثورة»^(٢٦).

وكان السلوفينيون أول من قطع العلاقات مع رابطة الشيوعيين اليوغسلاف منذ يناير ١٩٩٠ قبل الاتجاه نحو الاستقلال.

هل كان الشعب السلوفيني يشكو من سوء معاملة الصرب له؟ وهل كانت حقوقه مهضومة؟ وهل كان كيانه مهدداً؟ لا، إطلاقاً. كان السلوفينيون لا يريدون بكل بساطة أن يواصلوا الإسهام في الميزانية الفدرالية اليوغسلافية وأن تفرض عليهم تسويات مالية لصالح الجمهوريات الأخرى الأقل ثراء. ولانتم هذه الحالة تقريباً بصفة بالنضال الحماسي من جانب شعب صغير يسيطر عليه حكم قومي - شيوعي، ولكن بقدر كبير بمبدأ لا تتعرض لأموالي.

كان السلوفينيون قد غلوا شديداً الانتقاد للاتحاد وقد أُلقيت على النظام الشيوعي مسؤولية التشرع الاقتصادي. وعليه فقد اعتبر السلوفينيون أن مكاسب السوق اليوغسلافية التي كانت في صالحهم لم تعد تستحق بذل تضحيات تتعلق بالميزانية، خاصة وأنهم كانوا يأملون في الانضمام إلى الوحدة الأوروبية وسوقها الموحدة. وللمرور عبر الغرابيل الأوروبية بسهولة يكون الحجم الأصغر بقدر الإمكان هو الأفضل. وبدا الاندماج في متناول سلوفينيا الصغيرة، لا في إمكان يوغسلافيا المتناقلة. وعليه، عاش الانفصال!

وكانت سلوفينيا الجمهورية اليوغسلافية الوحيدة المتجانسة عرقياً. وهي تتمتع بوضع

اقتصادى متميز ومتقدمة صناعيا بالمقارنة مع الجمهوريات الأخرى كما أنها أغناها. وكانت تحقق وحدها ثلث إجمالى الدخل القومى وربع إيراد الصادرات بينما كان سكانها يشكلون ٨٪ فقط من السكان اليوغسلاف^(٢٦). وكانت البطالة فيها أقل أربع مرات بالنسبة للمتوسط القومى

١٠. والناتج الاجتماعى الحقيقى للفرد يكاد يكون ضعف ما هو عليه فى الاتحاد عموما. ودخل الفرد أعلى ١,٢ مرة. وعدد العاطلين فى الجمهورية أقل عشر مرات. والدين الخارجى أقل سبع مرات (١٥ فى سلوفينيا فى مقابل المؤشر ١٠٠ فى يوغسلافيا)، والهجرة أقل مرتين. ويذكر الاقتصادى هارولد ليندال أن مستوى إنتاج الفرد فى سلوفينيا خلال السبعينيات كان يعادل ٧٠٪ من مستواه فى الولايات المتحدة، ويكاد يتساوى مع مستواه فى النمسا المجاورة^(٢٨).

وهى تركز من جهة أخرى جزءا كبيرا من ثروتها لإعادة توزيعها لصالح المناطق الأقل تقدما: ٢٢, ٢٪ من إجمالى ناتجها القومى، أى نسبيا أربعة أمثال مساعدة فرنسا للعالم الثالث (٥٨, ٠٪). وكانت هذه المعونة تعتبر بلا طائل، لأن التبلد كان يحول دون استخدام هذه الأرضة بشكل مجد. وبما أن سلوفينيا لم تعد مهلدة، فقد وجدت أنه لا يتعين عليها أن تدفع نظرا لأنها باتت فى غير حاجة إلى الحماية. وكانت بذلك رأس حربة تفتيت يوغسلافيا. واندفعت كل من كرواتيا والبوسنة والهرسك بعد ذلك فى نفس هذه الثغرة، كل منها متعللة بحجها الخاصة بها.

والمثال السلوفينى ليس استثناء، بل رمزا. فالشعوب التى تعيش معا، فى كافة أنحاء العالم، سواء حسب المقتضيات الجغرافية أو المصادقات التاريخية منذ فترات مختلفة، ستجد فجأة أن التعايش مما أصبح لا يطاق. وهناك قالب مشترك يفسر هذا المسعى الذى يتجاوز الفروق والاختلافات العرقية والتاريخية والجيوپوليتيكية. فكل الانفصاليين والانقساميون فى العالم متكادون من أن نصيهم من الكمة سيكون أكبر إذا لم يتمين عليهم تقاسمه مع الآخرين.

ولاغربة فى أن يوغسلافيا تفككت بالذات فى اللحظة التى شعرت فيها لأول مرة فى تاريخها أنها لم تعد عرضة لتهديدات خارجية. ومن الملاحظ أن تصفية الشيوعية «أذابت جليده» المطالب القومية. ولا يرجع تفسير هذه الظاهرة فقط إلى الهيمنة السياسية التى كان يمارسها من قبل النظام الشيوعى وقائدة تيتو.

كان تجمع السلاف الجنوبيين مطلوباً بشدة عندما كان الأمن الداخلي للبلاد معرضاً للمخاطر، فالاتحاد قوة. ولكن عندما زال الخطر، راح الكل يجرى حساباته لمعرفة ما إذا كان من مصلحته البقاء في تجمع نطاقه أوسع أو الخروج منه. وبما أن الحماية من خلال كثرة العدد لم تعد ضرورية، فإن الأنظار تتركز بالأخص على تكلفة التجمع. وما كان يمكن أن يحدث تفجر يوغسلافيا قبل سقوط سور برلين وزوال الاتحاد السوفيتي، حتى وإن كانت الشيوعية قد تلاشت في بلغراد.

التخلي عن الوحدة يعنى الرخاء

يلو أن العالم تتنابه حركة عامة تتمثل في السعي إلى الحجم الصغير للمرور عبر الغربال الذى يتيح التوصل إلى قدر أكبر من الثروة/ فالسكان يريدون أن تتبع دولهم نظاما للتخصيص للتخلص من العبء عليم الجدوى.

ومنذ أن تأسست الجمهورية التشيكوسلوفاكية، كان التشيك مهتمين على السلوفاك على كل من الصعيد الاقتصادى والديمقراطى والثقافى والسياسى. وقد ضمنوا بذلك الاضطلاع بدور رئيسى فى بناء جهاز الدولة وتشغيله، مما أشعر السلوفاك بأنهم مستبعدون من النظام.

وعلى أثر ثورة المخمل التى خلصت تشيكوسلوفاكيا من الكنف السوفيتي، واجهت سلوفاكيا مشاكل اجتماعية أخطر، نظرا لأن عمليات إعادة تشكيل البنية الاقتصادية فيها كانت أقل تقدما، ولم يكن للأحزاب اليمينية فى براغ ما يعادلها فى براتيسلافا. واستغل القادة التشيك مشاعر السلوفاك بالدونية لدفعهم إلى الانقسام، إذ أن هدفهم كان التخلص من سلوفاكيا التى أصبحت عبئا. «ففى ظل أوضاع ما بعد الاشتراكية المتميزة بالتنافس بين مجموع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية حول العودة إلى أوروبا، كان قادة براغ يعتقدون أن بلاد التشيك يمكنها أن تنضم إلى أوروبا الموحدة بسرعة أكبر إذا كانت وحدها، مما لو كانت مصحوبة بشريك سلوفاكى غير مستقر الأحوال. وكانت سلوفاكيا تعتبر عبئا فى طريق الانضمام للوحدة الأوروبية»^(٣٠).

وقد صوّرت طلب سلوفاكيا بإعادة التوازن فى المشاركة على أنه عداء للإصلاح، بل وعزم على العودة إلى الشيوعية، وكردية فى كل الأحوال فى الانفصال.

وكان السلوفاك يأملون أن يكون نصيبهم في الكمكة أكبر عند الانفصال. ولكن، وكما قال فردريك وفهرل في مولفة الطلاق التشيكوسلوفاكي فإن «سلوفاكيا التي أصبحت مستقلة لا يمكنها أن تقارن نفسها بشركائها، سواء من حيث درجة تقدم إصلاحاتها السياسية أو من حيث الحالة العامة لاقتصادها. فقد حرما انفصالها عن الجمهورية التشيكية من تحويلات الميزانية الفدرالية التي كانت تحصل عليها، وأدى التخلي عن الوحدة النقدية مع براغ إلى انخفاض قيمة الكرونة السلوفاكية بسرعة»^(٣٠).

أما التشيك فقد لجأوا من جانبهم إلى الخطاب القومي للتخلص من السلوفاك. واستخدموا تكتيك «الأكيدو» الياباني أى استغلال قوة العدو في التغلب عليه، في مواجهة المطالب السلوفاكية. ففى الماضى، كانت مطالب السلوفاك تقابل بالتجاهل فى أحسن الأحوال، أو بالقمع فى أسوأها. وكان من المعتقد أن التقسيم يتعارض مع مصالح التشيك وسيكون بمثابة اعتداء على وحدة الدولة وتهديدا لقوتها. بيد أن السباق من أجل الحجم الأصغر كان يعتبر ضمانا لمزيد من الاعتبار على الصعيد الدولى.

والطلاق التشيكي - السلوفاكى يقيم الليل على أن القوة لم تعد مطلوبة إذا ما أصبحت عائقا فى سبيل الرخاء.

وتقدم المجر عكس حالة تشيكوسلوفاكيا. كان هناك خوف لأمد طويل من انفجار «المشكلة المجرية» حتى أنها قد تنشب بمزيد من الضراوة بالمقارنة مع «المشكلة اليوغسلافية». فقد تم تقطيع أوصال المجر لصالح جيرانها بمقتضى معاهدات السلام الموقعة على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى. وإذا كان عدد سكانها الآن عشرة ملايين نسمة فإن خمسة ملايين شخص من أصل مجرى يعيشون فى سلوفاكيا وصربيا، وبالأخص فى رومانيا. وكان يوجف انتال، أول زعيم مجرى بعد الشيوعية قد صرح بأنه يشعر بمسؤولية تجاه المجرين البالغ عددهم خمسة عشر مليونا، مما يعنى ضمنا أن حكومته ترى أن من حقها الإشراف على المواطنين من أصل مجرى المقيمين فى البلدان المجاورة، مع أنها لا تملك حقوقا قانونية بخصوصهم. فهل كانت المجر تريد أن تعيد النظر فى معاهدة السلام، كما فعلت ألمانيا فى نهاية الأمر؟ وقد اقترح ادوار بلا دور ميثاق استقرار أوروبا بالأخص للرد على ذلك الخطر. ولكن المجر ترفضت فى النهاية عن طيب خاطر عن رغبتها هذه، وذلك على عكس مخاوف الحكومات الأوروبية. ويحلم المجرىون بالاندماج فى الوحدة الأوروبية، لا يتحمل عبء أبناء عمومته فى ترانسيلفانيا الرومانية المتخلفين عنهم اقتصاديا. وهكذا تغلب سياق الفعالية الاقتصادية على أحلام المجد التليد العظيمة وعلى السعى إلى إعادة توحيد القومية المجرية، رغم الإيمان الوطيد

بها.

وفى نفس هذا السياق، لابد وأن نلاحظ الهوة التى تفصل حتى الآن بين الألمان الشرقيين والغربيين. فبعد أن راحت نشوة إعادة توحيد البلاد، كانت الإفاقة مسببة لأكثر من مجرد الصداغ. فالألمان الغربيون متبرمون من إضطرارهم لدفع الفاتورة لحساب أبناء عمومتهن فى الشرق. وعلى أى حال فإن هؤلاء راحوا يبحثون عن الأجهزة الكهربائية والسيارات المرسيديس. لا عن الحرية عندما هربوا من النظام الألمانى الشرقى فى عام ١٩٨٩. وبينما كانت هناك «أمة واحدة ودولتان» (أى أمة المانية مقسمة إلى دولتين رغم إرادتها) أثناء الحرب الباردة، أصبحت هناك «دولة واحدة وأمتان». ومن سخرية القدر أننا بصدد انتصار الأفكار الماركسية والمادية الجدلية، إذ أن البناء العلوى يتوقف على البناء التحدى. فهوة الثراء التى تفصل بين البعض والبعض الآخر يستتبعها اختلاف فى السلوك وفى نظرة كل طرف للطرف الآخر. ولولا السيارة والسلام الحقيقى للذنان تمت استعادتهما، لما كان من المؤكد أن الألمان الغربيين سيبدون ارتياحهم دائماً لإعادة الوحدة، نظراً لما دفع من ثمن لتحقيقها.

وعلى كل فإن المثال الألمانى يدفع الكوريين الجنوبيين إلى التمهّل فى مسألة إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية المتفتحة رسمياً فى كل الأحوال. والحجة فى ذلك لا يمكن دحضها. فإذا كانت المانيا الغربية الميسورة الحال لاقت مشقة فى «هضم» المانيا الشرقية، فكيف سيكون الوضع بالنسبة لكوريا الجنوبية الميسورة بالكاد؟ وإذا كان إجمالى الدخل القومى للفرد فى الجمهورية الديمقراطية الألمانية ربع نظيره فى الجمهورية الاتحادية الألمانية قبل الوحدة، فإن النسبة تبلغ بين الكوريتين ١ إلى ١٠ على أقل تقدير. وكانت الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعتبر الأولى فى مدرسة العالم الشيوعى على الصعيد الصناعى، بينما اعتبرت كوريا الشمالية دائماً التلميذ البليد الذى لا يرجى إصلاحه. وبينما كان هناك أربعة ألمان غربيين لتحمل تكلفة انضمام ألمانى شرقى إليهم، فإن كوريين جنوبيين فقط عليهما تحمل عبء كورى شمالى واحد. وعندما تم توحيد المانيا، كان مبلغ التحويلات المالية التى أجزتها الحكومة الاتحادية لصالح الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة يمثل حوالى ٢٥٪ من إجمالى الدخل العام، ونظراً لاختلاف الأوضاع فستكون تلك النسبة أعلى فى كوريا.

وقد كتب مراقب كورى يقول فى هذا الصدد: «إن تحقيق التوحيد بسرعة سيتطلب استثمارات ضخمة خاصة لصالح البنى الاجتماعية، على حساب الحكومة الكورية الجنوبية وحدها. وستضاف إلى ذلك مشكلة البطالة التى يجب توقعها فور توحيد الحيزين الاقتصاديين»^(٣٢٢). ويقدر الكاتب تكلفة إعادة التوحيد بـ ٢٥ مليار دولار على مدى عشر

سنوات، وهو ما يمثل ثلث الميزانية السنوية لكوريا الجنوبية^(٣٣)؛ ومن المفهوم بالطبع أن يستج هذا المراقب «أن توحيد الكوريتين مسترب عليه تكاليف اقتصادية وسيكولوجية أعلى إلى أقصى الحدود بالمقارنة مع الماتيا»^(٣٤).

والتكلفة السيكولوجية يكون أصلها، فى هذه الحالة، اقتصاديا بشكل مباشر. ولنا فإن توحيد الكوريتين الذى لا يزال الهدف الرسمى لكوريا الجنوبية يتطلب الانتظار بشكل ملح!

ومن الممكن عرض العديد من الأمثلة. ومصدرها المشترك التحليل الذى يقضى بأن التخلص من الوحدة يحقق الرخاء.

ويسوق أنصار استقلال الكيبك مثال «الانفصال الخفلى» بين الجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية كسابقة مشجعة تثبت إمكانية الانفصال السلمى.

كما أن قيام الرابطة الأمريكية الشمالية للتبادل الحر يعمل هو أيضا لصالح أطروحات أنصار الاستقلال فى الكيبك. ويعتقد الكيبكيون أن بوسعهم أن يواصلوا بسهولة التعامل مع الأمريكين فى حالة انفصالهم عن الاتحاد الكندى.

تلاحظ كندا الإنجليزية التطور الاقتصادى المدهش فى الكيبك منذ ١٩٦٠، وتساءل: «بما أنكم منحتم فى تحقيق كل ذلك فى إطار كندا، لماذا لا تبقون؟» ويتطلع الكيبك إلى تحوله ويسأل بدوره: «لماذا نبقى؟» وبعبارة أخرى، كلما حقق الكيبك نجاحات فى إطار الكونفدرالية الكندية، اشتدت رغبة الصفوة القومية فى تركها»^(٣٥).

وهذا ما أكده كاتب من الكيبك، إذ قال: «لقد تزايدت القوة المناهضة بالاستقلال مع التقدم الاقتصادى عند المتحدثين بالفرنسية بالمقارنة مع المتحدثين بالإنجليزية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، وهو تقدم ينسب إلى مختلف العوامل، من بينها علمنة الكيبك الكاثوليكي. ولانزال الثقة فى قدرة الكيبك المستقل على الحفاظ على مستوى معيشة هشة، ولكنها تزايدت بكل وضوح بين السكان المتكلمين بالفرنسية خلال العقدين الآخرين»^(٣٦).

ورغم التصميم الضارى من جانب رئيس الوزراء جاك پاريزو، يرفض الكيبك بنسبة تصويت ضئيلة أن يصبح مستقلا. وذلك فى الاستفتاء الذى جرى فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥. والسبب بسيط. فقد قدر الكيبكيون أن الانفصال التام عن كندا ستكون تكلفته باهظة بالنسبة لمصالحهم الاقتصادية. فالاستقلال لن يكون مرغوبا فيه إلا إذا كان مجريا. فلو أتاح

للكتالونيين أن يكون أغنى، فليعيش الكتيك مستقلا! وفي الحالة العكسية، عاشت كندا. ويبدو أن قضية استقلال الكتيك مرتبطة بقدر أكبر اليوم بالسعى إلى أعلى مستوى معيشة ممكن، من ارتباطها بالبحث عن هوية مفتقدة.

وفي إيطاليا اكتسبت رابطة لومبارديا شعبيتها بالتلميح إلى إمكانية التخلص من جنوب البلاد الباهظ التكلفة وغير المنتج «فكرته الملحة، واللازمة التي يرددها دائما، هي انتقال حق فرض الضرائب إلى المناطق الكبرى. وهنا أمر هام بالذات بالنسبة للشمال-الذي يشكو باستمرار من تدفق موارده المالية إلى العاصمة دون أن يراها تعود إليه في شكل تحسين الخدمات العامة أو تحقيق أهداف إنتاجية»^(٣٧).

يرفض الشمال الصناعي والفعال أن يدفع ضرائب، يحصل منها الفساد والمافيا على نصيبهم، وينفق ما يتبقى منها على الجنوب المتخلف واللحاح في المطالبة بالمساعدة. كانت الوحدة الوطنية الإيطالية مرجوة حتى يمكن تطوير البلاد ومنحها بالأخص قوة ومركزا على الصعيد الدولي عندما كانت محرومة من التوصل إليهما بسبب انقسامها. وكانت التجربة الإيطالية عقبة كبرى في السباق من أجل النفوذ، بينما تبدو وحلتها اليوم للبعض عقبة في طريق نموها الاقتصادي.

وفي إسبانيا، لا تزال الروح القومية متأصلة عند الكتالانين والباسك. وهي تستمد عنفوانها من التاريخ القديم لأسبانيا ومن سنوات حكم فرانكو السوداء والأقرب نسبيا. ومنذ استعادة البلاد نظامها الديمقراطي، زالت مركزية مدريد. ولم يعد هناك مجال لمنع التكلم باللغة الكتالونية أو الباسكية أو رفع أعلام هاتين المنطقتين كما كان الحال في عهد فرانكو. لقد تم منح سلطات الدولة المركزية لإفصاح المجال أمام السبع عشرة جماعة المستقلة ذاتيا القائمة في نطاق البلاد.

ومع ذلك، فقد قدمت دورة الألعاب الأولمبية في برشلونة على أنها جرت في كتالونيا، لا في إسبانيا. ومع أن الديمقراطية ترسخت، إلا أن بعض الباسك لا يزالون يعارضون انضواءهم تحت لواء مدريد. وكيف لا يتساءل المرء حول كون الروح القومية الإقليمية أقوى بالأخص في المنطقتين الأكثر تقدما صناعيا والأغنى؟ وأن مطالب كتالونيا والباسك موجهة في الواقع بقدر أكبر إلى المناطق الأقفر مثل الأندلس وجاليقية والستوريز (حيث الروح القومية أضعف) لا إلى مدريد؟ ومن الشروط التي فرضها الكتالونيون في عام ١٩٩٣ على حكومتهم فيليب جونزاليس، لكي تحصل على تأييدهم لها، أن تتنازل الدولة المركزية عن جزء من إدارة قسط من ضريبة الدخل العام للإدارات المستقلة ذاتيا.

وبما لاشك فيه أن المشاعر القومية في اسكتلندا لها جذور تاريخية، ولكن انطلاقها تتفق مع اكتشاف البترول في المياه الاسكتلندية، مما اتاح الفرصة للحزب القومي الاسكتلندي الذي كان نفوذه الانتخابي شبه معدوم في الخمسينيات (حيث كان الكل يريد على العكس أن يستفيد من دولة الرفاهية التي أقامها حزب العمال على نطاق المملكة المتحدة بأسرها) لكي يبرز قابلية اسكتلندا المستقلة للانفراد بحياتها الاقتصادية.

وقد ارتفعت نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب القومي الاسكتلندي في انتخابات عام ١٩٧٤ حتى بلغت ٢٣٠٪ منها، ثم تراجع نفوذه فيما بعد. فهل يعود ذلك إلى قانون نقل السلطات الذي يزيد من قوة الحكومة المحلية أو إلى هبوط أسعار البترول الخام الذي يحط من جاذبية الاستقلال؟

الآخرون جهنم

مضى عهد الغزوات وجاء زمن التخلف. فالكل يريد أن يتخلص من فقرائه، الذين يخفضون متوسط إجمالي الدخل العام للفرد. والآخرون هم جهنم لأنهم عبء لم يعد أحد يرغب في حمله. وتلك حركة عامة. فإما الأغلبية تشكو من أقلية متلكئة وإما الأقلية تشعر بأن بوسعها أن تدبر شئونها بشكل أفضل بدون عبء الأغلبية والحل يجري في كلتا الحالتين عن طريق شعار الدعائي: «يجب استبعاد». التخلص مما يبدو غير مجد، مما يدفع إلى عدم الرغبة في التعايش معاً، وإلى رجاء حياة أفضل بعيداً عن الآخرين.

وبما يميز تلك الحركة تناقص قيمة عامل الأرض كمقياس للقوة، كما وصف ذلك برتران بادى إذ كتب يقول: «يشكل الحيز الجغرافي شيئاً فشيئاً عاملاً أقل أهمية لفرض النفوذ وتبرير يبرر اللجوء إلى استخدام وسائل باهظة التكاليف بغية التوسع فيه؛ فالأرض لم تعد المصدر الرئيسي للثروات كما كان الحال في الماضي» (٣٩).

وتطبق الشعوب مبدأ «الأصغر أجمل». فقد أثبت نجاح دول - مدن مثل هونغ كونج أو سنغافورة أن التطورات التكنولوجية والتحويلات في سمات أسواق المال تتيح للاقتصاديات الصغيرة الحجم العمل بفعالية شريطة اندماجها في نظام شامل» (٤٠). وبما لاشك فيه أن المزايا الخاصة بسنغافورة كان يمكن أن تكون أقل لو أن المدينة - الدولة ظلت باقية في اتحاد ماليزيا الذي انفصلت عنه في عام ١٩٦٥.

وهكذا فإن استقلال دول، حتى وإن كانت صغيرة، لا يبدو أمراً أقل واقعية كما فى الماضى. ولو أضفنا إلى ذلك صعوبة أو غياب إرادة الإبقاء بالقوة على بنى أوسع تتبع الدولة^(٤١)، لأدركنا أسباب انتشار قيام دول جديدة.

ويرى أنصار حق تقرير المصير أن جبل طارق مؤهل للحياة اقتصادياً، شأنه شأن لكسمبورج أو ليشنتشتاين أو موناكو.

وكان الانجليز قد احتلوا صخرة جبل طارق فى عام ١٧٠٤ أثناء حرب الخلافة على عرش اسبانيا. وقد نصت معاهدة اوترخت المبرمة فى ١٧١٣ على منح التاج البريطانى حق ملكيتها بلا منازع وللأبد. وغير أن نص المعاهدة يقضى بأن اسبانيا ستحتفظ بحق الشفعة فى حالة تنازل لندن عن الامتيازات التى تتمتع بها.

وقد تسبب ملف جبل طارق فى إفساد العلاقات باستمرار بين لندن ومدريد. وكانت بريطانيا، الراغبة فى التحكم فى الطرق البحرية، لاتريد أن تتخلى عن بوابة المرور بين البحر الأبيض المتوسط والحيط الأطلسي. أما الأسبان، فيرون أن الأمر يتعلق بأحد مخلفات الاستعمار وسبة فى جبين شرفهم القومي.

وكان من المفهوم فى ظل نظام فرانكو أن يفضل سكان الصخرة الحياة تحت سيطرة بريطانيا الديمقراطية. وكان للفارق فى مستوى المعيشة فى البلدين دور هو أيضاً، وإن كانت المجاهرة به غير مبرزة آنذاك^(٤٢). ولايشعر سكان الصخرة البالغ عددهم اليوم ٢٨ ألف نسمة بأنهم بريطانيون أو أسبان، بل جبلطارقيون^(٤٣). والواقع أن أغلبية السكان تتطلع إلى الاستقلال والحياة فى دولة جديدة صغيرة للغاية.

ويقول دنيس ماثيو، رئيس جماعة المطالبة بحق جبل طارق فى تقرير مصيرها بنفسها، التى تأسست فى يونيو ١٩٩١، يقول بالبرود البريطانى المجهود: «يجب أن يعترف فى يوم من الأيام بحقنا فى تقرير مصيرنا بأنفسنا، وهو مبدأ ديمقراطى أساسى».

وبالمثل، لايلحم الألبانيون الذين يعيشون فى مقدونيا، بالانضمام إلى البانيا، أيا كانت قوة الروح القومية الألبانية. وقد صرح أحدهم بكل وضوح: «نريد أن نعيش فى مقدونيا والانفصال لايعنيننا، لأن مقدونيا ستتطور بسرعة أكبر بكثير من ألبانيا».

وفى هذه الحالة أيضاً، لاتصمد قوة الشعور القومي أمام صدمة المصالح الاقتصادية.

وفى المحيط الهادئ، تواجه غينيا الجديدة مشكلة انفصال جزيرة بوجانفيل، وهى فى

الواقع جبل هائل من النحاس. وبوسع المرء أن يعتقد أن الأمل في تقاسم هذه الثروة بين عدد أقل من الشركاء هو المحرك الأساسي لهذه المطالبة بالاستقلال، دون أن يكون القصد من ذلك الإساءة إلى الروح القومية البوجانغيلية. وعلى نفس النحو، تعتمد لإرادة السودان الجنوبي في التخلص من وصاية الخرطوم على أسس عرقية (أفارقة في مواجهة عرب) ودينية (مسيحيون وإحيائيون)، غير أن تلك الفروق الحقيقية لا تخفى واقع تواجد حقول البترول السودانية في الجنوب. ومرة أخرى يبدو أن إبراز الفروق القومية أو العرقية يعود إلى محاولة تبرير ظاهرة ترجع أسبابها وتفسيراتها الحقيقية إلى السعى إلى قدر أكبر من الازدهار.

كانت الصين منذ بضع سنوات رمزا لصلاية الوحدة. وكانت صورة الصين تتمثل في الأذهان في مئات الملايين من الرجال والنساء الذين يرتدون لباسا موحدًا ويفهمون الكتاب الأحمر لماو الذي كان في حيازة كل منهم ويعرفه عن ظهر قلب. لقد مرّ «البولدوزر» الماوي فوق خمسة وعشرين قرنا من وحدة الصين لجعلها نسقا منتظما.

ولكن الوحدة الصينية لم تمد اليوم كما كانت من قبل. والواقع أنه كما ينوء ويتسائل فرانسوا توهال: «هل تستطيع دولة مركزية، حتى وإن تعززت بحزب أوحده، أن تتحكم بشكل ثابت في كتلة مكونة من مليار و ٢٠٠ ألف فرد؟»^(٤٥).

ولاينجم أصلا خطرا تفجر الصين عن تنوع تركيباتها العرقية، على غرار الاتحاد السوفيتي السابق. فالتبث وحدها هي مصدر هذا النوع من النزاعات. وبشكل الهان ٧٩.٥٪ من سكان الصين. ولكن خطر الانفجار يرجع إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية. فهنا أيضا لايريد الأغنياء أن يدفعوا للفقراء، ولم تغير عدة عقود من الشيوعية شيئا في هذا المجال.

ويقول جان - لوك دوميناخ، وهو أفضل المتخصصين الفرنسيين في الشؤون الصينية إن ما يثير القلق يتمثل في «التضاد المدهش بين الصين الساحلية والصين الداخلية. ففي الصين الساحلية تحقق مختلف الاقتصاديات الإقليمية معدلات نمو سنوية أعلى من الوتيرة التي توصلت إليها البلدان الصناعية الجديدة خلال الستينيات والسبعينيات. ومنذ ستين أو ثلاث، تكاد تصل تلك الوتائر إلى ٢٠٪ سنويا، أى أن بعض القطاعات الصناعية تنمو بنسبة ٤٠ إلى ٥٠٪ من سنة إلى أخرى ... ويعتمد هذا النمو على سلسلة من الاختلافات في التوازن يتسبب في اختلافات أخرى قابلة للانفجار»^(٤٦).

ومخاطر الفروق الكبيرة حقيقة واقعة بين المناطق الساحلية المنفتحة على التجارة الدولية ومناطق البلاد الداخلية التي لا تزال في معزل على النحر الاقتصادي.

ولا توجد سوق مكونة من مليار و ٢٠٠ ألف مستهلك، كما يحلم بذلك رجال

الصناعة الغربيون. فهناك ٨٥٠ مليون صيني يعيشون في الريف يبلغ متوسط دخلهم السنوي ١٤٠ دولاراً، ولن يتهاقت هؤلاء على السلع الاستهلاكية المصنوعة في الولايات المتحدة أو ألمانيا، هذا عدا ١٥٠ مليوناً آخرين^(٤٧) من الصينيين الذين يجرون الطرق ويستقلون القطارات وقد جذبهم سراب أضواء المدينة، والأمل في الحصول على فرصة عمل محملة. ويعطى الريف الصيني الانطباع بالعودة إلى القرن الثامن عشرة الأوروبي. فلا طرق مواصلات مهيمة بين القرى، ومسكن عشوائية مؤقتة، ومحارث تجرها الحمير للفلاحة. وهذه الصين تبدو ببساطة وكأنها لاتعلم بوجود شنفهاى وأبراجها الشاهقة. والفارق بين الوضعين مثير حقاً.

ومن الطريف أن من تتوفر لديهم فرصة التردد على الصين يجدون أن منطق الديناميكية والشفافية الذى يصادفونه لدى المتحدث معهم من شنفهاى أو كانتون، والمتعارض مع لغة الجمود في بكين له نظيره لدى الدبلوماسيين الأجانب. فهم يرددون في بكين المصطلحات المحفوظة عن ظهر قلب إذ يرون أن توخي جانب الحذر يقتضى عدم التخلي عنها. فالتناس في شنفهاى وكانتون يتحدثون بمزيد من الطلاقة والصراحة لكي يوضحوا أن الصين ليست كتلة واحدة صلبة بل متعددة الأوضاع.

ففي سبتمبر ١٩٩٣، أشار حتى تقرير لأكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية، إلى خطر تحول البلاد في المستقبل القريب « من الانهيار الاقتصادى إلى الانفجار السياسى لكى ينتهى الأمر بالتفكك ».

ويتميز تاريخ الصين بتعاقب مراحل قوامها الوحدة الوثيقة ومراحل تفسخ. ففي عهد الكومنتانغ، وقبل وصول ماو والحزب الشيوعى إلى السلطة، كان وجود سلطة مركزية قوية ومتسلطة لايحول دون تواجد حالات استقلال ذاتى إقليمية.

ونتيجة للديناميكية المميزة لهوونج كوونج (١١ ألف دولار من إجمالي الدخل القومى للفرد في السنة) فإن دخل الفرد في منطقة شنزن يبلغ ٥٦٩٥ دولاراً في السنة، وهو دخل يفوق إلى حد كبير متوسط دخل الفرد عموماً في الصين البالغ ٣١٧ دولاراً. ومن الممكن أن يبرز لإقليم جوانج دوونج بتعداد سكانه البالغ ٦٥ مليون نسمة، وعاصمته هوونج كوونج كبدا جديد يصل دخل الفرد فيه إلى خمسة آلاف دولار، بينما لن يرتفع هذا الدخل في بقية الصين إلا إلى ألف دولار في أحسن الأحوال^(٤٨). ويتنبأ كينيشى أوهاى بقيام «دول - مناطق» تضم ما بين خمسة ملايين و ٢٠ مليون نسمة، تكون صغيرة بما فيه الكفاية لكي يتقاسم فيها المواطنون والمستهلكون الأرباح، ولكن كبيرة أيضاً بالقدر اللازم لكي تتوفر لديها بنية تحتية - وسائل اتصال ونقل - حتى تشارك في الاقتصاد العالمى، على نطاق شامل.

ويتوقع هذا الكاتب أن تنقسم إندونيسيا (٥٠٠ جماعة قبلية مختلفة و ١٨ ألف جزيرة و ١٧٠ مليون نسمة) إلى عدة «دول - مناطق» ، سيصبح بعضها فى المستقبل على غرار سنغافورة. وهو يتنبأ بزوال الدولة - الأمة العاجزة عن الإسهام فى التطور الاقتصادى ويستند فى كل ما يسوقه من حجج على المسلمة القائلة بأن الشعوب ليس لديها سوى هدف واحد، ألا وهو زيادة إجمالى الدخل القومى للفرد.

ولا تقتصر قائمة التفجرات الداخلية المحتملة فى آسيا على ذلك.

فالتامول يطالبون فى سرى لانكا بدولة مستقلة.

وهناك فى الهند أيضا اندفاعات داخلية انفصالية من أصل عرقى. فعلى طول الحدود الباكستانية يطالب السيخ بقيام دولة خالستان المستقلة. وعلى مشارف الهيمالايا تنشط الانفصالية الجوركا. وفى الكاشمير^(٤٩)، تواجه الهند الحركة الانفصالية الإسلامية.

ومن الجدير بالملاحظة أن المطامع الهندية والباكستانية حول الكاشمير لا تزال موضع مطالبة مزدوجة من الجانبين ومصدر توترات دائمة بينهما تسببت فى نشوب ثلاث حروب منذ عام ١٩٤٧ ، علماً بأن هذه المطامع يعترضها عداء السكان المدنيين للدولتين الإقليميتين. «فالكاشميريون لا يريدون لا الهند ولا باكستان . إنهم يحملون فقط .. بكاشمير»^(٥٠).

والى جانب تلك المواجهات ، يترصد بالهند تشخيص الحالة الصينية الوارد آنفاً؛ ذلك أنه يتعاش هناك فلاحون فى غاية الفقر، مرتبطون بالقرون الماضية، وطبقة عصرية متقدمة تقنيا ومرتبطة بأحدث وسائل الاتصال، تختلف عن مواطنيها المقيمين فى الريف، بقدر اختلاف وضع رئيس منشأة غربية عن وضع شخص ليس لديه مقر إقامة ثابت.

وفى البرازيل ، يشكو الجنوب من دعمه للشمال. ويزعم الجنوبيون أن البرازيل ستكون غنية لو انتهت حدودها شمال ريو. ويؤكد زعيم حزب ينادى بتفكيك البرازيل أن «الانفصال هو السبيل الوحيد الذى سيمكن البرازيل من التخلص من تخلفها»^(٥١).

ومجد نفس الظاهرة فى المكسيك، حيث يتطور الشمال ويتمزق ، بينما يتردى الجنوب فى الفقر. ومن هنا تنبع ثورة التشيباس فى منطقة متخلفة اقتصاديا.

لقد اصاب فيروس التجربة كل قارات العالم.

وعلى العكس، ولأسباب مادية دائماً، كثيرا ما تم إخماد الرغبة فى الاستقلال فى

الأراضي التي كانت توجد فيها من قبل مشاعر معادية للاستعمار. ولم يحدث ذلك من جانب دولة استعمارية متمسكة بممتلكاتها السابقة، ولكن من جانب أهالي حريصين على الحفاظ على روابطهم مع عاصمة الدولة المستعمرة السابقة الأغني. فيورتوريكو تفضل ما يحول إليها من الميزانية الفدرالية الأمريكية على الاستقلال. وبوسع أنصار الحكم الذاتي في كورسيكا استخدام لغة البارود، كما أن سكان الجزيرة يمكنهم أن يتبنوا جزءا من انتقادات أنصار الحكم الذاتي لواء السلطة في باريس، ولكن المليارات السبعة من الفرنكات التي تحولها الحكومة الفرنسية بالكامل لصالح الجزيرة لها وزن أكبر من الإشارة إلى استقلال مشكوك في نتائجه. وقد أصبحت الحركة الاستقلالية في جزر الأنتيل الفرنسية أقل نشاطا، وبما لا شك فيه أن فرنسا تصرفت بقدر أكبر من البصيرة بالمقارنة مع الماضي. كما أن بوسع أهالي جواديلوب والمارتينيك أن يقارنوا بين إجمالي الدخل القومي للفرد في السنة (من ٨٤٠٠ إلى ٩,٥٠٠ دولار على التوالي) ومقابلة لدى الشعوب الأخرى في المنطقة. فهذا الإجمالي لا يبلغ سوى ١٩٨٠ دولار في سانت لوسي و ٨٠٠ فقط في الجمهورية الدومينيكية. وهو ٩ آلاف دولار في غيانا في مقابل ٣٥٠٠ في سورينام. ويحصل الفرنسيون في جزيرة ريونيون في المتوسط على دخل سنوي قدره ٨٤٠٠ دولار، بينما يكتفى سكان جزيرة موريشيوس المستقلة بمتوسط قدره ٢٤٠٠ دولار.

وفي ١٧ أغسطس ١٩٩٥، تم استفتاء أهالي أرخبيل برمود حول استقلال بلادهم عن بريطانيا. وقد صوت ٧٣٪ منهم ضد الاستقلال. لم تعد القضية تتمثل في الرغبة العامة في تأكيد الحقوق الوطنية إذ أن سكان الأرخبيل وجدوا بكل بساطة أن وضعهم كجنة في مجال الضرائب، وبالتالي ثروتهم، مضمون بدرجة أكبر في ظل السيادة البريطانية.

التجمعات والتفككات

كثيرا ما تواجه بالتناقض القائم بين تفتت العالم وتواجد تجمعات إقليمية.

وهذا التناقض ظاهري فقط، ذلك أن الميول الانفصالية كثيرا ما لا يمكن أن تمارس بلا مخاطر كبيرة إلا في ظل تجمع إقليمي. فالغطاء الأوروبي هو الذي يشجع التطلعات الفلمنكية والوالمباردية والكتالونية على الانفصال.

ويرى كريستيان فاندروموتن، الأستاذ بجامعة بروكسل الحرة أن «قيام أوروبا المناطق هو وحده الذي يمكنه أن يحول احتمالات تفجر بلجيكا إلى آفاق مستقبلية. ولولا ذلك لما كان

بوسع الفلاندر وفالونيا وبروكسل أن تصصرف كل منها على حدة نظرا لأنها تشكل ثلاث أسواق محدودة للغاية. ولذا فهي مضطرة حتى الآن إلى التفاهم لفترة من الزمن» (٥٢) ..

فلم يحدث أبدا أن ساد الود بين الفلاننك والفالونيين. وهم يرون الآن أن بوسعهم أن يعيش كل منهم بدون الآخر تحت المظلة الأوروبية. ويريد اللافلنكيون الذين أصبحوا أغنى من الفالونيين أن يتخلصوا من ذلك العبء. وترمز إلى ذلك الصيحة من الأعماق التي أطلقها الزعيم الفلمنكي البلجيكي، الذي أعلن: «لن يحصل الصلب الفالوني على فرنك واحد فلمنكي» (٥٣).

وعلى أي حال فإن التجمعات والتفككات تنجم عن ميرر واحد، ألا وهو المصلحة فقد تجمع الأوروبيون معا لمصلحتهم، والبناء الأوروبي زواج مصلحة أكثر من كونه هياما. لقد هبطت أوروبا إلى المرتبة الثانية من جراء الحربين العالميتين والحروب الأهلية. ولو وقعت مصادمات بين أوروبيين غربيين لكانت عواقب ذلك غير قابلة للعلاج في مواجهة التهديد السوفييتي. ولذا كان البناء الأوروبي ضرورة فرضتها الأوضاع الاستراتيجية، أكثر من كونه اختيارا حرا تاما.

وبالطبع كان هناك في فرنسا حتى وقت قريب نوع من التعلق بالروح الأوروبية، راح يتراجع تدريجيا. والحجة التي يسوقها من يطالبون بوقفه في البناء الأوربي ليست رفضا للفكرة الأوروبية، إذ أنها لم تعد مطروحة للنقاش حتى من جانب أشد المناهضين لها. غير أن ما يؤخذ على أوروبا هو ما تمثله من تكلفة اقتصادية واجتماعية.

ففي بريطانيا، يتلخص الوضع في الحجة التي تسوقها مارجرت تاتشر «أريد أن تعاد إلى نقودي»، أي هناك موافقة على أوروبا، شريطة ألا يكلف ذلك شيئا.

وحتى في ألمانيا، لم تعد لأوروبا قوة التذكير بالماضي. لقد كان انضمام ألمانيا إلى أوروبا يحقق مصلحة واضحة تماما في الخمسينيات وقبل توحيد شطريها: كان ذلك بمثابة ضمان انضمامها للمائلة الذي يسمح بالعمو عن سنوات النازية وتعزيز شبكة الوقاية في مواجهة الاتحاد السوفييتي. أما الآن، فإن ألمانيا تجرى حسابات بخصوص مشاركتها في البناء الأوروبي. ويقول عدد البيلد زايتموج الصادر في ٢٢ يونيو ١٩٩٥: «تدفع ألمانيا في كل سنة ١٥ مليار مارك أكثر من اللازم». وما كان يمكن تصور مثل هذا العتاب قبل عام ١٩٨٩، فلم يكن البناء الأوروبي يقدر بمال، وبالتالي لم يكن أحد يهتم بما يكلفه. وهذا لم يعد قائما.

لقد بدأت ألمانيا تقدر ما لها وما عليها. وهي تشكو من الإسهام بنسبة ٢٩,٨٪ من

الميزانية الأوروبية لكي لا تحصل إلا على ١٢,٥٪ من العائد المالى الممنوح للدول الأعضاء (٥٤).

كما نميل إيطاليا إلى النظر عن كتب فى الإسهام الذى تشارك به.

وهل يمكن أن يتحدث أحد عن إحساس أوروبى، بالمعنى الذى يتم به التحدث عن الشعور القومى، أى الإيمان بالانتماء إلى جماعة معينة، بينما يجرى كل مواطن وكل فئة اجتماعية، وكل منطقة وكل دولة موازنة بين ما يتم دفعه لأوروبا وما يتم الحصول عليه منها؟ فعندما يظهر هذا الغرض فى بلد ما يكون من المشروع الإحساس بالقلق بخصوص صلاية الدولة. والشبهة ليست بالطبع من سمات الضرائب. ومع ذلك فإن كل دافع ضرائب فى فرنسا لا يوازن بين ما يدفعه وبين المعونات المباشرة وغير المباشرة التى يحصل عليها من الدولة. ويرجع ذلك ببساطة إلى كون الشعور الوطنى لا يزال قويا بما فيه الكفاية حتى أنه لا يدعو المواطنين إلى إجراء هذا النوع من الحسابات.

وسكون بالإمكان التحدث عن إحساس أوروبى حقيقى عندما سيساند الفرنسيون أو الألمان أو الأسبان إيطاليا ضد البرازيل فى نهائيات كأس العالم لكرة القدم. فالباريسى سيقف فى صف النادى الأولمبى بمارسيليا، أى كانت المنافسة بين باريس ومارسيليا، عندما يواجه فريق مرسيليا نادى ميلانو أو النجم الأحمر بيلغراد. فهذه الإرادة المشتركة فى التأييد تعبر عن الإحساس بنفس الانتماء الذى يتخطى الفروق التى قد تكون كبيرة ولكنها تصبح ضغيلة فى هذه الحالة. ولاتنسى هذه الإرادة حتى الآن على الصعيد الأوروبى. ففى المباراة النهائية لكأس كرة القدم العالمى فى عام ١٩٩٤، كان مشاهدو المباراة على شاشات التلفزيون، من الفرنسيين أو الألمان أو البلجيكيين أكثر تأييدا للبرازيل بالمقارنة مع إيطاليا، نظرا لأن البرازيليين كان ينظر إليهم على أنهم تجسيد لكرة قدم أجمل فنيا وأكثر سخاء. وعندما يواجه فريق باريس - سان - جيرمان فريق نادى برشلونه لكرة القدم، فإن الفرنسيين المتابعين لهذه الرياضة يحددون معاييرهم لحسب المعايير الكروية الصرفة، بل حسب تفضيلهم القومى.

وهناك جانب مشترك بين البلدان المطالبة بالانضمام إلى أوروبا، من بولندا إلى المغرب، ومن تركيا إلى الجمهورية التشيكية، رغم تنوع أوضاعها. إنها تأمل فى أن يكون لانضمامها تأثير مباشر فورى ومجز بالنسبة لإجمالى دخلها القومى، وبالطبع سيشار إلى تاريخ مشترك وتراث ثقافى مشترك (وإن كان ذلك جلى بقدر أقل فى حالتى تركيا والمغرب). ومع ذلك فإن الحافظ الحقيقى ليس مع ذلك الاحتفال بذكرى روبرت شومان مؤسس مجمع الفحم والصلب الأوروبى أو التفتى بأمجاد چان مونييه رائد الوحدة الأوروبية، بل التطلع إلى تحسن

فورى لمستوى المعيشة. وهذا الحافز هو نفسه الذى دعا المكسيك إلى الانضمام إلى رابطة شمال أمريكا للتبادل الحر والتخلى عن عدائتها التقليدى للولايات المتحدة.

والتجمعات الآسيوية أقصَح من ذلك. وهى تقتصر على الصعيد الاقتصادى وتتعلق بتسهيلات تجارية بين بلدان لاتكن بعضها ودا لبعض.

وعلى النقيض من ذلك فإن النرويج، البلد الثالث المصدر للبتروى فى العالم، بعد العربية السعودية وإيران، عانى من هبوط أسعار النفط الخام فى منتصف الثمانينيات، ولذا فإن حل المشاكل الاقتصادية فى هذه الحالة لا يمكن أن يكمن فى الانضمام إلى أوروبا ذات مستوى البطالة الأعلى، كما أن التسوية مع السوق الأوروبية الكبيرة ستؤدى إلى تدهور الاقتصاد النرويجى.

وقد قرر ٥٢,٢٪ من النرويجيين البقاء خارج الوحدة الأوروبية، عن طريق استفتاء أجري فى يومى ٢٧ و ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤. وترى السيدة آن انجر جاهستين، رئيسة حزب الوسط أن النقاش تعلق «بالقيم» النرويجية. «فإنضمام يرون أنها فرصة مهمة لتصدير تلك القيم إلى الوحدة الأوروبية، بينما يعنى ذلك على العكس التخلي نهائيا عنها نظرا لأن النرويج ستضطر إلى الخضوع لمعاملات الوحدة وغير ذلك من النصوص التشريعية»^(٥٥).

والبلاد التى تستطيع أن تمنح نفسها ترف الحفاظ على مكاسبها من الأراضي أيا كانت التكلفة الاقتصادية نادرة.

وتركيا مثال فى هذا المجال. فهى صامدة إزاء مطالب الأكراد الاستقلالية لقاء معارك دامية وباهظة التكاليف بالأخص، مصحوبة بتعقيدات تجارية ومصاعب إضافية للحاق بأوروبا. وما لاشك فيه أن أغلبية المواطنين لا تؤيد الحكومة فى موقفها المتصلب. وإذا كانت الحكومة التركية تدلل على عدم استعدادها نسبيا للتساهل إزاء مطالب الأكراد، إلا أن رجل الشارع يسأم أحيانا من تحمل ما يعتبره أكثر فأكثر عبئا يقع على كاهله. وهو يشعر بأن سياسة القمع أو الإغراء التى تنتهجها الدولة التركية تجعلها تنفق قدرا كبيرا من المال على الكردستان، وأن الأكراد يستفيدون من ذلك بينما يكبد الأتراك.

ويتفق ذلك على أى حال مع تقاليد كمال أتاتورك، ومفادها أن البرامج الجديده التى أسسها «أبو» تركيا يجب أن تنشر الفكرة القائلة بأن الإمبراطورية العثمانية كانت حملا ثقيلا وأن الأناضول هى التى كانت منذ الأزل الوطن الوحيد الحقيقى للأتراك، والوحيدة الجديده بأن تبذل من أجلها الجهود والتضحيات^(٥٦).

ويواجه العراق نفس الأوضاع في مواجهة مطالب الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب. ويريد نظام صدام حسين الحفاظ على الوحدة مهما كان الثمن.

وصربيا هى أيضا فى وضع مماثل. فقد اندفعت فى البداية فى تأييدها بلا أي تردد لأبناء عمومتهما فى كرواتيا والبوسنة، فكان ثمن ذلك العزل على الصعيد الدولى والحصار الاقتصادى الباهظ التكلفة. ولم تتردد كرواتيا، بقيادة تودجمان من التضحية بموسمها السياحى خلال عام ١٩٩٥، وهو مصدر للعملات الصعبة الثمينة، لكى يستعيد كرايينا حيث أعلن الصرب جمهورية مستقلة عن زغرب.

غير أن الدول الراغبة أو القادرة على تحمل خسائر اقتصادية لإشباع تطلعات توسعية أو استراتيجية تبدو كديناصورات لاتزال على قيد الحياة (حتى متى؟) فى عالم ليس عالمها، حيث تشكل فيه استثناءات تؤكد القاعدة.

ويبدو أن إغراءات تحقيق الأرباح والسباق من أجل الرخاء والسعى المموم من أجل السلع الاستهلاكية قد أصبحت المحركات للتاريخ. ويتراجع أمام تلك التطلعات كل العوامل الأخرى: المجد، والشعور الوطنى، والرفاهية الجماعية، والمصلحة المشتركة، وإرادة القوة، حتى وإن ظلت تستخدم أحيانا كسائر. وغدا السعى إلى القوة، الذى كان يحتل مركز الصدارة فى العلاقات الدولية منذ القرن الخامس عشرة، أكبر ضحية لذلك التطور.

مواش الفصل الثالث

- (١) Edward Behr, *Une Amérique qui fait peur*, Paris, Plon, 1995.
- (٢) *Losing Ground*, New York, Basic Books, 1984; نقلا عن المرجع السابق، ص ٢٣٠.
- (٣) Yves - Marie Laulan, *La Planète balkanisée*, Paris, Hachette, 1991; rééd. coll. "Pluriel", 1993.
- (٤) Ghassan Salamé, "Un retour aux mandats", Un nouveau débat stratégique, min-istère de la Défense, Paris, , La Documentation française, 1993, p. 26.
- (٥) Jean - Claude Guillebaud, *Les Confettis de l' Empire*, Paris, Le Seuil, 1976.
- (٦) نقلا عن عنوان حديث للرئيس السنغالي نشرته صحيفة الموند الفرنسية في عددها الصادر في ١٨ - ١٩ يونيو ١٩٩٥.
- (٧) Daniel Vernet et Jean- Marc Gonin, *Le Rêve sacrifié. Chroniques des guerres yougoslaves*, Paris, Odils, Odile Jacob, 1994, p. 267.
- (٨) Dominique Schnapper, *La Communauté des citoyens*, Paris Gallimard, 1994, p. 45.
- (٩) بير هلمر، نفس المرجع الوارد في الهامش رقم ١ بالفصل الأول (ص ٣٧٨ في المرجع).
- (١٠) Nguyen Quoc Dinh. Patrick Daillier, Alain Pellet, *Droit international public*, (١٠) LGDJ, 5^e éd., 1994, p. 500.
- (١١) Jean Salmon, *La Reconnaissance d' État*. Paris, Armand Colin, 1971, p. 169.
- (١٢) انظر نفس المرجع المذكور في الهامش السابع من هذا الفصل (ص. ١٥١ - ١٥٢ من المرجع).
- (١٣) يرى كلود سيلبرمان أن تلمز موقف فرنسا مع موقف ألمانيا بهذا الصدد علامة على اختلاف المقاييس فيما يتعلق بالمواطنة على جانبي نهر الراين. انظر بهذا الخصوص نفس المرجع الوارد في الهامش رقم ٢٣ بالفصل الثاني (ص ٣٠٥ من المرجع).
- (١٤) Hélène Carrère d' Encausse, *L' Empire éclaté, la révolte des nations en URSS*, Paris, Flammarion, 1978;
- (١٥) لم يقتصر الأمر فقط على عدم قدرة السلطة المركزية على دفع الجمهوريات الاتحادية إلى تطبيق قراراتها، بل إن القواعد الشرعية والدستورية باتت تنتهك بإعلانات السيادة التي صغرت عن كافة الجمهوريات منذ ربيع ١٩٨٩. ومنذ ذلك

الوقت أصبح القانون الجمهوري يطو على القانون الاتحادى فى الجمهوريات البلطيقية والقوقازية إذ أعلن بعضها أولوية دستورها على دستور الاتحاد.. وسرعان ما أصبح الحزب الشيوعى نفسه عاجزا عن تأمين وحدة النظام. ولجأ قادة الأحزاب الشيوعية فى كل جمهورية إلى المطالب القومية (كرايفتشوك، على سبيل المثال فى أوكرانيا) وإلى إقرار برامج خاصة بالحزب فى كل جمهورية حتى يسلخوا سائر التسيان على طابعه الشيوعى. وقد صدق المؤتمر الثامن والمشرعون على تطبيق النظام الاتحادى على الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى الذى بدأ العمل به فى سبتمبر ١٩٨٩ بإلحاح مجلس رئاسى يضم السكرتيرين الأوائل فى الجمهوريات محل الكتب السياسى.

Mikhail Gorbachev, Avant-mémoires, Paris, Odile jacob, 1993, p. 18. (١٦)

Perestroïka, Paris, Flammarion, 1987, p. 157. (١٧)

(١٨) يوضح ليف - ماري لولان (الهامش الثالث فى هذا الفصل - ص ٩٨) أن الوضع أعقد من ذلك إلى حد كبير. ثلثى جانب الجمهوريات الثماني عشرة، هناك ستة أقاليم و٤٩ منطقة و١١ كيانا مستقلا أى مجموعة ٦٦ كيانا قانونيا يتمتع كل منهم أو يطالب بقدر أكبر أو أقل من الاستقلال الذاتي ووفقا لتقدير بعض الخبراء هناك ما لا يقل عن ١٨٠ نزاعا كامنا أو مستترا يمس ٣٠ مليون من السكان وثلاث الأراضي.

(١٩) ساخا - ياقوتيا، وتاتارستان، وباشكورتوستان، ولزموتيا، وجمهورية الماري، وتشولفانيا، وموردوفا، وكاريليا، وجمهورية الكومى، وجمهورية التاتى، وكشمير، وجمهورية تول، وبورياتيا والكلموكى، وبداغستان، وتشيشتيا، وأنجوشيا، ولوسيتيا الشمالية، وجمهورية الكابارد والبلكاك وجمهورية الكرايشى والشركى، وجمهورية الألبانيين.

"Forget the Belo", The Economist, 15 janvier 1994 (٢٠)

"Sick Ukrainians", ibid., 8 octobre 1994 (٢١)

"Looking into the Abyss", ibid 28 mai 1994 (٢٢)

"Le rêve raisonnable de la Gagaouzie autonome", Libération. 11 avril 1995 (٢٣)

(٢٤) يقول سيبليزهان - نفس المرجع الوردي فى الهامش رقم ١٣ بنفس الفصل، إنه على عكس ما يصور الناس فى أغلب الأحوال، فإن يوغسلافيا ليست خطيئا من الأجانب. فقد كان هذا البلد من أشد بلدان أوروبا تماسكا؛ فمن مقدونيا حتى حدود النمسا، كان نفس الشعب (السلاني) يتكلم نفس اللغة (الصلبية - الكرواتية).

(٢٥) يقول فرانسيس جوتمان (Le Nouveau Décor international, Paris, Julliard, 1994, p. 51) : لقد تفجرت الأمبراطوريات فى نهاية المطاف عندما أصبح الشعور بالتمدية أقوى من الشعور بالتضامن، فالشعوب التى كانت تضمها تلك الأمبراطوريات لم تعد ترى أى احتمالات للتقدم بالبقاء معا. غير أنه يوسنا أن نلاحظ أن الشعور بالتضامن كان قديما من قبل. ولذا كان أقوى الآن فإن الأمر يعود إلى الاحتداد بين الأحوال ستكون أفضل بدون الآخرين.

H. Lydall, Yougoslavia in Crisis, Oxford, Clarendon press, 1989, p.9. (٢٦)

Paul Garde, *Vie et Mort de la Yougoslavie*, Paris, Fayard, 1992, p. 262. (٢٧)

(٢٨) المرجع السابق، ص ١٦٠. كان نتائج الاجتماع حسب المؤشر ١٠٠ على نطاق يوغسلافيا السابقة ١٧٩ في سلوفينية ١١٧ في كرواتيا، و ٩٤ في صربيا.

G.Guerennec, *La Yougoslavie autogestionnaire*, 1991, p. 117. (٢٩)

Frédéric wehrle, *Le divorce tchécoslovaque*, Paris, L' Harmattan, 1992, p. 269. (٣٠)

' IeWa Kulesza -Mietkowski et Piotr Mietkowski, "Économies et géopolitiques á (٣١) L'Est", *Politique étrangère*, n° 1/94, p. 237.

Ha Cheong Yeon, "Les répercussions économiques de l' unification allemande et (٣٢) leurs conséquences pour la Corée". *ibid.*, février 1994, p. 486.

(٣٣) المرجع السابق ، ص ٤٩٤.

(٣٤) المرجع السابق ص ٤٨٨.

Michel Ignatieff, "Québec, la société distincte jusqu' où?", in Jacques Rupnik, (٣٥) *La Fracture des nations*, Paris, Le Seuil, 1995, p. 142.

Stéphan Dion, "La secession du Québec, évolution des probabilités", *Relations in- (٣٦) ternationales et stratégiques*, n° 13, 1994, p. 207.

Gian Enrico, "Le défi de la ligue du Nord". in Jacques Rupnik, *op. cit.*, p. 109. (٣٧)

Barbara Loyer, "Nations, État et citoyens en Espagne", *Hérodote*, 1^{er} et 2^e trimes- (٣٨) tres 1994, p. 89

(٣٩) نفس المرجع الوارد في الهامش رقم ١٢ بالفصل الأول (ص: ١٥٧ من المرجع).

Matthew Horsman et Andrew Marshall, *After the Nation State*, Harper Collins, (٤٠) 1994, p.187.

(٤١) يقول داتال بل: الدولة - الأمة كبيرة جدا بالنسبة للأشياء الصغيرة وصغيرة جدا بالنسبة للأشياء الكبيرة، ، فلا عن المرجع السابق.

(٤٢) في عام ١٩٦٧، أجرى استفتاء علم، أدلى فيه ١٢٣١٨ مقترعا بأصواتهم لصالح الإبقاء على العلاقات مع المملكة المتحدة، و٤٤ مقترعا لصالح التسمية لأسبانيا.

(٤٣) « لا يربطون ولا أسبان، بل جبال الزيتون!»، صحيفة للوند، بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٩٤.

(٤٤) توازن غير مستقر، المرجع السابق، بتاريخ ٤ أبريل ١٩٩٥.

(٤٥) François Thual, *Géopolitique au quotidien*, paris, Iris -Dunod, 1993, p. 107.

(٤٦) *Relations internationales et stratégiques*, 10, été 1993, p. 7 - 8.

(٤٧) نقلا عن مجلة لويون الفرنسية بتاريخ ٥ يونيو ١٩٩٣.

(٤٨) kenichi Ohmase, "The rise of the region State", Foreign Affairs, printemps, 1993, p. 79.

وقد عرض المؤلف أطروحته في 1995 The End of The Nation State, New York, Free Press

(٤٩) يلاحظ فرانسوا توال أن عدد سكان الهند ارتفع من ٣٢٨ مليون نسمة إلى ٨٥٥ مليوناً، حتى أنه سيرتفع إلى مليار في بداية القرن القادم. ولا يستبعد الديموغرافيون أن يبلغ عددهم مليارات ونصف في عام ٢٠٤٠. وهو يتسائل عما إذا كان هذا الانتشار السكاني لن يؤدي إلى تغير الهند، ما قد يسبب في أسوأ كلفة. (نفس المرجع الوارد في الهامش رقم بالفصل الأول، ص ١٣١ - ١٣٢ من المرجع)

(٥٠) عن مقال بصحيفة للوند بتاريخ ١٤ - ١٥ يونيو ١٩٩٥ بعنوان «نيروطنى جبال تيرة نفسها من نهضة علم مدينة بالكشمير».

(٥١) نقلا عن نفس المرجع الوارد في الهامش رقم ٩ من الفصل الأول (ص ٣٠٣ من المرجع)

(٥٢) نقلا عن مقال لسيرجو كاريزو دهل في فرصة أخيرة لوحدة بلجيكا « مجلة للوند ديلومانيك، يونيو ١٩٩٣

(٥٣) نقلا عن مقال لاريك لوزوف بمجلة *Relations internationales et stratégiques*, n. 13, printemps 1994, p. 195.

(٥٤) «ألمانيا لم تعد تقبل أن تكون بقرة أوروبا السلوب» صحيفة للوند، ٢٥ - ٢٦ يونيو ١٩٩٥.

(٥٥) «الترينج»، رفض متضمن فيه، لوند ديلومانيك، يناير ١٩٩٥.

(٥٦) دومينيك شغلير، نفس المرجع الوارد في الهامش رقم ٨ من هذا الفصل.



الفصل الرابع

تحول العالم إلى بلدان سويسرية الطابع

فى ٢٨ مارس ١٩٩٥، أعلن برنار ديرييه، الوزير الفرنسى لشئون التعاون فى بوجومبورا، وهو يؤكد أن فرنسا لاتتوى التورط عسكريا وبشكل مباشر فى التوترات المتصاعدة فى بوروندى: «من يريد أن يتدخل؟ وضد من؟». واستطرد قائلا: «لقد كشفت التجارب السابقة فى الصومال ورواندا عن حدود هذا النوع من العمليات .يجب أن يأتى الحل من جانب البورونديين أنفسهم»^(١).

ولايتفق هذا الموقف فقط مع ضيق بلد غربى لىزاء نزاع عرقى قائم فى بلد بعيد، ومعقد للغاية ، ولا يشكل قضية استراتيجية كبرى. فالدول الكبرى لم تعد متعطشة إلى الفتوحات والتوسع، بل ولا إلى تأكيد وجودها على خشية المسرح الدولى. فالأولوية المطلقة المنشودة غدت الراحة والرخاء . غير أنه من العسير أن تتفق مثل هذه الأولويات مع الارتباطات الاستراتيجية الكبرى.

والنموذج الدولى الذى باتت تخلم به الشعوب لم يعد النموذج الأمريكى أو السوفيتى، بل سويسرا المتمتعة بالرخاء الهادئ فى منأى عن ضجيج العالم وضجيه.

التشريق الاستراتيجى.

لم تعد القوة الدولية. مرغوبة بالمعنى الكلاسيكى للكلمة، بل إنها تعتبر عبأ. فالقوة تمنح حقوقا ولكنها تفرض أيضا التزامات تتضمن ضروب إزعاج لا تتكافأ إطلاقا مع المكاسب المحتملة. لقد أصبح العالم مجهولا وخطرا إلى حد كبير. وتريد الدولة الآن أن تتعامل دون أن تلتزم ، على غرار الفرد الذى يتفوق ويتصل بالعالم الخارجى بوسائل الاتصال الحديثة دون أن يفادر داره، ليتمتع بنعمة الاستهلاك فى ظل مأواه الأمن.

١ ويقول الأخصاصى الاجتماعى جان - كلود كورفمان إن شعار الفرد بات من الآن فصاعداً «خطئة» فهو «خط الدفاع الذى يحمى من ضجيج الحطاة. وهو يعيش فى الداخل» ، والخارج ليس سوى مجهول أو مجال للمشاهدة. فكل المعانى كامنة فى الداخل» .

وهو بالتصالح الاجتماعى الخمر، وهو جبرار مريمه أن البيت يصبح قطبا جاذبا بشكل متزايد، حيث يجد المرء فى آن واحد أسباب الراحة، والأمن ، ووسائل التسلية، والإعلام والتدريب، وغدا أيضا إمكانية مواصلة العمل^(٣١) . وهو يلاحظ أن كل الأمور تجرى كما لو كان الأفراد يريدون أن يكونوا على مسافة من مواطنيهم، دون أن يفقدوا مع ذلك اتصالهم بالعالم الخارجى.

وكيف لا يلتفت أنظارنا التشابه بين سلوك البشر وموقف الدول ؟ يبدو أن الشعار المشترك للدول الكبرى السابقة هو الاستمتاع بما يوفره الداخل. إنه عهد التشرقن الاستراتيجى .

والخيار بين الأولويات الدولية والأولويات القومية ليس مسألة جديدة. فالكمل يتذكر فى فرنسا مقالات ريمون كارتييه اللادعة، وهو التصير المتحمس للاستعمار الذى غير رأيه بعد ذلك، بعد قيامه بتحقيق واسع النطاق فى إفريقيا السوداء خلال عام ١٩٥٦ . وقد عاد من هناك وهو مقتنع بأن الاقتصاد الفرنسى لم يعد قادرا على تحمل تكلفة الاستعمار.

كان ريمون كارتييه رئيس تحرير مجلة بارى ملتش فى منتصف الخمسينيات وقد لجأ إلى إحدى حجج المناهضين للاستعمار (ومنهم ريمون آرون) . ففى رأيه أن تخلص فرنسا من أعبائها الاستعمارية يمكنها من أن تركز نفسها بقدر أكبر لتنمية اقتصادها على غرار هولندا بعد استقلال اندونيسيا. وقد ندد فى آن واحد «بالنفقات الديماغوجية، ومكاتب البريد والمستشفيات الفخمة، والمليارات المبدعة» ، وكلها فى رأيه «أعمال خيرية تياهظة التكاليف» . بيد أن هذه النفقات كانت تبدو متأخرة فى نظر الأفاقة الذين تحدث معهم، هى لن تتيحهم إطلاقا عن عزمهم على تحقيق الاستقلال. وعليه فلم تكن لفرنسا أى مصلحة فى التضحية بإمكاناتها من أجل شعوب تكرر الجميل وتلهم على الحصول على استقلالها. ولم تعد المستعمرات مصدرا لتأكيد المكانة أو الثروات، بل سببا للمزيد من الأعباء. «ولربما كان مبلغ الألف وأربعمائة مليار فرنك الذى استثمر فيما وراء البحار منذ عام ١٩٤٧ ، كافيا لتحطيت الاقتصاد الفرنسى وجعله قادرا على المنافسة»^(٣٢) .

وأصبح شعار «الكوريز بالأحرى لالزيميز» (والكوريز أحد مقاطعات فرنسا) إشارة التجمع بالنسبة «لأنصار الكارتييرية» ،، وضواها من الأفضل مساعدة المناطق الفرنسية المحتاجة

إلى المعونة بدلاً من دعم بقاع نائية.

وانطلق النقاش من جديد حول العبء المفرط الذى يتكبده الاقتصاد الوطنى من جراء التحرك على الساحة الدولية بعد خمس وثلاثين سنة، إثر نشر كتاب پول كيندى المعنون (نشأة الدول العظمى وانحطاطها) ١. وقد ابرز فيه توسع الاستراتيجية الأمريكية المفرط، فكتب يقول: «لقد ورثت الولايات المتحدة العديد من الالتزامات الاستراتيجية التى تعاقبت عليها منذ حوالى عشرين سنوات فى فترة كان نفوذها السياسى والاقتصادى والعسكرى يبدو أقوى إلى حد كبير. وعليه فإن الولايات المتحدة تتعرض لخطر معروف جيداً لدى المؤرخين الذين درسوا صعود الدول العظمى وسقوطها. وهو مايمكن أن يوصف إجمالاً بأنه «توسع امبريالى مفرط». والمقصود من هذا القول أن المسئولين فى واشنطن يواجهون بشكل دائم مصاعب مزعجة. فالمصالح والالتزامات الأمريكية فى مختلف أنحاء العالم باتت الآن جسيمة للغاية بالنسبة لقدرات الولايات المتحدة على الدفاع عنها كلها فى آن واحد» ٢.

يبد أن التاريخ أراد بمنطقه العميق، وبينما بدأ بالكاد هذا النقاش حول الولايات المتحدة، أن يتعرض الاتحاد السوفيتى لا للإصابة بل لضربة قاتلة من جراء ذلك التناقض بين نقل الالتزامات الخارجية والموارد التى تسمح بحملها ٣.

القوة: السم الذى قضى على الاتحاد السوفيتى.

بالقسوة القدر! كان ماركس وإنجلز قد تنبأ بأن الدولة الرأسمالية ستسقط تحت معاول الثورة لتترك مكانها للدولة الاشتراكية. وكان من المفترض أن تزول هذه الدولة الأخيرة لتحل الشيوعية محلها. غير أن الدولة الاشتراكية انهارت فجأة بينما القوة الرأسمالية الأمريكية تنهار ببطء.

لقد خاضت موسكو غمار منافسة مع الولايات المتحدة من أجل التفوق على الصعيدين العالمى، وسعت إلى توسيع منطقة نفوذها بعد عام ١٩٤٥. وكانت سياسة التحجيم والتحالف الأطلسى والردع النووى تحظى دون تقدمها فى أوروبا، فحاولت أن تجد لنفسها موطئ قدم، بتثبيت مثالى، فى العالم الثالث حيث لم يكن هناك وجود لتلك الموانع القوية. وقد دأبت بلا كلل منذ الستينيات على عقد تحالفات من غانا إلى كوبا، ومن فيتنام إلى ليبيا، ومن مصر إلى اليمن، مروراً بأفغانستان وجنوب إفريقيا، وقدمت المساعدات لحكومات وصفت بالاشتراكية، ولحروب العصابات، ومولت أحزاباً شقيقة على الرغم من الإخفاقات

والارتدادات في التحالف وكلفة ذلك التضامن الأسمى.

وبعد تقلد جورباتشوف السلطة في عام ١٩٨٥، أعاد الاتحاد السوفيتي تقييم سياسته الخارجية وحدّ من المبالغ التي كانت مخصصة لها. وقد أقيمت فشله في أفغانستان مقبة الإصرار على التوسع والحفاظ على مواقفه في العالم الثالث أيا كان الثمن. وعليه بدأ الإدراك بأنه ليس بصدد مكاسب في نزال ضد الأمريكيين ولكن بصدد عبء تقيل بات الاقتصاد السوفيتي يترنح تحت وطأته. ولم يعد جورباتشوف مستعدا لأن يخصص بلده مبالغ فاحشة للحفاظ على مواقع دولة كبرى خارج أوروبا بتكاليف باهظة.

وقد عبر عن هذا الوجه الجديد الكسندر ياكوفليف، مستشار جورباتشوف القريب الصلة به والذي يعتبر الأب الفكري للبريسترويكا، على النحو التالي: «لم تعد العلاقات مع العالم الثالث خاضعة للتوجه السياسي للبلدان المعنية. والمساعدات التي منحت للبلاد التي كانت تسمى في عهد بريجنيف «البلاد ذات التوجه الاشتراكي» لم تكن كذلك. كانت هذه «المعونة» توزع على كل حركة مجرد أن تعلن أنها اشتراكية أو ماركسية - لينينية، والواقع أن هذه الحركات كانت مستعدة لأن تنسب نفسها لأي شيء، وكانت شعاراتها لا تخفى في أغلب الأحوال سوى صراعها من أجل السلطة. وقد انتهى ذلك اليوم. فعلى كل بلد أن يختار طريقه وأن يتحمل أعباءه. وسنقيم من الآن فصاعدا علاقات عادية مع بلدان العالم الثالث، بصرف النظر عن توجهاتها الأيديولوجية أو اختياراتها الاقتصادية. ويجب أن يقتصر مفهوم المعونة على الكوارث الطبيعية والمجاعات التي تعني عموم القوى الدولية»^(٦).

وعليه. فقد انسحب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، وساهم في حل النزاعات الإقليمية التي كان يواجهها من قبل بكل همة (جنوب القارة الإفريقية، إفريقيا الوسطى، كمبودجيا) وحدّ من مساعداته للحلفاء (انجولا، موزمبيق، العراق، سوريا) وتخلّى عن تواجده العسكري في بلدان كانت في آن واحد رموزا سياسية ومعادية للامبريالية مثل كوبا وفيتنام. كما فضّل السعي إلى التعاون الاقتصادي على العلاقات الأيديولوجية، فأعطى الأولوية لكوريا الجنوبية الدنمائية على حساب كوريا الشمالية «الملتزمة سياسيا» والفقيرة في الوقت نفسه.

وإذا كان بعض الروس يتحسرون على الاتحاد السوفيتي، فإن ذلك لا يرجع، اللهم إلا حالات استثنائية محدودة، إلى حنينهم للأمبراطورية التي زالت. فالتواجد العسكري في فيتنام أو كوبا، أو فقدان المراكز في إفريقيا أو الشرق الأوسط لا يهز مشاعر المواطن الروسي المتوسط الحال، الذي يتأثر بقدر أكبر بتدهور ظروف معيشته اليومية.

ورد فعل الرأي العام الروسى إزاء المشكلة التشيشانية له مغزاه. فضرورة الحفاظ على وحدة البلاد لا تحظى بتعبئة الجماهير التى تميل بالأحرى إلى الاعتقاد بأنه مادام التشيشان مختلفين عنا، فليعيشوا إذن على حدة. وقد أدان التدخل فى تشيشنيا ٧٠٪ من الروس الذين تم استطلاع رأيهم فى عام ١٩٩٥^(٧).

أما التسبب ضد الحرب فى تشيشنيا فقد جاءت من جانب أمهات المجندين فى روسيا. فكيف يمكن أن يطقن تعرض حياة أبنائهن للخطر؟ فقد نشرت لجنة لأمهات الجنود الروسى نداء ووجهت إنذارا إلى المسئولين الروس تطالب فيه بوقف القتال فوراً ، وسحب القوات الروسية ووضع خطة لانقاذ أهالى تشيشنيا^(٨).

لم يؤد التوسع فى قوة بلد على النطاق الدولى، وتطوير تواجده، وبالتالى التزاماته، بما يفرضه ذلك من تكلفه، لم يؤد فى عصرنا هذا إلا إلى مقتل الاتحاد السوفيتى. غير أنه الحق مع ذلك إصابات بمجموع الدول الكبرى الأخرى.

عبء الولايات المتحدة المزعج.

لا يزال وضع واشنطن جيداً بخصوص هذه النقطة، ولكن بشكل نسبي فقط بالمقارنة مع موسكو. فالولايات المتحدة لم تتدرس مثل الاتحاد السوفيتى، إلا أنها اضطرت مع ذلك إلى تعديل أولوياتها، نظراً لأن المواطنين الأمريكين يرون أنه يتعين على قادتهم أن يهتموا بقدر أكبر بأحوال المجتمع الأمريكى، من اهتمامهم ببقية العالم.

لقد اضطر جورج بوش إلى ترك البيت الأبيض فى وقت أبكر مما كان متوقفاً لأنه نسي هذه القاعدة. فنجاحاته الجلية فى مجال السياسة الخارجية ضد الاتحاد السوفيتى والعراق، لم تنح له فرصة إعادة انتخابه، بل وساهمت فى الإسراع بإلحاق الهزيمة به. ومنذ عام ١٩٤٥ لم تتم إعادة انتخاب رئيسين أمريكيتين بعد فترة رئاستهما الأولى. فقد خسر كارتر (١٩٧٧ - ١٩٨١) الجولة الثانية لأنه اعتبر ضعيفاً للغاية على الصعيد الدولى، خاصة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى (الصواريخ الأوروبية، أفغانستان) وإيران (احتجاز الرهائن فى السفارة الأمريكية). وإذا كان بوش قد لاقى نفس المصير المشؤم، فقد جرى ذلك على العكس لأن مواطنة ثبت لديهم أنه حابى الخارج على حساب الداخل وفضل الاهتمام باليانا (فى أوروبا) على ألبانى (مدينة بالولايات المتحدة).

وكان بات بوكانان، منافس جورج بوش فى الانتخابات التمهيدية المرشح الجمهورى

للرئاسة فى عام ١٩٩٢ ، قد كتب يقول فى سبتمبر ١٩٩١ : «إذا كانت امريكا لاتريد أن تلحق ببريطانيا فى نفس ملجأ المعجزة ، فمن الأفضل لها أن تكف عن ثروتها الجديدة حول «الأحادية القطبية» وحول «مسؤوليتنا القيادية»^(٩) .

أما كلينتون فقد فضل أن يؤخذ عليه التصرف بقدر أكبر كمحافظ للولايات المتحدة لأكريسيها. وهو يعتبر أنه يكون بذلك متوافقا مع تطلعات الشعب الأمريكى العميقة.

وقد أعلن قبل انتخابه بأيام : «يجب أن تعزز أمريكا قوتها الاقتصادية لكنى تتمكن من القيام بدورها القيادى فى العالم. وإذا كنا نريد أن يساند شعبنا التزاماتنا فى الخارج ، فيجب أن نخار رئيسا يحقق الرخاء فى الداخل»^(١٠) .

ومن قبل ، وفى مقال مشترك فى عام ١٩٨٨ ، نشر فى «فورين أفيرز» ، كتب وزير الخارجية الأمريكية اللذان لا يمكن أن يظن أحد أنها من الانعزالين ، وهما سيروس فانس (الديمقراطى) وهنرى كيسنجر (الجمهورى) يقولان : «أصبحت القوة الاقتصادية فى صميم النظرة لأمريكا سواء من جانب أصدقائها أو أعدائها. ولن يمكن الحفاظ على الزعامة الأمريكية فى العالم إذا ظل المعجز الكبير فى الميزانية والموازنات التجارية ينال من الثقة فى الاقتصاد الأمريكى»^(١١) . ويعنى ذلك بكل وضوح التخلّى عن الأولويات الاستراتيجية لصالح النهوض بالاقتصاد.

ويرى نوبت جرينجرش ، الزعيم الجمهورى الجديد بمجلس النواب الأمريكى أنه يتعين بالتأكيد على الولايات المتحدة أن تقود العالم لأن القرن الحادى والمشرين سيكون خطيرا ، ولكنه يضيف قائلا : «البلد الذى يوجد فيه صبيان فى السنة الثانية عشر من عمرهم لديهم أطفال. وصبيان فى الخامسة عشر يتقاتلون ، ويصابون فى السابعة عشر بالإلنز ، ويحصلون فى الثامنة عشر على شهادات لا يستطيعون قراءتها ، بلد لا يمكنه أن يقود أى شىء ، ولذا يجب أن نؤدى واجبتنا فى البيت»^(١٢) .

منذ عام ١٩٩٤ ، انتخب لأول مرة ٢٩ عضوا فى مجلس الشيوخ ، من بين مئة عضو ، وانتخب نصف أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٤٣٥ لأول مرة بعد عام ١٩٩٠ ، أى بعد زوال التهديد السوفيتى . لقد انقضى العهد الذى كانت تحتل فيه السياسة الخارجية مركزا هاما فى الانتخابات. ويميل هذا الاتجاه إلى التأكد.

وعندما يوجه السؤال بوجه عام إلى المواطنين الأمريكين حول استغلال الجيش الأمريكى لإقرار الأمن والسلام فى منطقة هامة من مناطق العالم ، يؤيد ذلك ٧٦٣٪ منهم

ويرفضه ٢٧٪ ولا يلى ١٠٪ منهم برأى فى هذا الشأن^(١٣). ولكن هذا القبول العام لا يتواجد عندما يتعلق الأمر بحالات محددة لأن عيبتها الأساسية يكمن فى كونها ملموسة.

وفى الثانى من مارس ١٩٩١، أعلن الرئيس بوش بكل افتخار: «لقد اجتاز النظام العالمى الجديد أول امتحان له .. لقد تم دفن شبح فييتنام إلى الأبد فى رمال صحراء شبه الجزيرة العربية».

إرادة عدم التدخل

غير أنه سرعان ماتبين أن الكابوس الفييتنامى أعمق مما كان متصورا. ولم يشكل النجاح الأمريكى الساحق خلال حرب الخليج الترياق الكافى.

فقد رفض الأمريكيون بعد ذلك التدخل بشكل مباشر فى البوسنة رغم أنهم أعلنوا أن الصرب هم المعتدون وأن البوسنيين ضحايا هذا النزاع، كما أنهم تخلصوا بسرعة من التزاماتهم فى الصومال ولم يتدخلوا فى هايتى إلا بعد العديد من الترددات. وبدا الجيش الذى تم تدريبه لمقاومة الدولة السوفيتية الكبرى والحقاق الهزيمة بها، عاجزا أو محجما عن مواجهة العصابات المسلحة التابعة للجنرال عبيد، أمير الحرب الصومالى، أو الحرس الجمهورى التابع للجنرال سيدراس، دكتور هايتى.

والطريقة التى تعامل بها الجمهور الأمريكى بخصوص إرسال جنود البحرية الأمريكية إلى الصومال تعتبر نموذجا حيا فى هذا المجال. ففي ديسمبر ١٩٩٢، أيد ٦٦٪ من الأمريكيين استخدام الجيش الأمريكى لتولى مهمة توزيع المساعدة الإنسانية^(١٤). وبعد شهر، عندما وصل الجنود إلى الموقع وظهروا على شاشات التلفزيون، ارتفع تأييد الرأى العام إلى ٨٤٪، ولكن المهمة كانت تعتبر آنذاك مسألة أنسانية بحتة ومؤقتة. فالمطلوب ليس «إضرب وانسى». وبعد المواجهات الأولى فى مارس ١٩٩٠ بين القوات الأمريكية وقصائل الجنرال عبيد، أعلن ٨٤٪ من الأمريكيين تأييدهم لاستخدام القوة حتى يمكن إنجاز المهمة الانسانية. وفى يونيو، عندما قتلت الميليشيات الصومالية ٢٣ من الجنود الباكستانيين التابعين للقوات الدولية، ظل ٦٥٪ من الأمريكيين فى صف تدخل الجيش الأمريكى، من خلال الأمم المتحدة، ضد أمراء الحرب الصوماليين. وبعد أن عرض التلفزيون صور القتلى من الجنود الأمريكيين، ونظرا لعدم التوصل إلى حل سريع للنزاع، تغير موقف الرأى العام فى صيف ١٩٩٣. ففي سبتمبر رأى ٥٣٪ من الأمريكيين أنه يتعين الانسحاب من الصومال ورأى ٥٧٪ أن المواجهات مع العصابات المسلحة الصومالية يجب أن تتوقف^(١٥). وهكذا تحدث

الزعيم الجمهوري بوب دول عن «الكابوس الصومالي» بالإشارة إلى «الكابوس الفيتنامي»، بعد الصدمة التي أحلتها رؤية جثث الجنود الأمريكيين تجرجر فوق الرمال^(١٦). وأدرك الرأي العام الذى كان يعتقد أن المهمة تتمثل فى تقديم الغذاء لأناس يموتون من الجوع، أنه نزاع بكل معنى الكلمة مصحوب بقتلى حقيقيين.

ووفقا لتقديرات وكالة المخابرات الأمريكية، فقد قتل العسكريون الأمريكيون ما بين سبعة آلاف وعشرة آلاف صومالي^(١٧). ومع ذلك فإن سقوط ١٨ أمريكيا قتلى فى أكتوبر ١٩٩٣ (من بين ٣٤ جنديا أمريكيا قتلوا على مدى العملية) هو الذى أدى إلى رجحان كفة سحب القوات.

ويستحق القبول بإرسال قوات أمريكية إلى هايتى^(١٨) أن تحل شفرته. فقد وافق عليه ٦٦٧ من الأمريكيين إذا كان الأمر يتعلق بإجاء المواطنين الأمريكيين من هناك، و ٦٩ إذا كان الهدف وضع حد للهجرة غير المشروعة. ولكن نفس هذه النسب تعارض التدخل إذا كان هدفه إعادة الرئيس أرستيد إلى السلطة وإقامة الديمقراطية من جديد فى هايتى^(١٩).

ومن جهة أخرى، ساهمت إلى حد كبير ضغوط اللجنة الانتخابية لأعضاء الكونجرس من السود فى القرار النهائى الذى اتخذته الرئيس كلينتون باستغلال القوة لطرد العصابة العسكرية الهايتية^(٢٠). وهكذا يتضح أن المبررات الرئيسية للتحرك كانت ذات صبغة سياسية داخلية بحتة، ولم تكن خاضعة لأولويات دولية.

وينطبق نفس الأمر على الموقف الأمريكى تجاه البوسنة. كان رد الفعل الأمريكى انفعاليا صرفا، دون أن يرتبط بأي حال من الأحوال بالتفكير السياسى أو الاستراتيجى. فالرأي العام الأمريكى وأغلب أعضاء الكونجرس الأمريكى أيضا يرون أنه من المناسب تقديم المساعدة للبوسنة ليذافعوا عن أنفسهم، وذلك لاعتبارات أخلاقية. ولكن التدخل عسكريا إلى جانبهم، سواء عسكريا أو كقوة لحفظ السلام قوبل بالرفض التام. وهكذا يمكننا أن نفهم لماذا كان رفع الحظر على توريد الأسلحة للبوسنة المبدأ الرئيسى للسياسة الأمريكية تجاه هذا النزاع. وكان المحللون يدركون تماما أن مثل هذا الإجراء سيصعبه رفع الحظر عن صربيا، وأن الصربيين هم الذين سينتصرون فى نهاية الأمر. وتتحصر المسألة فى أن هذا الإجراء يتميز بكونه يوفق بين لإرادتين متناقضتين فى أمريكا ألا وهما الإحساس بالقيام بعمل من أجل البوسنة، وإراحة الضمير بالتالى، دون التورط مع ذلك بشكل مباشر فى النزاع.

إن الرأي العام الأمريكى غير مستعد لأن تقوم القوات المسلحة الأمريكية بتحرك عسكري فى الخارج إلا فى حالتين محدنتين: عندما يشعر أن مصالح أمريكا الحيوية معرضة

للخطر، وعندما يرى أن التدخل العسكرى يمكن أن يقدم مساعدة إنسانية دون أن يؤدي ذلك إلى المشاركة فى النزاع الذى دعا إلى ذلك التدخل. وبعبارة أخرى فإن المشاركة الأمريكية فى مهام الحفاظ على السلام تلقى فى أحسن الأحوال مساندة غير متحمسة، بينما تظل مهام استعادة السلام مرفوضة ميلثيا بشدة^(٢١).

ويرى اليوت ابرامز^(٢٢)، القريب من الأغلبية الجمهورية فى الكونجرس وصاحب الاتجاه المحافظ الجديد أن رأى العام الأمريكى يساند بقوة السياسة الدولية الحريصة على احترام حقوق الإنسان، ولكنه لن يتحمل خسائر بشرية أمريكية للهم إلا إذا تعلق الأمر بمصالح واشنطن الأساسية، وهو ما لا ينطبق على البوسنة أو الصومال أو رواندا. وفى تقديره إذن أن التدخل الإمبريكي سيكون خطأ فى أغلب الأحوال.

وبقدر ما لانرى اليوم كيف يمكن أن تكون المصالح الحيوية للولايات المتحدة معرضة للتهديد، فإن ذلك يعنى أن تمتنع مقدما عن أى تدخل خارجى.

وتعبر استعدادات الولايات المتحدة العسكرية عن إرادة العودة إلى البيت ، إذ أن عهد الانتشار الخارجى قد ولى. ففى الستينيات، عندما كانت المنافسة مع الاتحاد السوفيتى على أشدها، كان لدى واشنطن قاعدة جوية كبيرة خارج الأراضى الأمريكية. وقد انخفض عددها اليوم إلى ثلاث عشرة قاعدة.

قوة معاقبة ذاتيا

لا يخطئ وزير الخارجية الأمريكى الحالى عندما يؤكد: «إن جيشنا أحسن الجيوش تجهيزا اليوم، وأحسنها تدريبا واستعدادا من بين القوات المقاتلة فى العالم»^(٢٣).

كما أنه على أثر استعادة طيار أمريكى فى يونيو ١٩٩٥، من خلف الخطوط المصرية بعد إسقاط طاقته، أعلن الرئيس الأمريكى بثقة جديرة بالرجال: «هذا يثبت أننا نملك أحسن جيش فى العالم».

هذا صحيح، غير أنه لا يبنى الشئ الكثير بقدر ما لا تملك الحكومة الأمريكية القدرة على استخدامها، أو بالأحرى بقدر ما لا تتوفر لها تلك الإرادة. وهذا أشبه بأن يمتلك المرء سيارة سباق على أحدث طراز وهو يخاف من السرعة. وقد دافع الرئيس كلبنتون عن نفسه لتبرير المساعدة الأمريكية لإنشاء قوات الرد السريع فى البوسنة، وهى القوات التى شكلتها

الدول الأوربية فى يونيو ١٩٩٥، قائلا: «ستكون المهمة محدودة للغاية من أجل هدف قاصر حقاه»^(٢٤). كان أى رئيس أمريكى يضمن فى الماضى من حجم الهدف المنشود لكى يحصل على موافقة الكونجرس. أما الآن فهو مضطر إلى التقليل من شأنه، وبلا جدوى مع ذلك لأن لأنه لم يحصل على تلك الموافقة. وأقل مايمكن أن يقال فى هذا الشأن أن الامبريالية باتت بعيدة إلى حد كبير.

وفى ١٥ يونيو ١٩٩٤، وافق مجلس النواب على اعتماد مبلغ ٢٦٧ مليار دولار لميزانية الدفاع، بزيادة قدرها ٩,٥ مليار بالنسبة للميزانية التى اقترحها الرئيس كلينتون وأقرها مجلس الشيوخ من قبل. وفى الوقت نفسه اعترض الكونجرس على أى إسهام أمريكى فى نشر قوات تابعة للأمم المتحدة فى البوسنة.

وعندما صوت مجلس النواب الجديد، بأغليته الجمهورية منذ انتخابات ١٩٩٤، لصالح إجراء استقطاعات كبيرة وقود تتعلق بالبرامج والميزانيات الدولية والسياسية الخارجية، اتهم الرئيس كلينتون الجمهوريين فى ٢٣ مايو ١٩٩٥ بتقديم أشد الاقتراحات انزالية منذ خمسين سنة.

وبلغت التخفيضات المقترحة حول البرامج الدولية والمعونة للخارج فى الاقتراح الأسمى الخاص بميزانية ١٩٩٦ والمقدم من جانب مجلس الشيوخ حدا جعل السناتور ماك كونل يعلن أن الاندفاع فى هذا المنحدر سيجعل دور الولايات المتحدة الدولى قريبا مماثلا لدور غانا^(٢٥).

وتتخذ الأغلبية الجمهورية الجديدة موقفا مفارقا. فهى تريد فى آن واحد أن تعزز القوة العسكرية الأمريكية، مع جعلها فى منأى عن أى تعرض لمخاطر. فرغبتها فى زيادة الإنفاق العسكرى مصحوب بالعزم على تخفيض الالتزامات الأمريكية الخارجية إلى أقصى حد. وهذا التكديس للإمكانات دون الرغبة فى استغلالها أشبه بالبخل الاستراتيجى. فالولايات المتحدة أول قوة عسكرية فى العالم بلا منازع محمل. ولا يوجد أى منافس لها يملك قدرات قريبة من قدراتها. وهكذا تبدو هذه الفترة وكأنها ليست وسيلة فى خدمة سياسة خارجية بل هدفا فى حد ذاته

وتشكيل فريق القوات المسلحة للمتعددة القوميات فى إطار حلف شمال الأطلسى الذى يسمح بوضع إمكانات هذا الحلف تحت تصرف الأوربيين يمكن تحليله بطريقتين: فالجانب الإيجابى يتمثل فى إمكانية تحريك الأوربيين بدون الأمريكيين إذا وجد هؤلاء أن الأمر

لايمس مصالحهم. غير أنه يمكن تفسير ذلك على أنه عزم من جانب الأمريكيين على اعتماد توزيع للمهام فى أى عملية عسكرية مشتركة ، يكون الأوروبيون فيها طعمة للمدافع، بينما تكتفى واشنطن بتوريد المعدات وغير ذلك من الوسائل التكنولوجية.

ولم تعد اسباب التدخل ظاهرة بوضوح. «فمنذ نهاية الحرب الباردة، والدبلوماسية الأمريكية تبحث عن خيط يقودها على غرار مبدأ «الاحتواء» الذى وضعه جورج كينان فى ١٩٤٦ - ١٩٤٧»^(٢٦).

بدا عهد ما بعد الحرب الباردة فى أول الأمر «العصر الذهبى» للتدخل العسكرى الأمريكى. غير أنه تبين على العكس أنه المرحلة الأدق لاستخدام القوة العسكرية بالنسبة لأى رئيس أمريكى.

والرد واضح تماما بالنسبة للزعيم الجمهورى بوب دول المرشح لانتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٦ «يجب ألا تتعرض حياة الأمريكيين للمخاطر والموت فى جبهات مثل الصومال وهائى ورواندا، حيث مصالح الولايات المتحدة هامشية أو معدومة. وهذا النوع من التحركات يزيد من صعوبة مهمة اقناع أبناء وأمهات العائلات الأمريكية بإرسال أبنائهم للقتال حيثما تكون هناك مصالح حقيقية معرضة للخطر». وهو يرى أن «الشعب الأمريكى لن يسمح بحزب من القتلى والجرحى باسم أمة غير مسئولة»^(٢٨).

لقد اختارت الدولتان العظيمتان (السابقتان؟) طريق التخلي عن الرغبة فى القوة الدولية، إحداهما بطريقة قصوى والأخرى بطريقة تبدو أكثر مرونة ظاهريا. وقد وقع اختيارها على عكس اختيار الماركيز مونتيكلوس الذى قال فى عام ١٦٢٥: «إن نقص الأموال مسألة مهمة، ولكن الحفاظ على صيتنا أهم»^(٢٩).

فى عام ١٩٩٣ وافق ٧٩٤ من الأمريكيين على استخدام القوة للرد على هجوم موجه ضد الولايات المتحدة، و٧٩ للرد على هجوم ضد المواطنين الأمريكيين فى الخارج، و٧٤ إذا تعرض حليف قريب جدا (دون أى تحديد إضافى لمعنى هذا الاصطلاح) للهجوم.

وفقا للمعلقين: «هناك تأكيد قوى بشكل مدهش للتدخلات المتعلقة بمسائل داخلية لها الأولوية إلى حد كبير: ٨٢٪ لوقف الاستيراد غير المشروع للمخدرات، و٧٠٪ لوقف الهجرة غير المشروعة، ولكن ٥٠٪ فقط لمنع عملية إبادة جنس من الأجناس أو لحماية الأبرياء خلال حرب أهلية»^(٣٠). والواقع أن هذه الإجابات لاتدعو لدهشة.

وهناك استطلاع آخر للآراء يحدد هو أيضا ترتيبا لأولويات أهداف السياسة الخارجية الأمريكية:^(٣١)

٢٨٩.....	وقف سيل المخدرات المستوردة بشكل غير قانونى فى الولايات المتحدة
٢٨٣.....	حماية فرص عمل الأمريكيين
٢٨٢.....	حظر نشر الأسلحة النووية
٢٧٧.....	التحكم فى الهجرة غير المشروعة، والحد منها
٢٦٢.....	تأمين الحصول على الطاقة
٢٥٩.....	الحد من العجز التجارى
٢٥٨.....	تحسين البيئة
٢٥٦.....	مكافحة الجوع فى العالم
٢٥٢.....	حماية المصالح التجارية الأمريكية
٢٥١.....	تعزيز هيئة الأمم المتحدة
٢٥٠.....	الحفاظ على التفوق العسكرى فى العالم
٢٤٩.....	الدفاع عن أمن الحلفاء
٢٣٤.....	تشجيع الدفاع عن حقوق الإنسان فى العالم
٢٢٥.....	الإسهام فى إقرار الديمقراطية فى العالم
٢٢٤.....	حماية الدول الضعيفة من الاعتداءات الخارجية
٢٢٢.....	الإسهام فى تحسين ظروف المعيشة فى العالم الثالث

ومن الملاحظ بشكل صارخ أن المواضيع التي يمكن أن تكون لها عواقب مباشرة على ظروف المعيشة أو الوضع الداخلي هي الأولى بالأخذ في الاعتبار. ولا مجال للوم هذا السلوك الجماعي. كل ما في الأمر أنه يعني أن الديمقراطية الأمريكية محرومة من اتباع سياسة خارجية حقيقية.

فالاستثمار الاستراتيجي الخارجي ينظر إليه كمتصرف يتعارض تماما مع الراحة والازدهار. وامكانيات التحرك العسكرية تتناسب عكسيا مع لإرادة استخدامها.

والأمور ليست على وشك التغيير حول هذه النقطة في الولايات المتحدة. فنصف أعضاء الكونجرس تم انتخابهم بعد عام ١٩٩٠، ولذا فإن خبرتهم بالعالم الخارجي محدودة ولا يعتبرونه من الأولويات. ولو فعلوا ذلك لصادفوا مصاعب جمة في أن يباد انتخابهم. ويتبع معاونوهم الشخصيون نفس الخط. ولا يحاول طرح القضايا بمفاهيم عقلانية لا بانفعالات عاطفية سوى الأعضاء المتخصصين باللجان ومكتب البحوث التابع للكونجرس.

والنظام مجزأ أكثر فأكثر، وبالتالي يكون الامتناع عن التحرك أسهل من العمل، فالكونجرس يستخدم السياسة الخارجية بالأخص لمرقلة مبادرات الرئيس سواء فيما يتعلق بالصين أو كوريا أو روسيا أو البوسنة دون أن تكون هناك أي ارتباطات منطقية بين الطريقة التي يتم بها الدفاع عن مختلف القضايا أو الهجوم عليها. وما يشدد من هذه الظاهرة انتخابات عام ١٩٩٤ التي جاءت بالأغلبية الجمهورية واحتمالات انتخابات الرئاسة في ١٩٩٦. ومع ذلك ستظل هذه الظاهرة قائمة فيما بعد انتخابات ١٩٩٦^(٣٢).

لأنني الانعزالية في الولايات المتحدة الانطواء. فمشاركة الاقتصاد الأمريكي في السوق الدولية يمنع واشنطن من السير في ذلك الاتجاه. وعلى كل فالولايات المتحدة لم تكن أبدا انعزالية على الصعيد التجاري أو الثقافي منذ أن نشأت. ولا يستخدم هنا الاصطلاح إلا للإشارة إلى رفض التوسط الاستراتيجي والإحجام عن التدخل في الشؤون الخارجية، وهو ماتميزت به الولايات المتحدة منذ قيامها.

ولكن هذا الاتجاه انعكس عندما «ترأست (الولايات المتحدة) العالم الحر» في عام ١٩٤٥، وفقا للتعبير الذي استخدمه الرئيس ترومان. ولا يعود هذا التحول فقط إلى الطبيعة الشيوعية للتهديد السوفيتي. فالواقع أن واشنطن حرصت دائما ألا تكون أوروبا خاضعة عسكريا لدولة عظمى واحدة. والتوازن بين الدول الكبرى كان على أي حال في مصلحة الولايات المتحدة وكذلك في مصلحة بريطانيا خلال القرن التاسع عشر.

ومن قبل، فى عهد الفتوحات النابليونية كان يفسرون بى أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تتحول أوروبا إلى حكم ملك أوجد^(٢٣).. وهذا الحرص على الحفاظ على التوازن هو الذى يفسر مشاركة الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الأولى.

ولا يوجد اليوم فى أوروبا خطر هيمنة دولة عظمى، مما يحد من الدافع الأمريكى للتدخل الاستراتيجى.

على أنه لا يجب أن نتصور أن هذا الاتجاه لا يصادف إلا عند الأمريكين الذين يتعجلون التخلص من هذا العبء الثقيل الملقى على عاتقهم منذ أمد طويل، أو عند الروس الذين باتوا عاجزين عن حمله.

الكابوس القيتامى على النطاق العالمى

وإذا كان هذا الانطواء ملحوظا بشكل صريح لدى الدولتين العظميين اللتين أرادتا السيطرة على العالم قبل أن تظهر رغبتهما فى الانسحاب منه، إلا أنه لا يخضعهما وحدهما.

لقد تخلت كندا منذ عام ١٩٩٢ عن إبقاء قوات لها فى أوروبا فى إطار حلف شمال الأطلس لمكافحة عجز ميزانيتها^(٢٤). ولما كان الالتزام الاستراتيجى الكندى يتم أساسا عن طريق هذا الحلف فإنه يتعين الآن على أوتاناو أن تتكر سياسة خارجية أخرى.

فهل يمكن أن تجسد الأمم المتحدة هذه السياسة الخارجية فى شكل متعدد الأطراف، عن طريق قوات الحفاظ على السلام الأكثر شعبية من غيرها؟

توجد لدى الكنديين بالطبع تقاليد راسخة فى هذا المجال، وهى مدعاة لاختغارهم المشروع. ف رئيس الوزراء الليبرالى الكندى آنذاك ليستر بيرسون هو أبو قوات الحفاظ على السلام وقد حصل لذلك على جائزة نوبل للسلام.

غير أن المشاركة الإيجابية فى هذه القوات تتناقص. كان هناك ٥ آلاف جندى كندى من ذوى الخوذات الزرقاء فى عام ١٩٥٣. ولم يبق منهم فى عام ١٩٩٥ سوى ٩٠٠ فقط^(٢٥).

وفى استطلاع للرأى أجرى فى كندا حول أهم المخاطر التى يمكن أن تهدد المواطنين الكنديين، كان ترتيب الأولويات كما يلى^(٢٦):

- ١ - فقد الوظيفة
- ٢ - تدهور نظام العلاج الطبي.
- ٣ - تزايد الإجرام.
- ٤ - تدهور نظام إعانة المتقدمين في السن.
- ٥ - ضغوط الأقليات من أجل إجراء تغييرات اجتماعية.
- ٦ - العوامل المهددة للبيئة.
- ٧ - المخدرات وانحطاط القيم الأخلاقية.
- ٨ - ركود مستوى المعيشة.
- ٩ - ظهور أمراض جديدة.
- ١٠ - الالتزامات الدولية.

ومن اللافت للنظر بشكل صارخ أن الموضوع الوحيد المتعلق بالأمور الدولية أتى في آخر الأولويات، والأدهى من ذلك أنه ينظر إليه كتهديد لا من جانب بلد أو مجموعة من البلدان المعادية، ولكن باعتباره تقييدا بالالتزامات الدولية. وتلك هي القومية بأجل صورها!

وتتطلع حكومتا اليابان والمانيا إلى رفع القيود المفروضة عليها بخصوص إمكانية المشاركة في عمليات عسكرية خارجية، حرصا منهما على «تطبيع» أوضاع بلديهما. فهما تدركان أنهما لن يمكن اعتبارهما، بدون ذلك، طرفين فاعلين يمكنهما من التأثير على مجرى العلاقات الدولية. ولكن عندما تقطعان جزءا من الطريق العكسي للدول التي لم تتعرض لقيود خاصة بقوتها العسكرية بعد عام ١٩٤٥، فإنهما تقدمان على ذلك بحذر شديد، بإعداد الرأي العام لذلك بكل عناية، وإيقاع بطى للغاية خوفا من إثارة رد فعل عنيف.

لقد رأي ٤٧٪ فقط من اليابانيين أن اللجوء إلى القوة لتحرير الكويت له ما يبرره، في مقابل ٤٥٪ يرون العكس^(٣٧).

بل إن الحصول على مقعد عضو دائم في مجلس الأمن لاثير حماسا جامحا. كان ٤٥٪ من اليابانيين يرجون بذلك في ابريل ١٩٩٤. ولكن هذه النسبة انخفضت إلى ٣٧٪ في سبتمبر من نفس العام^(٣٨). ومن رأي مواطني أمبراطورية الشمس المشرقة المؤيدين

لذلك الخطوة أنها يجب أن تتم في حدود الدستور (الذي يحظر اللجوء إلى الحرب) وألا يكون هذا الإسهام عسكرياً بأي حال من الأحوال^(٣٩). والنموذج الدولي عند الألمان ليس الاتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة، بل سويسرا، نموذج الازدهار والاستقلال (في رأى ٤٠٪ من تم استطلاع رأيهم).

وتأني السويد في المركز الثاني - حتى وإن بدت أقل إغراء مما كانت في الماضي - كنموذج للنظام الاجتماعي. وبعد ذلك بمسافة طويلة تأتي الولايات المتحدة (٢٨٪) ثم فرنسا (٦٪) وبريطانيا (٢٪)^(٤٠).

وما لاشك فيه أن ألمانيا تتطلع إلى وضع دولي يتفق بقدر أكبر مع ثقلها الاقتصادي. وهي تريد أن تصل إلى موقف وسط بين تسلط هاجس العظمة الذي تميزت به حتى عام ١٩٤٥، ورفضها لذلك فيما بعد. والآن وقد توحدت ولم يعد التهديد السوفييتي يلاحقها، وتمكنت من التخلص من كابوس الماضي وأكدت قوتها الاقتصادية، فيمكنها أن تطالب عن حق بمعدن عضو دائم في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة. ويدرك المسؤولون الألمان وكذلك أغلبية المعارضة الديمقراطية الاجتماعية أنه يستحيل - على ضوء أحداث يوغسلافيا السابقة - التأثير على مجرى نزاع عندما لا تكون المشاركة في العمليات العسكرية ممكنة. وإذا تباعدت ألمانيا فستوجه لها تهمة الأنانية، وإذا تدخلت فإن مسعاها هذا سيعتبر غير مناسب لأنها لن تتحمل أي مخاطر. ولذا فقد أدخلت ألمانيا تعديلات على النصوص القانونية التي تحكم التزاماتها العسكرية لكي لا تنظر مقصورة على الدفاع فقط عن أراضيها.

ففي ١٢ يوليو ١٩٩٤، صرحت المحكمة الدستورية بكادلزروه للجيش الماني بالتدخل خارج نطاق منطقة حلف الأطلسي، شريطة أن تعرض كل عملية مقدما على البوندستاج للموافقة عليها بالأغلبية البسيطة. وقد شاركت الجمهورية الاتحادية الألمانية منذ تحقيق الوحدة في توفير عمليات الامداد والتموين والنقل الخاصة بمهمة هيئة الأمم المتحدة المكلفة بالرقابة على عملية نزع السلاح في العراق، وأرسلت وحدات طبية إلى كمبودجيا، وساهمت في إرسال معونة إنسانية إلى البوسنة والصومال بالطريق الجوي، وكذلك في مراقبة الانتخابات في ناميبيا. وقد شاركت في نشر قوة بحرية-جوية في البحر الأدرياتيكي لمراقبة الحصار المفروض على صربيا. وكلف جنود المان باستقلال طائرات اواكس التي تراقب احترام منطقة حظر الجوى في البوسنة والهرسك، وشارك ألف و ٧٠٠ جندي الماني في عملية الأمم المتحدة في الصومال.

وفي ٣٠ يونيو ١٩٩٥ وافق البوندستاج على نشر طائرات وألف و٥٠٠ جندي لمساندة قوة الحفاظ على السلام في البوسنة. ومع أن هؤلاء الرجال ليسوا معسكين بشكل مباشر في الأراضي البوسنية، على غرار الأوروبيين الآخرين، إلا أن ذلك يشكل خطوة هامة من جانب ألمانيا «لتطبيع» سياستها العسكرية الخارجية. وتترك التشكيلات السياسية الكبرى، سواء كانت حكومية أو معارضة أنه يتعين على ألمانيا أن تشارك في عمليات الحفاظ على السلام إنفاذاً لمأدرات الحصول على مقعد العضو الدائم في مجلس الأمن.

وبالطبع كانت هناك أيضاً مشاغل أخرى ذات طابع داخلي. وقد برز وزير الخارجية كلاوس كينكل، قرار الحكومة قائلاً: «نحن معنيون أكثر من غيرنا بتطور النزاعات، فهناك مليون و ٢٠٠ ألف شخص وفدوا من يوغسلافيا السابقة يعيشون في ألمانيا. وسنكون أول من سيتعين عليهم أن يواجهوا تدفقاً جديداً من اللاجئين لو تم سحب قوات الحفاظ على السلام»^(٤١).

وتتقدم كل تلك الخطوات (الصغيرة) نحو الاتجاه الصحيح. ولا يوجد إطلاقاً ما يدعو إلى التخوف من اتباع الروح العسكرية الألمانية من جديد. بل إن ضعف ألمانيا هو الذي يجب بالأحرى أن يثير القلق. فبدون مشاركة ألمانية حقيقية سيظل الدفاع الأوروبي مجرد شعار أجوف. فهل ستواصل ألمانيا حتى النهاية الخطوات في هذا الطريق لاتخاذ موقف من الأمن الخارجي أقرب إلى موقفى فرنسا وبريطانيا؟ أم أنها تكفى فقط باستبعاد الجوانب الأوضح لوضع أدنى؟ والإجابة على هذا السؤال مسألة جوهرية بالنسبة لمستقبل القوة الأوروبية..

هل تصبح أوروبا قوة عظمى فى المستقبل؟

هل يمكن أن تحل أوروبا محل الإمبراطوريات المحلية أو الآفلة عندما سيتم تنفيذ سياسة الأمن والشؤون الخارجية المشتركة المنصوص عليها في معاهدة ماستريخ؟ وهل يمكن أن تحتل الأرض التي تركها لها الولايات المتحدة المتقطعة الأنفاس، أم أن سباق القوة سيتوقف؟ وهل سيصبح العالم مؤهلاً للحياة بدون زعامة حقيقية؟

تتوفر لدى أوروبا الموارد اللازمة لقبول هذا التحدى. وهي تشعر بحاجة إلى تواجد أقوى على المسرح الدولى. وهناك العديد من الندوات والحلقات الدراسية واللقاءات والكتب والمقالات المكرسة لضرورة بناء أوروبا الدفاع أو لإقامة هوية أوروبية خاصة بالأمن.

وعند طرح السؤال حول معرفة ما إذا كان على الوحدة الأوروبية أن تتحمل مسؤولية أكبر لحل النزاعات فى العالم، كانت الردود ايجابية إلى حد كبير^(٤٢):

مع	ضد	
280	28	إيطاليا
277	213	هولندا
277	214	لكسمبورج
272	29	إسبانيا
272	214	متوسط البلدان الأوروبية الإثنى عشر
272	216	المملكة المتحدة
271	216	فرنسا
270	210	أيرلندا
270	210	البرتغال
269	216	بلجيكا
269	217	ألمانيا
259	216	اليونان
252	234	الدانمارك

كما أن أغلبية من الأوروبيين (255) أعلنت أنها تؤيد التدخل العسكري في يوغسلافيا السابقة في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك عندما سئلوا عما إذا كان يتعين على الوحدة الأوروبية التدخل من أجل استعادة السلام هناك، وذلك في مقابل 228 معارضون و217 لم يدلوا برأيهم^(٤٣).

غير أنه يتعين أن ننوه بالحقيقة الواقعة، وهي أن أوروبا لا تمتلك الإمكانيات المستقلة ذاتيا للقيام بتدخل عسكري خارجي واسع النطاق. ولو توفرت لديها الإمكانيات فإن إرادة استخدامها هي التي قد تعوزها..

لا تستطيع أوروبا أن تستغنى عن المساعدة وبالتالي عن الضوء الأخضر الأمريكي في العديد من المجالات الأساسية. وينطبق ذلك على النقل والإمداد، وبالخصوص القدرة على النقل الجوي وجمع المعلومات، والأقمار الصناعية أساسا، ونظم الاتصال المتقدمة والقدرة على النقل البحري، وحاملات الطائرات، هذا علا المعايير المشتركة الخاصة بمختلف نوعيات المعدات العسكرية.

وهذه الوسائل ليست في غير متناول أوروبا من الناحية التكنولوجية. غير أن التمويل هو

العقبة الأولى فى طريق التزود بتلك القدرات. فوفقا لدراسة للمعهد الملكى الموحد للخدمات بلندن، يتطلب التوصل إلى مثل تلك النتيجة أن تزيد البلدان الأوروبية إنفاقها على الدفاع بقدر كبير. ويلاحظ المعهد أنها تتفق ٢٢,٥٪ من إجمالى الدخل القومى للدفاع وأنه يتعين عليها رفع هذه النسبة بمقدار ١١,٥٪ أى حوالى ١٠٧ مليار دولار كل عام حتى بداية القرن القادم، وهو التاريخ الذى سيتيح لها إمكانية العودة إلى نسبة تقل عن ٢٤٪ من إجمالى الدخل القومى^(٤٤).

بل إن هذا التقدير يعتبر متواضعا فى بعض الأحوال، ولذا يجب ألا يتوهم أحد أن حكومات أوروبا ومواطنيها عازمون على بذل مثل هذا المجهود.

ولا تكتفى أوروبا فقط بعلم سلوك طريق التوسع فى مجهودات الدفاع، وهو ما لن يتحملة الناخبون على الأرجح، بل إنها تخفض تلك المجهودات إلى حد كبير.

فمن عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٤، انخفض نصيب الثروة القومية المخصص للدفاع عن كل البلدان، كما يتبين من الجدول التالى^(٤٥):

١٩٩٤	١٩٩٠	
٢١,٨	٢٢,٨	ألمانيا
٢١,٩	٢٢,٦	بلجيكا
٢١,٩	٢٢,١	الدانمارك
٢١,٦	٢١,٨	إسبانيا
٢٣,٣	٢٣,٦	فرنسا
٢٥,٦	٢٥,٨	اليونان
٢٢	٢٢	إيطاليا
٢٢,٩	٢٣,١	النرويج
٢٢,٣	٢٢,٧	هولندا
٢٢,٩	٢٣,١	البرتغال
٢٣,٤	٢٤	المملكة المتحدة
٢٣,٩	٢٤	تركيا

وبالطبع فإن زوال الخطر سوف يقتضى يحذ من ضرورة الجهود من أجل الأمن. ولكن التحرر الأمريكى التدريجى من التزاماته، وضرورة بناء الدفاع الأوروبية التى يشير إليها أغلب الساسة، يمكن أن يحثا على عدم التراخى فى هذا المجال.

هناك إذن التصريحات والخطابات حول الهوية الدفاعية الأوروبية من جهة، وحقائق الميزانيات، من جهة أخرى.

وعلى غرار ما أقدمت عليه فرنسا قبل عام ١٩٣٩ عندما اتبعت دبلوماسية متناقضة تماما مع سياستها الأمنية، بالإصرار على سياسة دفاعية بحثة بواسطة خط ماجينو، وعلى دبلوماسية تحالفات وتراجعات مع الوفاق الصغير^(٤٦)، يمكننا أن نقول إنه يوجد تناقض اليوم بين خط ما جينو للإنفاق العسكرى، والرغبة فى التدخل الخارجى.

ومع أن المانع المالى ليس العائق الرئيسى فى طريق اثبات الوجود الدولى، إلا أنه ظاهر للعيان بدرجة أكبر. ففتاب الإرادة (أو بالأحرى إرادة عدم التعرض لمخاطر) لخوض غمار مواجهات طويلة المدى ومكلفة للغاية من حيث إزهاق الأرواح وتبديد الموارد تنال بشدة من محاولات التدخل الخارجى، بالنسبة لقيود الميزانيات.

والواقع أن الظاهرة الفيتنامية كانت أشبه بفيروس انتقلت عدواه إلى مجموع بلدان نصف الكرة الأرضية الشمالى. ولم يتم العثور حتى الآن، لا على وسائل للوقاية، ولا على لقاح مضاد له، ولا على وسيلة للشفاء منه. وعلى أي حال فإن هذه الوسائل لن تكون ضرورية، مادام المرضى أنفسهم لا يدركون أنهم مصابون بهذا الفيروس ويعتقدون أن أحوالهم على خير مايرام.

والاستطلاع التالى حول ماثير سخط الفرنسيين بأكبر قدر له مفزة^(٤٧):

٢٤٢	البطالة
٢٢٣	الحرب فى البوسنة
٢١٨	الجوع فى العالم
٢١٣	المشردون

ومن الواضح إذن أن السخط يكون أقوى بقدر ما يكون قرب الإحساس بالحدث أكبر.

ويؤكد حديث أجزته إذاعة فرانس انفو مع جندي فرنسي في ٢٨ مايو ١٩٩٥ أهمية العامل الأسري. فقد اشتكى هذا الجندي، الذي يؤدي الخدمة على حاملة الطائرات «فوش» المقرر توجيهها إلى البحر الأورباتيكي بعد أن أخذ صرب البوسنة عددا من جنود الأمم المتحدة رهائن، بأنه يتعين عليه أن يسافر من جليدي بعد أن قضى شهرا في البحر. وقد قال: «إنه لأمر صعب بالنسبة للأسرة، ولكن ما العمل، نحن تحت رحمة الحكومة». وما كان من المتصور قبل ذلك بوضع سنوات أن يعلن عسكري شكواه هذه نهارا وجهارا ويقول إنه «تحت رحمة» حكومته. وقد مرّ رد الفعل هذا دون أن يفتن إليه. وليس هناك ما يؤكد أن رد الفعل هذا الفردي فريد.

وعليه يجب ألا يثير موقف الدول الأوروبية في يوغسلافيا السابقة الأوهام. فليس هناك ما يدعو إلى القطع بأن قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة لم تكن مفيدة في شيء. لقد حدثت من توسع المعارك ووفرت مساعدة إنسانية. ومع أن بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإسبانيا جازفت بحياة رجالها من أجل ذلك، فإن الاعتقاد بأنه في إمكانهم خوض معارك حقيقية ضد صرب البوسنة لإجبارهم على الانسحاب من الأراضي التي احتلوها ليس سوى ضرب من الوهم الخادع. ومع ذلك فإن الدول الغربية تملك الوسائل العسكرية، إذا ما قررت استخدامها. غير أن التصميم لا يتواجد عند هذه الدول ولكن عند صرب البوسنة الذين يرون أنهم سيخسرون كل شيء (أو يكسبونه) في القضية. وقد تصور البعض أن تشكيل قوة رد الفعل السريع في يونيو ١٩٩٥، بعد احتجاز الرهائن من جنود الحماية التابعة للأمم المتحدة، أن هذه القوة يمكن أن توفر الإمكانات العسكرية لمحاربة الصرب. بيد أنه سرعان ما تبين أن الهدف الوحيد منها هو حماية الجنود الأوروبيين. وبالطبع، استعاد المجتمع الدولي بعض الثقة في أغسطس ١٩٩٥ في مواجهة الصرب وتم شن غارات ضد الأنصار التابعين لهم. ولكن لماذا تم شن هذه الغارات في هذا الوقت بينما كان من الممكن اللجوء إليه من قبل ومنذ مدة طويلة؟ الواقع أن هذا التصميم الغربي الجديد جاء كرد فعل للانتصار العسكري الذي أحرزه الكروات ضد الصرب في كرابينا خلال يوليو ١٩٩٥. فقد فقد الصرب صيتهم كقوة لا يمكن إزلال الهزيمة بها، مما مكن الغربيين من إبداء قلق من المحرم.

وفي ١٣ يونيو ١٩٩٥، عقد الرئيس شيراك مؤتمرا صحفيا أعلن فيه أن فرنسا ستستأنف تجاربها النووية، مشيرا بالمناسبة إلى الوضع في البوسنة. وقال في هذا الصدد: «ليس هناك ما لا يمكن التسامح فيه مثل إذلال جندي» موضحا أن انتهاك قرارات الأمم المتحدة و«النظام الدولي»، وهي ظاهرة «منتشرة للأسف»، يأتيان بعد ذلك في مسلسل «ملا يمكن

التسامح فيه. وهكذا فقد أكد أن قوة الرد السريع مستولى حماية جنود الأمم المتحدة، لا فرض احترام قراراتها أو الإسهام في التوصل إلى حل للوضع في يوغسلافيا السابقة.

وفي تواز مع ذلك، تقدم فرنسا بدورها على خفض ميزانيت العسكرية مع أنها لم تلجأ إلى ذلك من قبل. تبرر ذلك باعتبارات اجتماعية أو سياسية أو خاصة بالميزانية. على أن الأمر لا يتفق إطلاقاً مع تمييز إمكانات التحرك الفرنسى، وبالتالي التحرك الأوروبي.

وتبدو أوروبا وكأن لديها إرادة لا تتوفر معها الإمكانيات اللازمة لها، أو لا تتوفر حتى الآن. أما الولايات المتحدة فلهيها الإمكانيات العسكرية، ولكنها تبحث (أو حتى لم تعد تبحث) عن إرادة اقتضئها. فالديمقراطيات الواقعة على صفتى المحيط الأطلسى تؤيدان مما من جديد حكاية الأعمى والمقعد، ولكن فى صيغة جديدة: فالأعمى يرفض أن يضع ساقيه فى خدمة المقعد، مما يسمح للأخير بإبداء الأسف لجزءهما المشترك الذى لا يرجع إليه. وفى ذلك إغفال لكون افتقاد أوروبا للقوة الكافية هو نتاج اختيار إوادى تتحمل مسئوليته. وتظل أوروبا تتبع بشكل دائم طريق إعادة التأهيل الاستراتيجى منذ كارثة الحرب العالمية الثانية. وقد فضلت دائماً الاعتماد على الولايات المتحدة لكى تكرس قدراً أقل من الإمكانيات للدفاع عن نفسها. والحق أنه ما كان بوسعها بذل هذا المجهود وسطها خلال الأربعينيات والخمسينيات. ولكنها اعتادت بعد ذلك على نوع من الراحة.

ولاجئوى من محاولة الاستمتاع بعائد السلام وزيادة القوة فى آن واحد تماماً كما لا يمكن الحصول على الزبد وثمنه فى الوقت نفسه. وكلا الهدفين لهما كل الاعتبار ولكن أياً منهما لا يكمل الآخر. وأوروبا فى مفترق الطرق، شأنها فى ذلك شأن فرنسا. فإذا أرادت أن تصبح محركاً رئيسياً ومستقلاً حقاً عن الولايات المتحدة، وأن تتمكن من التصرف على الصعيد الاستراتيجى بكل استقلالية لكى تؤثر على مجرى قضايا السلام والحرب فى العالم، فعليها أن تتأسى مكاسب السلام وأن تزيد من إنفاقها المسكرى نظراً للتأخير الذى سجلته منذ عام ١٩٤٥. أما البديل فهو أن تعتبر الحدود الأوروبية مؤمنة، وغير معرضة لأي تهديد، وأن هناك قضايا أخرى أكثر إلحاحاً من بناء الدفاع الأوروبى، تتطلب اهتمام الحكومات بها.

والاختياران واضحا، ولكل منهما منطقة ومزاياه، ولكن لا بد من الاختيار. وحتى الآن يجرى الإعلان عن أحدهما مع تطبيق الثانى عملياً وهو شئ غير مرض، ووهم حلو للمناق إلا أنه يقود مباشرة إلى الزوال القاسى لتلك الأوهام.

القوة، مجرد بوليصة تأمين للاستهلاك الداخلي

لقد تساءل أحد الجامعيين الأمريكيين: «هل احتلال مركز الصدارة عالميا له اعتباره؟ في الماضي، لم تكن هناك مدعاة لطرح السؤال. فقد كافحت دائما الدول الكبرى (وتسميتها توحى بذلك) من أجل أن تكون رأس الدولتين أو الثلاث الأول خلال العشرينيات والثلاثينيات وذلك باستثناء الولايات المتحدة الجلي» (٤٨).

وهذا السؤال مطروح اليوم يقدر جديد من الإلحاح، ومع ذلك قد نتصور أنه يمكن التكهن بكل يسر بالإجابة. وهي بالسلب لأن القوة الدولية لم تعد المنهج الذي تقدم عليه الأضاحي، دون النظر إلى الثروة القومية أو دون وضعها في الاعتبار.

وعندما يطرح على الأمريكيين السؤال حول الزعامة التي يجب أن تضطلع بها الولايات المتحدة فإن ١٠٪ منهم فقط يرون أن من الأفضل أن تكون القائد العالمي، ويرى ٧٪ بالكاد أنهم يودون ألا تقوم بأى دور عالمي تأما الاغلبية الساحقة التي تشكل ٨١٪ فهي تريد زعامة مشتركة.

وفي هذه الحالة يود ٢٩٪ من الأمريكيين أن يكون بلدهم الأكثر فعالية، بينما يريد ٦٣٪ أن يكون على الأقل فعالا بنفس قدر الزعامات الأخرى (٤٩).

وفيما يتعلق بالاختيار بين التأكيدين التاليين: ١ - مسؤولية الاضطلاع بالدور القيادي في القضايا الدولية تقع على عاتق الولايات المتحدة لأنها أقوى البلدان وأغناها؛ ٢ - يتمتعن على الولايات المتحدة أن تخدم من تدخلها في الشؤون الدولية لأن مواردها محدودة، ولديها مشاكلها الداخلية الخاصة: اختار ٢٢٪ من الأمريكيين التأكيد الأول، ٧٤٪ التأكيد الثاني (٥٠).

وعلى نفس الوتيرة، يرى ٢٥٪ من الأمريكيين أن بلادهم يجب أن تحافظ على زعامتها للعالم بالتعاون مع بلدان أخرى، بينما يرى ٦٨٪ أنه يتعين على الولايات المتحدة ألا تضطلع بهذا الدور وأن تترك هذا العبء لبقية العالم لكي يتحملة هو (٥١).

ومع ذلك فإن ٦٦٪ منهم يرون أنه من الضروري أن تكون الولايات المتحدة أول قوة عسكرية في العالم، في مقابل ٢٨٪ يرون أنه لا أهمية لذلك إطلاقا (٥٢).

هل هناك تناقض واضح؟ لا، هناك بالأحرى منطق لا يمكن الاغلات منه. فالقوة ذاتها ليست مرفوضة، ولكن النتائج الأخيرة لإمكانيات استخدامها هي المرفوضة. فالبلدان الغنية لم

تعد تزايد التورط بقدر كبير في شؤون العالم. ومواطنوها يودون التمتع بهدوء بامتيازاتهم، وألا تتدخل دول أخرى في شؤونهم وتثير لهم المتاعب، حرصا منهم على رفاهيتهم. ولم يعد هناك وجود للرغبة في السيطرة على الآخرين، ولكنهم لا يودون، في المقابل، أن يكون هناك اختلاط قد يكون مزعجا. وهناك خوف أكبر من ظهور دول مناوئة يخشى من شططها إذا ما اشتد ساعدها.

لم تعد القوة تعتبر وسيلة للتوسع بل للتوقي والتحول إلى حرم.

ويشعر الأمريكيون بالقلق إزاء تزايد قوة اليابان، التي تخشى الانطلاقة الصينية العارمة. والمخاوف التي تثيرها إعادة توحيد ألمانيا وعراقها لدى بعض الفرنسيين معروفة.

وقد لاحظ روبرت ريش، الأستاذ بمعهد الإدارة التابع لجامعة هارفارد قبل أن يصبح وزير العمل في عهد بيل كلينتون، لاحظ باندهاش أن أغلب الأمريكيين يفضلون أن يكون النمو الاقتصادي في أمريكا واليابان بنسبة 1.1٪ لكل منهما من عام 1990 حتى عام ألفين، بدلا من أن تنمو أمريكا بنسبة 2.3٪ واليابان بنسبة 0.7٪^(٥٣). فهم يفضلون نموا أقل مادام يتحقق بنفس وتيرة النمو عند منافسيهم اليابانيين.

ويعتبر 2.3٪ من الأمريكيين أن مراقبة تقدم الصين كقوة دولية يشكل أولوية مطلقة، وأولوية بالنسبة لـ 2.4٪، وليس أولوية بالنسبة لـ 7.٢٠٪^(٥٤).

وفقا للصيغة الأولى لدليل التخطيط الدفاعي (*Defense planning guidance*) الخاص بالهنتاجون لسنوات 1994 - 1999، يتعين على الولايات المتحدة أن تتصرف بحيث تضغط بما فيه الكفاية على مصالح الدول الصناعية الكبرى لتثبط تطلمعها إلى تحدى الزعامة الأمريكية أو محاولة إعادة النظر في النظام السياسى والاقتصادى القائم. وتقول هذه الوثيقة: «يجب أن نحافظ على الآليات لردع منافسين محتملين بحيث لا يتطلمعون حتى إلى القيام بدور كبير إقليمي أو شامل».

وقد استبعدت الصيغة النهائية هذه الفقرة، ولكن من المؤكد أن اختفائها يعود إلى الحرص على مراعاة البياقة الدبلوماسية فليس هناك ما يدعو إلى إثارة استياء الحلفاء الأوروبيين أو الآسيويين. ولكن مما لا شك فيه أنها كانت تعكس تماما اختيارات المسؤولين الأمريكيين.

سعي وراء اللاقوة

وإذا كان الأمريكيون متعبين من جراء كونهم دولة كبرى، إلا أن تخوفهم من

منافسيهم المحتملين ليس أقل.

وكما يؤكد زكى لايدى عن حق فإن «القوة - بالمعنى العريض - يجرى تصورها وما يشتهى بشكل متناقص باستمرار لا كعملية جمع لمسؤوليات ، ولكن بالأحرى «كعملية تخاض» الالتزام الجماعى لدى الأفراد، وتجنب المسؤوليات الاجتماعية لدى المنشآت ، وتغادى المسؤوليات العالمية لدى الدول. فكل محرك اجتماعى يتحاشى تحمل مسؤولياته أو مسؤوليات أخرى، إذ أنه لا يقيس تلك المسؤوليات إلا حسب نكلفتها»^(٥٥).

فالقوة، فى التعريف الكلاسيكى، تعنى «قدرة» وحدة سياسية على فرض إرادتها على الوحدات الأخرى»^(٥٦). ومن الممكن عكس القضية. فالدولة تكون قوية لا لقدرتها على فرض إرادتها على الدول الأخرى، ولكن إذا تمكنت من الإفلات من الالتزامات التى يراد إلقاء عبئها عليها.

ومع تجاوز النقاش حول المقاييس التى تسمح اليوم بالوصول إلى القوة وبالتالى النقاش حول الدول القادرة على تجسيد هذه القوة على خير وجه، فإن القضية الحقيقية هى معرفة ما إذا كانت القوة لازتلال مرغوبة اليوم من جانب الشعوب والحكومات .

وكما نوه إدوارد لوتاك فإن الدول الكبرى ما كانت تعتبر غير التاريخ تفكك أوصال يوغسلافيا مشكلة مزعجة يجب التخلص منها، بل فرصة يجب اقتناصها»^(٥٧). ففى الماضى، كانت تستخدم حماية الشعوب التى تعرضت للهجوم عليها كمبرر لإضفاء الشرعية على تدخلها لكى تقيم مناطق نفوذ لها متعلقة فى ذلك بدواعى الأمن واستعادة النظام والقانون.

وقد تحدث إدوارد لوتاك من باب السخرية عن «معركة كل الأمهات» على نقيض «أم المعاركة» التى أراد صدام حسين أن يحول إليها حرب الخليج الثانية، فقدم تفسيراً ديموغرافياً لظاهرة تقاعس الدول الكبرى. ففى هذه الدول كانت العائلات تضم فى الماضى خمسة أو ستة أطفال وكانت العائلات التى تضم طفلين أندر من تلك التى لديها ثمانية أو تسعة أطفال. وكان معدل وفيات الأطفال مرتفعاً. وعندما كان موت طفل أو عدة أطفال من جراء المرض مسألة شائعة فإن فقد ابن أو ابنتين فى الحرب لم يكن له نفس المفزى اليوم بالنسبة لعائلات لديها ابنان أو ثلاثة، وتعتبر بقاؤهم على قيد الحياة مسألة عادية، ويمثل كل منهم بالنسبة لها نصيباً كبيراً من رصيد العائلة الماطفى»^(٥٨).

إن فقد الطفل يكون دائماً مأساة. غير أن الموت فى معركة لم يكن ذا طابع استثنائى أو مرفوض من أساسه كما هو الحال اليوم. وقد يكون لذلك تأثير إيجابى على السياسة الخارجية

للصين الشعبية. فهي تتخذ مسلكا يتميز أكثر فأكثر بالتصميم، بل وبالعداء إزاء جيرانها. غير أنه قد يصبح من الصعب على المدى الطويل أن يدخل هذا البلد، الذى لايسمح إلا بطفل واحد، فى نزاعات.

وقد يعتقد المرء أن أهمية بروز بلد ما على المسرح الدولى ليست واحدة تماما فى كلتا الحالتين. فالصفوة التى من المفترض أن حالها لايتحاج إلى تحسين تستجيب بقدر أكبر للإغراعات الدولية- التى ترفع من قيمتها - بالمقارنة مع أغلب مواطنيها المترددين فى مشاكل حياتهم اليومية. ولكن لما كان من الصعب أن يظل الحكم متناقضا مع توجهات الرأي العام، خاصة فى ظل الديمقراطية، ولذا فإن هذا الانفصام لن يدوم.

هناك إذن قصور فى التطلع إلى القوة. ويفسر لنا ذلك ما تمناه على ما يبدو الدول الكبرى الغريبة وعدد من الدول الأخرى من أزمة «التهاب المفاصل الاستراتيجية»^(٥٩) الخطيرة.

ويقول المسؤولون بالمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية، فى طبعة ١٩٩٥ لتقريرهم السنوى إن القادة الدوليين، وبالأخص الرئيس الأمريكى بيل كلينتون، مشغولون بقضاياهم الداخلية أكثر من اللازم مما يحول دون قيامهم بمبادرات قوية أو إيجابية فى مجال السياسة الخارجية. وهذا الضعف الذى تعاني منه الزعامة قد انتقلت عدواه بالطبع إلى المنظمات الدولية والتحالفات المنهكة بقدر أكبر فى عام ١٩٩٤ فى التوصل إلى اتفاقات عامة لا إلى أهداف استراتيجية^(٦٠).

«كثيرا ما طرح السؤال: «من يتولى القيادة؟ دون الحصول على إجابة». ولكن هل يتعلق الأمر حقا بمشكلة الزعامة؟ وهل من الممكن أن تنصور، على العكس، بأن لزعماء متجاوبين مع مواطنيهم؟

إن الظروف التاريخية التى أتاحَت تحديد وضع الدولة الكبرى- أى الإسراع باستخدام القوة كلما بدا ذلك مجزيا، والقبول بما قد يتطلب ذلك من إراقة للدماء، طالما لم يكن ذلك غير متناسب مع الهدف للشود- لم تعد مستوفاه لدى الدول الكبرى على المسرح الدولى.

كانت الدول الكبرى تستخدم بالأحرى فيما مضى التخويف والتلويح لاجحوز المارك. وما كان أحد يشكك فى عزمها على اللجوء إلى القوة إذا كان التخويف غير كاف. فقد كانت مستعدة للقيام به رغم احتمالات تحمل سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى.

وفي تلك الأزمنة الغابرة كانت الدول الكبرى مستعدة دائما للنزال بما في ذلك من أجل مصالح غير حيوية، سواء في مناطق متوسطة أو قليلة الأهمية، أو من أجل ممتلكات بعيدة لا يوجد تواصل جغرافي بينها وبين الوطن الأم. فقدد مئات بل والآف الجنود في عمليات عسكرية من أجل مثل هذه الأهداف كان يعتبر عاديا إن لم يكن روتينيا.

كان الدور الذي تتولاه الدول الكبرى هو التهديد لا التعرض للتهديد^(٦١).

وسيتحتاج استخدام القوة العسكرية من جانب بلدان الشمال في عمليات خارجية إلى المزيد فالمزيد من الشرعية بالنسبة للرأي العام. وبالطبع تصويت الجمعية الوطنية الذي يسمح لفرنسا بالمشاركة في حرب الخليج الثانية لم يكن سوى إجراء شكلي. ولكن رئيس الجمهورية الذي لم يكن في حاجة إلى بذل مجهود كبير لإقناع الساسة، تعين عليه أن يبذل قدرا أكبر من الجهود لكي يحصل على قبول الشعب الفرنسي لتلك الخطوة.

ومع أن رئيس الجمهورية يتمتع الآن بسلطات واسعة تسمح له بفرض إرادته السياسية في غير فترات التعاضل مع أحزاب أخرى داخل الحكومة - ومع أنه السيد المطلق في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، إلا أنه يتعين عليه أن ينال موافقة الشعب الفرنسي ليدفع بالجيش الفرنسي على نطاق واسع في نزاع خارجي.

فلم تعد توجد سلطة ملكية فيما يتعلق باستخدام القوة المسلحة. والوضع مماثل لذلك، بل وأشد في البلدان الغربية الأخرى حيث السلطة أقل تركيزا في شخص أو منصب.

وعليه لم تكن البلدان الغربية أبدا بهذا القدر من القوة العسكرية. ولم يحدث أبدا أن كانت أقل قدرة على استخدامها. وحتى الحديقة الخلفية الأمريكية، التي تضم وسط القارة الأمريكية والكاريبى، يبدو أنها أصبحت منطقة لا تنوى الولايات المتحدة أن تخوض معاركات فيها. ففي الماضي كان الخطر السوفيتي يدعو إلى التحلي باليقظة. ولم يكن هناك خيار آخر سوى التعرض لهزيمة تعنى الزوال. ويشعر العالم الغربي بأن بوسعهم أن ينفذوا دون مجازفات. فطغلت روسيا إقليمية صرفه تتعلق في الواقع بأراضي الاتحاد السوفيتي السابق^(٦٢). والصين، وربما الهند أيضا هما الوحيدتان اللتان لهما مطاعم بخصوص الأراضي الواقعة على حدودهما، إذ تعتبر أنهما من ممتلكاتهما. غير أن شدة مطالبهما تلين حسب مدى تقدمهما الاقتصادي. ففي الماضي كان تقدم بلد ما الاقتصادي يقترن بشبهة استراتيجية متزايدة. والعكس هو الصحيح الآن إذ أننا نشهد تحول العالم إلى نوع من البلدان السوفيسية الطابع. ويبدو أن الدول ترى أن أزدهارها يتناسب عسكريا مع طموحاتها الاستراتيجية. وقد بلغ التعتيش إلى الأزدهار حتى يتسبب في إلحاق الضعف الشديد بشهيتها الاستراتيجية.

مواش القنصل الرابع

- (١) «حررة فرنسا الدبلوماسية في بورندي»، صحيفة للوند، العدد الصادر في ٣٠ مارس ١٩٩٥.
- (٢) «جبل الشارقة»، مجلة لتوايل ابسرفاتور، العدد الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٨٨.
- (٣) لم تقصر الكارتيه مع ذلك على الاستمرار بل امتدت منذ ١٩٦٤ لتشمل سياسة الصلوات التي انتهجها ديغول. وقد شنت حملة صحفية جديدة على أسس كتاب أ. برونزو للملون المليات البلد الذي قدر فيه مساعدات التنمية بـ ٢٣٠ من الدخل القومي. وكان تقرير چلتيه - نورا الصادر في عام ١٩٦٣ بنية توضيح الأمور في هذا النقاش، قد قدر إجمالي المعونة في عام ١٩٦١ بـ ٢٢,١٦ من الدخل القومي.
- (٤) Naissance et Déclin des grandes puissances, Paris, Payot 1988, p. 571.
- (٥) لقد أضحى على بول كيندي قصر نظره كمشتق لإيرازو مخاطر الانحدار الأمريكي بينما كانت إصابة الاتحاد السوفيتي أشد. وهذا النقد غير منصف، إذ أنه أغنى الضوء بقوة على مصاعب الاتحاد السوفيتي وتناقضاته. غير أن الصفحات الخاصة بالولايات المتحدة هي التي أذارت بساطة مناقشات أوسع نطاقاً في هذا البلد، وهو أمر لا غرابة فيه.
- (٦) Ce que nous voulons faire de l' Union soviétique, entretien avec Lily Marcou, Par- is, Le Seuil, 1991, p. 109.
- (٧) نقلاً عن تقريره جنوكسمان، نفس المرجع الوارد بالهاتش رقم رقم ٣٦ بالفصل الأول (ص ٢٢٩ من المرجع).
- (٨) قنوات أمهات الجود الروس الذين أرسلوا إلى تشيتشينا، صحيفة للوند، العدد الصادر في ٢٧ يناير ١٩٩٥.
- (٩) أمريكا أولاً. فلترك العالم يسير بدون هم ساهم صحيفة إنترناشيونل هرالد تريبيون، ١٠ سبتمبر ١٩٩١.
- (١٠) صحيفة للوند، العدد الصادر في ٣١ نوفمبر ١٩٩٢.
- (١١) Henry Kissinger et Cyrus Vance, "Bipartisan objectives for American Foreign Policy", Foreign Affairs, 64 1988.
- (١٢) "Uncle Sam humers down", Time Magazine, 17 avril 1995
- (١٣) Roper Center for public opinion Research, novembre 1993.
- (١٤) إنشئت أوزار الحرب الأهلية في الصومال منذ سقوط حكم سياد بري في يناير ١٩٩١ ولوات الأمم المتحدة أن تعالج الوضع انطلاقاً من عام ١٩٩٢ دون أن تتوصل إلى فض النزاع والقضاء على الجماعة. ولما كان الرئيس بوش يريد ترك البيت الأبيض وهو يحقق نجاحاً دولياً جديداً فقد قرر عملية «استعادة الأمل» في ٨ ديسمبر ١٩٩٢، فشككت قوة دولية من ٢٨ ألف فرد، من بينهم ٢٨ ألفاً من الأمريكيين لتوصيل المعونة الغذائية، بينما كانت الجماعة قد كودت بحياة ٣٥٠ ألف ضحية من بين مليون إلى ثلاثة ملايين صومالي

Andrew Kohut et Robert Toth, "Arms and the people", Foreign Affairs, novem-(١٥)
bre- décembre 1994, p. 52.

Bob Dole, "Shaping America's future", Foreign policy, printemps 1995, p. 41.(١٦)

Charles Maynes, "Relearning intervention", ibid., p. 98. (١٧)

(١٨) في ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ أطاح انقلاب عسكري بالرئيس المستبد، الذي كان قد انتخب بفضل أول انتخابات ديمقراطية في هذا البلد. وفرض الجنرال سيدريس نظاما دكتوريا رغم الإحتجاجات الدولية والحصار الذي فرضته الأمم المتحدة للحصول على عرض لهذه الأحداث، أنظر ماكتبه زائير ليجو ونيزابل ديمبارية "Soutien à la démocratie en Haïti" Relations internationales et stratégiques n. 17, printemps 1995.

(١٩) نفس المرجع. الولد في الهامش رقم ١٥ من هذا الفصل (ص ٦٠ من المرجع).

Stanley Hoffmann, "A la recherche d' une politique étrangère", Politique étran-(٢٠)
gère, hiver 1994 - 1995, p. 957.

(٢١) نفس المرجع الولد في الهامش رقم ١٥ من هذا الفصل (ص.٤٧ من المرجع)

Elliot Abrams, Security and Sacrifice: Isolation Intervention and American For-(٢٢)
eign Policy, Indianapolis, Hudson Institute, 1995.

Warren Christopher, "America 's Leadership, America 's opportunity", Foreign-(٢٣)
Policy, Printemps 1995, p. 8.

"Clinton holds firm on Bosnia policy", International Herald Tribune, 2 juin(٢٤)
1995.

Cité in jeremy Rosner, "The new tug of War", Garnegie Endowment, (٢٥)
Washington, 1995, p. 13.

Stanley Hoffmann, "A la recherche d' une politique étrangère", dossier "L'(٢٦)
Amérique de Clinton", Politique étrangère, n° 4/94, p. 951.

Michael Mandelbaum, "The reluctance to intervene", Foreign Policy, n° 95 été (٢٧)
1995.

(٢٨) Bob Dole, Foreign Policy, 1995, p. 41. ، ومن المفارقات أن الشفور دويل يرى أن هذه
العمليات تزيد من الحلة.

Paul Kennedy (dir.), *Grand Strategies in War and peace*, Yale University Press, (٢٩) 1991, p. 96.

(٣٠) نفس المرجع الوارد في الهامش رقم ١٥ بهذا الفصل (ص. ٥٦).

Rielly, *Foreign Policy*, printemps 1995. (٣١)

Artur Schlesinger, "Back to the womb", *Foreign Affairs*, juillet - août 1995, p.2.

Cité par Arthur Schlesinger, "Back to the womb", *Foreign Affairs*, juillet- août (٣٢) 1995, p.2

Cf. *Année stratégique*, 1993, p. 98 - 100, et 1994, p. 82 - 83. (٣٣)

"Dropping the peacekeeping torch", *Globe and Mail*, Toronto, 7 octobre 1995. (٣٤)

Cité par William Thorselle, "The alliance and public opinion in members countries: can disinterest be overcome?", *Communication à la 41^e assemblée de l'Alliance atlantique*, Toronto, octobre 1995.

"Time to wake up", *The Economist*, 9 mars 1991. (٣٥)

(٣٦) اليابان ستشرح نفسها كعضو دائم في مجلس الأمن. صحيفة *لوموند*, ١٥/٩/١٩٩٤.

"Japon: les prudences de la puissance", *Le Monde des débats*, juillet-août 1994. (٣٧)

"Today's Germans: peaceable, fearful and green", *Financial Times*, 4 janvier 1991. (٣٨)

"Germany to send troops to Bosnia", *Washington Post*, 1^{er} juillet 1995. (٣٩)

Eurobaromètre, n° 40, décembre 1993. (٤٠)

(٤١) المرجع السابق، العدد رقم ٣٩ يونيو ١٩٩٣. ونشرت ما يليان موزعة كتابي

للبلدان لتدخل عسكري في يوغسلافيا السابقة

١٥٨	بلجيكا	١٦٤	إيطاليا
١٥٦	البرتغال	١٦٢	هولندا
١٥٢	لكسمبورج	١٦٠	اسبانيا
١٤٤	ألمانيا	١٦٠	المملكة المتحدة
١٣٩	الدنمارك	١٥٩	فرنسا
١٣٢	اليونان	١٥٩	أيرلندا

"The defence of Europe", The Economist, 25 février 1995.(٤٤)

(٤٥) أرقام مأخوذة عن دراسة لمعهد العلاقات الدولية والاستراتيجية أجريت لحساب الوحدة الأوروبية.

Jean Doise et Maurice Vaisse, Politique étrangère de France, Diplomatie et (٤٦)
outil militaire (1871 - 1991) Paris, Le Seuil coll. "Points", 1992, p. 363 - 414.

(٤٧) تم إجراء هذا الاستطلاع من جانب لقناة الأولى في فرنسا لبرنامج مجلة (٢٦ - ٢٧ نوفمبر ١٩٩٣

Robert Jervis, "Intenational primacy.Is the game worth the candle?", Internat- (٤٨)
ional Security, printemps 1993 p. 52.

(٤٩) Princeton Survey Research Associate, september 1993. هذا الاستطلاع للرأي، شأنه شأن
الاستطلاعات الأخرى المتعلقة بالولايات المتحدة أمكن الاطلاع عليها بفضل مكتب الاستعلامات الخاص بالولايات
للمتحدة، الذي نقم له شكرى.

(٥٠) استطلاع ABC، أكتوبر ١٩٩٣.

(٥١) Market Strategies and Greenberg Research, mars 1993. استطلاع.

(٥٢) معهد جالوب، مارس ١٩٩٣.

Dominique Nora, L' Étreinte du samouraï Paris Calmann- Lévy, 1991، نقل عن (٥٣)
p.19.

Princeton Survey Research Assoiatate, septembre 1993. استطلاع أجراه (٥٤)

(٥٥) نفس المرجع الوارد في الهامش رقم ٢١ بالتفصيل الأول (ص ٣٣ من المرجع).

Raymond Aron, Paix et Guerre entre les nations, Paris Calmann - Lévy, (٥٦)
1962, p.16.

Edward Luttwak "Where are the great powers? At home, with kids", Foreign(٥٧)
Affairs, juillet -a oût 1944 vol. 37 n° 4, p.24.

(٥٨) المرجع السابق، ص. ٢٥.

Strategic Survey 1993 - 1994, Brassey's, p.15. (٥٩)

Strategic Survey 1994-1995 Oxford University Pressp.5 (٦٠)

(٦١) نفس المرجع الوارد في الهامش رقم ٥٧ من ما التفصيل (ص. ٢٣ - ٢٨ من المرجع).

Alexei Arbatov 'Russia 's foreign policy alternatives", International Security, (٦٢)
Fall, 1993.

خاتمة

القول بأن العالم يشهد اليوم أزمة قيادة ليس سوى تحصيل حاصل. فبعد سقوط مور برلين، شاع التنفى بحلول عالم احدى القطبية ونظام عالمى جديد. وكان هذا يعنى نفس الشئ فى ذهن المسئولين الأمريكيين، لأن أي نظام عالمى لا يمكن قبوله إلا إذا كان تحت قيادة الولايات المتحدة. والواقع أن هذين الاصطلاحين يبران حسب تعريف كل منهما، عن نظامين مختلفين تماما (ليس بالمعنى المفهوم لدى البيت الأبيض) . والحق يقال إن أيا من النظامين لا يسرى فى الوقت الراهن. فقد ظهر لنا أنه لا توجد قيادة بديلة. فأوروبا أو اليابان أو الصين ليست أى منها الآن القطب المقابل للقيادة الأمريكية الذى يتمتع بالمصداقية.

كما أن مختلف المؤسسات والمنظمات الدولية، بدءا بهيئة الأمم المتحدة حتى اجتماعات السبعة الكبار، ومرورا بصندوق النقد الدولى ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبى أو منظمة الوحدة الإفريقية، ليس بمقدورها تلبية احتياجات الأمن والتنمية التى يطالب بها العالم.

ولاغربة إطلاقا فى ذلك. فأى منظمة دولية تكون بالطبع أكثر من مجرد حاصل جمع أعضائها. ومع أن تأسيس هذه المنظمة وتشغيلها يتوقف على الدول، إلا أنها تكتسب حياة خاصة وقدرنا نسبيا من الاستقلال الذاتى فى تحركها. غير أن إلقاء اللوم على الأمم المتحدة لمسجرتها عن إعادة السلام فى ربوع يوغسلافيا أو توفير أمن مشترك حقيقى ليس سوى ادعاء كاذب. فأى منظمة دولية، مهما كانت عالمية، تظل مع ذلك انعكاسا لإرادة الدول، وفى هذه الحالة بالذات، إرادة الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن أساسا.

وبمجرد غياب إرادة هؤلاء الأعضاء الخمسة، لن تبدو فى الأفق أى معجزة تجمل الأمم المتحدة قادرة على إثبات تصميمها. فهى لا تستطيع أن تقدم على أي تحرك دون الموافقة الإيجابية من جانب الأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن.

وبدون الضوء الأخضر الصادر من واشنطن لن يكون هناك أى أمل فى أن تتحرك منظمة حلف شمال الأطلس. وتكمن ميزة المنظمات الدولية فى أضافتها الشرعية على تدخلات عسكرية ما كان يمكن أن تكون مؤمنة بهذا القدر لو كانت من صنع دولة واحدة.

غير أن قدرتها على إضفاء الشرعية لا تنفى عجزها عن استخدام كيمياء قادرة على تحويل رصاص إرادة السج عند الدول إلى ذهب لإرادة تحرك المجتمع الدولى. وعلى العكس، فإن ضرورة التوصل إلى حلول وسط بين المواقف المتناقضة يمكن أن تحد من جرة الإرادة الأصلية الضعيفة منذ بدايتها.

وفى ظل عدم توفر قيادة أو أجهزة تتخذ قرارات جماعية ينحدر العالم بالأحرى إذن نحو الفوضى. ولا يتعلق الأمر هنا بعالم منظم ثالثا عن طريق القبول بمعايير مقررة ومقبولة من الجميع، فى ظل غياب سلطة عليا، ولكن بعالم لا تتوفر فيه قواعد ومعايير، وبالتالي لا يخضع لنظام. وليس ذلك الوضع ثمرة مطلب بل أمر واقع فرضه التفكك. إنه عود إلى العصور الوسطى، ولكنها عصور وسطى لا يحكمها امبراطور أو بابا^(١)، حسب تعبير يسير هانسر، أى عالم مجزأ، بلا سلطة روحية يحترمها الكل وقادرة على الإلهام بشن حروب صليبية أو وقف إطلاق النار، ولا بسلطة زمنية قادرة على فرض التحكيم فى النزاعات التى لا تحصى ولا تعد فى عالم متنافر، وعلى اللجوء إلى القوة أو التهديد عند الضرورة.

ومن اللافت للانتظار حقا ذلك التوازي بين مسلك الدول والأفراد. فالانجاء العام عند كلا الطرفين يتمثل فى الاحتياجات العاجلة على حساب المصالح الطويلة المدى، وفى نمو الأنانية والتنازل عن القيم إذا بدت متناقضة مع المصالح، وفى صعوبة اتخاذ قرارات شجاعة.

ولا يريد الأغنياء فقط ألا يدفعوا للفقراء سواء على الصعيد الداخلى أو الدولى بل يريدون فضلا عن ذلك أن يتخلصوا منهم من أجل المزيد من الأمن.

وكيف يمكن أن نتصور اليوم أن تكون الدول مستعدة للإقدام على مجازفات، بينما حوّل الأفراد رفض تحميلها إلى فلسفة؟ فمن ذا الذى على استعداد اليوم فى فرنسا للجوء إلى الاحراش أو المشاركة فى المقاومة (حتى وإن كان يتعين أن نقر بأن هذه الظاهرة كانت تشمل أقلية فى الأربعينيات؟)، بينما التزلف والخوف من ابتداء رأي غير دارج، والحرص على إرضاء الكل عقد اجتماع الحياة اليومية فى التعاملات والسياسة والإدارة؟ ففى هذا الزمن الذى لم يعد فيه أحد يخطر بباله من أجل أفكاره، وفى أقصى الحالات بسبب عارض فى طريق المهنة، فإن القليلين هم المستعدون للإفصاح عن قناعاتهم. والافتقار إلى التضامن غدا

عاما، والأعمال الإنسانية على الصعيد الدولي تؤدي الدور الذي يضطلع به الإحسان على الصعيد الداخلي لزاء العدل الاجتماعي فهو طريقة لإراحة الضمير دون تغيير بنية النظام.

والاعتقاد بأن التقدم التقني سيحل، بحكم جدلته، التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، ليس سوى وهم، والتصور الساذج بأنه لا توجد مشكلة سياسية لا يمكن حلها عن طريق مآخضه التكنولوجيا من تقدم لا يقل خطأ من الاعتقاد بأن العلم يسوق العالم إلى الكارثة. فالتقدم في حد ذاته، لا يمكن إلا أن يكون تأثيره محايدا، والقرار السياسي هو الذي يضمن عليه مغزى إيجابيا أو سلبيا.

ومن المفهوم بالطبع فيما يتعلق بالإعلام أن تطور وسائل الاتصال الحديثة لا يعني في حد ذاته توصيل كل فرد إلى معلومات موضوعية ووافية. ولكنه لا يتضمن في حد ذاته التلاعب بالرأي العام وتشويه معلوماته. والتقدم التكنولوجي هو أيضا لا يحمل في طياته علما أشبه بما راح أورويل «يشير» به أو المقرطة الشاملة ومشاركة كل المواطنين في نظم اتخاذ القرارات. كما أن نظم التسليح للغاية لا يمكن أن تحقق في حد ذاتها السلام الدائم أو الدمار الفوري. والتقدم التقني يمكن أن يؤدي إلى كوارث بيئية أو إلى حماية الطبيعة.

فكل شيء يتوقف على الإرادة السياسية المواكبة لتلك الظاهرة. والمشكلة تنحصر في معرفة من هو صاحب تلك الإرادة، والأخطر من ذلك هو أن نعرف ما إذا كانت توجد إرادة حقيقية على الصعيد الدولي.

فنتيجة لغياب إرادة قلب مجرى الأشياء، زاد التقدم التقني من تفاقم ضروب اللامساواة، سواء بين الأمم أو داخل حدودها. فليس هنك إفقار نسبي للبروليتاريا كما كان ماركس قد نبأ به، بل استبعاد مطلق لثقا أكثر فأكثر من الأهالي، بما في ذلك داخل المجمعات الغنية.

وعلى الرغم من كل خطب السبعينيات الرنانة حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد، اشتدت التباينات بين البلدان الفقيرة والغنية. لقد انقضى الزمن الذي كان يمكن الاعتقاد فيه بأن تسمية بلدان الجنوب بأنها «في طريق التطور» وليست «متخلفة» ستؤدي تدريجيا إلى سد الهوة التي تفصلها عن البلدان الغنية.

كان بول ييرون قد أدان منذ زمن بعيد تزايد ضروب اللامساواة، إذ كتب يقول: «بينما كان الفارق في الاقتصاديات التقليدية بين مستوى معيشة المجتمع الأقل تطورا أو الأشد فقرا، ومستوى المجتمع الأكثر ثراء لا يتجاوز نسبة ١ إلى ٤، ارتفع هذا الفارق فبلغ ١ إلى ٢٠ في عام ١٩٠٠ و١ إلى ٧٠ في عام ١٩٧٠»^(٢).

وهكذا قام «التقدم» الاقتصادى والتكنولوجى بدور المولد لعلم المساواة. فالفهوة اتسعت بدلا من أن تزدحم.

ووفقا لبرتران بادى ومارى - كلود سموتس: «فى عام ١٩٩٠ لم يحصل ٢٧٧ من سكان العالم إلا على ٢١٥ من دخل العالم، وكان متوسط دخل الفرد فى بلدن الشمال يفوق مقابله فى بلدان الجنوب بمقدار ثمانية عشر أمثال الأخير (١٢٥١٠ دولار من ناحية ، و ٧١٠ دولار من ناحية أخرى)، ولا تزال الفهوة تتسع، بسبب معدل النمو السكانى بقدر أكبر فى البلدان النامية (٢٢) بالمقارنة مع البلدان الصناعية (٢٠,٥)». وعلى العكس فإن البلدان الصناعية التى تضم ٢٢٣ من سكان العالم تتحكم فى ٢٨٥ من إجمالى دخله. ولا تحصل إفريقيا إلا على ٢١ من إجمالى الدخل العالمى.

ولفت المؤلفان الأنظار إلى أن الفارق بين الأغنياء والفقراء يشتد فى البلدان التى تحقق انطلاقة اقتصادية. «فى البرزيل مثلا لا يحصل السكان الأشد فقرا الذين يشكلون ٢٤٠ من السكان إلا على ٢٨ من الدخل القومى.. وخمس السكان الأكثر ثراء يحصلون على ستة وعشرين مثيلا لما يحصل عليه خمس السكان الأشد فقرا. وفى أغلب بلدان الجنوب تتخذ الفوارق بين المدن والأرياف منحى متزايد القسوة. فالعمر الافتراضى فى المدن المكسيكية ٧٣ سنة، ولكنه ٥٩ سنة فقط فى الريف المكسيكى. ويحصل ٢٦٣ من سكان المدن فى بالارجنتين على الماء الصالح للشرب فى مقابل ٢١٧ فقط من سكان الريف، علما بأن هذه النسبة تبلغ ١٠٠ إلى ١٤ فى ماليزيا، و ٤٢ إلى ٧ فى الكونغو»^(٤).

وتقرر هيئة الأمم المتحدة أن «تباطؤ تراجع الفقر الذى شهدته العقود السابقة ظهرت بداياته فى أواخر السبعينيات ، وأصبح كما مهمل منذ عام ١٩٨٥ ، إذ أن عدد الفقراء تزايد بنفس إيقاع تزايد سكان العالم: من مليار إلى مليار و ٢٠٠ مليون من عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٣ (وذلك وفقا لتقرير البنك الدولى عام ١٩٩٢ الذى يحدد مستوى الفقر المطلق بـ ٣٧٠ دولار للفرد فى العام الواحد). وعليه فإن الرصيد الاجتماعى فى هذا العقد سلبى. ويبدو تزايد اللامساواة متناقضا مع الحصيلة الاقتصادية الإيجابية عموما (معدل نحو ٢,٣٪ بالنسبة للعالم فى مجموعة، و ٣٪ بالنسبة للبلدان الصناعية، و ٤,٣٪ بالنسبة للبلدان النامية) وعليه فإن تزايد الفقر على طول هذه المدة ناجم عن التوزيع غير المتساوى لثمار النمو».

وهذه اللامساواة ليست محرجة فقط من وجهة النظر الأخلاقية. فهنا أيضا تلتقى معا فى المدى البعيد المصلحة الحقيقية مع المقتضيات الأخلاقية.

وعدم المساواة ليس ظاهرة جديدة. غير أن ما طرأ على الأوضاع العامة اليوم هو عدم تباعد الفترات عن بعضها بمسافات هائلة، حيث كان من الممكن تجاهل ما يجرى فى الأطراف، وبالأخص فى النصف الآخر من الكرة الأرضية.

لقد أصبح كوكبيل العولة- اللامساواة قابلا للانفجار. كان ازنافور يفتى «خونى معكم»، متصوراً أن قسوة اليأس أقل وطأة تحت أشعة الشمس. وهذا البوح لا يشاركه فيه على ما يبدو أولئك الذين يتمتعون بأشعة الشمس ويعانون فى الوقت نفسه من اليأس. ويوسع هؤلاء ألا يقولوا هم أيضا «خونى معكم» بل «نحن قادمون» لقد غدت اللامساواة مستساغة أقل فأقل لأنه لم يعد من الممكن إخفاؤها. ففي عام ١٩٦٠، كانت البلدان المتقدمة أغنى من الفقيرة ثلاثين مثلاً. وقد اتسعت الهوة فى ١٩٩٠ حتى أنها غدت أغنى من البلدان الفقيرة مئة وخمسين مرة. وتفاقم اللامساواة فى الأوضاع مصحوب الآن بانتشار الإعلام على أوسع نطاق. فالفقراء أفقر الآن وهم يعلمون ذلك، ولديهم أيضا فكرة أدق حول أوضاعنا. ويكون إثبات الحالات أقوى عندما يكون وجودها معلوما بقدر أكبر.

وفى رأى زيجيو برزينسكى أننا «قد نشهد فى حلبة التاريخ صداما بين المستهلك النهم والمتفرج الجائع»^(٥)..

و تشتد جاذبية واحات الثراء لتزيد الإدراك بوجودها. وعلى أى حال تتواجد هذه الجاذبية أيضا فى مجتمعات الشمال. والكادر القيادى الباريس ينعم بنفس أناقة وفوق وأسلوب معيشة ومستوى ثقافة أقرانه فى سنغافورة أو ريو دى جانيرو. وكل هذا العالم الجميل ينتقل بكل سهولة إلى الطرف الآخر من الكرة الأرضية فى طائرات مريحة، لينزل فى فنادق خمسة نجوم، ولكن قدمه لا تخطأ ضواحي مدينته. وهذا التمايز الاجتماعى المزدوج يشكل فى المدى البعيد أخطر منبع للنزاعات والانفجارات فى العالم.

وقد يميل العالم المتقدم إلى الاسترخاء فى دعه نظراً لأنه لا يشعر فى المدى المتوسط بأى خطر يهدد أمنه. والبلدان الغريبة التى تخلت عن نعيم السيطرة الخادع متجدد أن دائرة الفضيلة ستكون فى صالحها. فالتقدم الاقتصادى يكون مصحوباً بالمزيد من الأمن بمجرد التحلى بحكمة عدم الإقدام على مغامرات خارجية.

وسيتأكد هذا الاتجاه خلال السنوات الخمس عشرة القادمة بوهو لن يكتب له الدوام مهما كانت قوته، شأنه شأن أى اتجاهات أخرى، بيد أنه سيؤثر بشكل مكثف على المشهد الاستراتيجى خلال السنوات القادمة. وليس المقصود هنا أن نبذى اغتباطنا أو أسفنا لذلك،

كما قد يميل إلى ذلك بالأحرى كاتب هذه السطور ، ولكن مجرد وضعه فى الاعتبار .

لم تعد الدول الكبرى تشعر بتهديدات تمارس ضدها . وقد أنهكها سياق القوة فباتت تسعى إلى الرفاهية لأن العالم يتفتت تحت تأثير الإحساس بالحاجة الملحة إلى الازدهار والاستهلاك ، مما يستبعد أى رؤية سياسية واستراتيجية طويلة المدى . فغياب الإحساس بالمخاطر - الذى كانت ميزته تكمن على الأقل فى كونه عاملا يدعو إلى الاتحاد - يزيد من سرعة هذه الحركة الطاردة المركزية : الانقسام المحموم الذى يقضى بدوره عجز الدول الكبرى .



هوامش الخاتمة

Pierre Hassner, "Beyond nationalism and internationalism", *Survival* 33, 1993, p. 53.

Paul Bairoch *Le Tiers Monde dans l'impasse*, Paris Gallimard, coll. "Idées", (٢) 1971, P. 246. وبقا لهذا المؤلف فإن الفارق بين متوسط دخل الفرد في العالم الثالث والعالم المتقدم ارتفع في عام ١٩٧٠ من ١ إلى ١٤ في مقابل ١ إلى ٩ في عام ١٩٥٠

Bertrand Badie et Marie - Claude Smouts, *Le Retournement du monde*, Paris, (٣) FNSP - Dalloz, 1992 p. 205.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(٥) نفس المرجع الزائد في الهامش رقم ١٠ بالفصل الأول (ص. ٨١ من المرجع).



المحتويات

٥ أهلاء
٧ تهديد

□ الفصل الأول : مستقبل الحرب □

١٠ سمات الحرب وتحمي الأزمات
١٥ تهديدات زلقة وأوهام حقيقة
٢١ صدام الحضارات وتواضعت حول الهوية
٢٦ نهاية الحروب العالمية
٢٨ التكنولوجيا في مواجهة الحرب
٣٢ سباق التسلح ضد الحرب
٣٣ الديمقراطية كسلاح ضد الحرب

□ الفصل الثاني : الكارثة النووية هل هي في طريقها إلينا □

٤٣ سباق التسلح وسباق نزع السلاح
٤٥ مخاطر الضغط الروسي
٤٨ الحرف الأعظم في نهاية القرن
٥٢ خطر حقيقي ولكن مبالغ فيه
٥٦ الخطر موجود في الأذهان أكثر مما هو في الواقع

□ الفصل الثالث : زمن انقسام الدول والانفصال عنها □

٦٧ دول العالم في تزايد
٧٠ زمن عمليات الانفصال
٧٣ حل الاتحاد السوفييتي
٧٦ المزيد من التفتت
٨٠ برفسلافيا السابقة: القوميات والحضارات والدين وإجمالي الدخل القومي
٨٣ التخلي عن الوحدة يعني الرخاء
٨٨ الآخرون جهنم
٩٣ التجمعات والتفككات

□ الفصل الرابع : تحول العالم إلى بلدان سريرية الطابع □

١٠٣ التفرق الاستراتيجي
١٠٥ القوة: السم الذي قضى على الاتحاد السوفييتي
١٠٧ عبء الولايات المتحدة الزرع
١٠٩ إرادة علم التدخل
١١١ قوة معاقلة ذاتيا
١١٦ الكابوس القينامي على نطاق العالم
١١٩ هل تصبح أوروبا قوة عظمى في المستقبل؟
١٢٥ القوة: مجرد بوليصة تأمين للاستهلاك الداخلي
١٢٦ سميا وراء اللاقوة

١٣٥ الخاتمة
-----	---------------

رقم الايناع : ٩٧/٤٥٥٦

الترقيم الدولي (I.S.B.N) 977-5222-19-2

هذا الكتاب

يبدو أن «التناقض» بات أنسب صفة يمكن أن نعت بها الحياة الدولية اليوم . لقد زالت أكبر المخاطر وعلى رأسها قيام حرب عالمية ثالثة، ولكن الحروب تتكاثر. وحقق نزع السلاح النووي بعض التقدم ولكن مخاطرات انتشاره تزايدت أكثر من أى وقت مضى. وترسخت العولمة، بينما تنفتت دول فى الوقت نفسه وفى نهاية المطاف يبدو أن العالم بات غير مفهوم للمواطن العادى، رغم أن وسائل الإعلام تلقى الضوء عليه بإهتمام غير معهود من قبل.

أما الدول الكبرى فترى أن الحرب لن تدرِكها. وسواء كانت تلك القناعة واهمة أو مستندة إلى أساس، إلا أنها تشجع على قدر من صرف التعبئة العامة. فكان العالم الذى أصابته حمى الازدهار والاستهلاك وشملت فئات أعرض فيه، راح يتراخى أمام عدم إحساسه بوجود تهديد يعجز عن تحديد كنهه. ويؤدى ذلك الفتفت إلى وضع غريب يسميه مؤلف الكتاب «إرادة العجز».

فهل أصبحت الفوضى الدولية القائمة، فى ظل افتقاد الرؤية السياسية الطويلة المدى، أقرب إلى الانتشار على أوسع نطاق بالمقارنة مع احتمالات قيام عالم ينعم بالسلام؟ والواقع أننا هنا بصدد قضية ملحة للغاية وعلى أقصى قدر من الأهمية.

□□□

ومؤلف الكتاب باسكال بونيفاس يرأس معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية. وهو يشرف على الدراسات الاستراتيجية العليا بجامعة شمال باريس ويتولى التدريس بمعهد الدراسات السياسية فى باريس. وقد كتب وأشرف على العديد من المؤلفات المتعلقة بقضايا دولية، والتي بلغ عددها حوالى عشرين مؤلفاً.

□□□



دار العالم الثالث

٣٢ شارع صبرى ابو علم، للقاهرة

تليفون وفاكس : ٣٩٢٢٨٨٠